جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

أثر بنية النظام السياسي على عولمة الدول العربية

The Impact Of The Structure Of Political System On Globalization In Arab Countries

إعداد الطالبة
آية بسام التل

إشراف:
الأستاذ الدكتور: وليد سليم عبد الحي

حقل تخصص – اقتصاد سياسي دولي

الفصل الأول 2012 – 2013م

أثر بنية النظام السياسي على عولمة الدول العربية

The Impact The Structure Of Political Systm on Globalization In Arab Countries

إعداد: آية بسام التل

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك 2008م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

وافق عليها

الأستاذ الدكتور وليد سليم عبد الحي .... رئيساً

الدكتور محمد الشرعة .... عضواً

الدكتور صايل السرحان .... عضواً

تاريخ تقديم الأطروحة / / م

الإهداء

إلى الأروع،،،الأغلى،،، الأنقى

أبي وامي،أخي وأختي

إلى من أشرف وأرشد،،،

أ.د. وليد عبد الحي

إلى من ساند وسهر،،،

أ.نبيل العمري

إلى من ساهم بدعمي،،،

بكلمة، بموقف، بسؤال،،،

إلى كل طالب وطالبة على مقاعد العلم والدراسة

مقاعد الفخر والعز والرفعة،،،

إلى أحبابي وعائلتي،،،أدامهم الله سنداً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

آية التل

الشكر والتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وآخراً، الذي أعانني وجبرني على تكملة هذه الأطروحة بعد الجـد والاجتهاد...

وأتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية وأخص بالـذكر الأسـتاذ الدكتور: **محمد كنوش الشرع، والأستاذ الدكتور: صايل السرحان**، على تفضلهم بقبول مناقـشة أطروحتي.

كما وأتقدم بالشكر للخالة الغالية: رانيا التل على وقوفها بجانبي ومساعدتي في إنجـاز هذه الأطروحة.

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لزميلاتي وزملائي في قسم العلوم الـسياسية ودون ذكر أسماء حتى لا أنسى أي منهم.

الباحثة

آية التل

فهرس المحتويات

الفصل الثالث

العلاقة ما بين بنية النظام السياسي والعولمة في الدول لعربية

قائمة المراجع والمصادر

فهرس الجداول

قائمة الملاحق

الملخص باللغة العربي

التل، آية بسام، "أثر بنية النظام السياسي على عولمة الدول العربية"، رسالة ماجستير ــ جامعة اليرموك، 2012 (المشرف: أ.د. وليد سليم عبد الحي).

تناولت هذه الدراسة بشكل علمي ودقيق وبأسلوب إحصائي أثر بنية النظام السياسي على عولمة الدول العربية حيث تم اعتبار بنية النظام السياسي متغير مستقل (Independent variable) والعولمة متغير تابع (dependent variable) ودراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، خلال عشرة سنوات ما بين عامي 2000 إلى 2010 وهي فترة الدراسة التي تم اقتراحها.

في الفصل الأول من هذه الدراسة قمت بدراسة العولمة في الدول العربية بشكل مفصل من التعريف وحتى التأثير وتمت دراسة مؤشرات العولمة الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وتم قياس هذه المؤشرات الثلاث للدول العربية في فترة الدراسة كاملة بواسطة مقياس كوف وعمل مقارنة بينها لنصل إلى النتيجة التي تقول أن العولمة السياسية هي السائدة وهي الأقوى تأثيراً في الدول العربية بينما الأقل تأثيراً هي العولمة الاجتماعية ذلك ومن الأرقام التي تمت دراستها وبشكل مفصّل ودقيق.

ثم انتقلت في الفصل الثاني لدراسة بنية النظام السياسي في الدول العربية (الديمقراطية) والتعرف على مؤشراتها الخمسة، العملية الانتخابية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافية السياسية، الحريات المدنية وتم احتساب هذه المؤشرات الفرعية لجميع الدول العربية ومن خلالها تم التعرف على وضع الدول العربية بالنسبة للديمقراطية وتصنيفها من الأكثر ديمقراطية للأقل بناءً على هذه المؤشرات والنتائج التي حصلتها فيها، وتم التعرف أيضاً على مؤشر يسمى مؤشر الفشل fragility index. وهو مؤشر يقيس الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الأمني للبلد وكان الهدف من ذلك توضيح أن الدولة التي تحصل على مرتبة جيدة من ناحية الديمقراطية ليس بالضرورة أن تكون في مرتبة متقدمة في بنية المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وخير مثال على ذلك من الدول العربية دولة لبنان.

أما في الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة فقد قمت بـإجراء التحليـل الإحـصائي لمؤشرات العولمة والديمقراطية في الدول العربية من خلال معامل ارتباط (بيرسـون). وذلـك لاختبار فرضية الدراسة التي تقول "بوجود علاقة ما بين بنية النظام السياسي والعولمة في الدول العربية" وقمت أيضاً باختبار الانحدار (regression) للعينات أعلاه حيث من خلال النتائج تم قبول فرضية الدراسة "بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية ما بين بنيـة النظـام الـسياسي والعولمة في الدول العربية" وبعدها قمت بالتحليل النظري لهذه النتائج وبيان طبيعـة الأنظمـة السياسية في الدول العربية وتقديم بعض التوصيات بشأن ذلك.

وأهم النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة ما يلي:

1- وجود ارتباط متوسط بين العولمة ككل والبنية السياسية ككل مع العلم بأن معامـل الارتبـاط سالب أي أنه: كلما زادت مؤشرات الديمقراطية نقصت العولمة في الدول العربية.

2- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العولمة ككل والثقافة السياسية والحريات المدنيـة، علماً بأن معاملات الارتباط كانت موجبة.

3- عدم وجود علاقة ذات دلالة بين العولمة ككل والعملية الانتخابية مع العلم بأن معامل الارتباط سالب: أي كلما زادت العملية الانتخابية نقصت العولمة في الدول العربية.

4- ومن خلال تحليل معاملات الانحدار تبين بأن هناك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة الاقتصادية.

5- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة السياسية.

6- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العولمة، بنية النظام السياسي، مؤشرات العولمة، مؤشـرات بنيـة النظـام السياسي (الديمقراطية)

ABSTRACT

Al tal , aya bassam, ***the impact of the structure of povtical system on Globali cation in arabcountries,*** Master thesis. Yarmouk university 2012 supervisor Prof Walid Salim ***Abdul hay***

The focus of this study is on the effect of the political regime of the Arabic world globalization. it was implemented in a highly scientific, precise and statistical method. The political regime was considered as the independent variable and globalization was considered as the dependent variable. The study also focused on the effect of the dependent variable on the independent variable. The time span covered in this study is between 2000 to 2011.

The first chapter of this study focused on globalization in Arabic countries with special attention to its definition and its three basic consequences: the economical factor, the social factor and the political factor. KOF scale was used to measure the three indicators in the Arabic world. based on the numbers and figures the researcher found that, political globalization is the most powerful in the Arabic world and most prevailing, and that social globalization is the least powerful.

Chapter two of this study focused on the structure of the political regime in the Arabic countries and democracy. It focused on the five indicators of democracy which are: the election, government performance, political participation, the political culture and civil rights and freedom. These Sub-indices were calculated and through them the researcher made conclusions about the situation of democracy in the Arabic world. All the countries were classified on a scale ranging from the most democratic to the least

democratic countries based on these indicators. Another indicator called Fragility Index was identified. This indicator measures the amount of political, social and economical growth in a country. Its not necessarily to have will developed social, political, economical and security levels to enjoy a great deal of democracy. The best example from the Arab world is Lebanon.

The focus of the third and the last chapter of this study is on statistical analysis for globalization and democracy indicators in the Arab world through the use of Pearson correlation. This was used to test the thesis hypothesis which says that there is a relation between the Structure of political regime and globalization in the Arab world. The regression correlation for that research sample was also calculated. that result was the there is a negative statistical evidence between the political regime and globalization. Idid theoretical analysis of my results the nature of the political regimes in the Arabic world was also described and several recommendations were made.

The results of this study were as the following:

1- there was a middle correlation between globalization and political structure. The correlation was negative which means when the indicator of democracy increases, globalization decreases.
2- There was no statistical evidence on the relation between globalization and the political culture or the civil rights though all the correlation were positive.
3- There was no significant relation between globalization and election though the correlation was negative which means that if the election increases then the globalization decreases .

4- Through the analysis of regression correlation there was no statistical relation between the indicators specially the political structure and the economical globalization on the significant (0.057).
5- There was statistical relation between the political structure and the political globalization indicators.
6- There was statistical relation between the political structure and the social globalization indicators.

المقدمة:

شهد العالم منذ بداية عقد التسعينات تطوراً هائلاً في شتى المجالات مما أدى لظهور مصطلحات ومفاهيم كثيرة لم نكن نألفها سابقاً ومن أبرز هذه المصطلحات (العولمة) (Globalization) حيث تم تعريفها من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع بتعاريف كثيرة ومتعددة لا مجال لذكرها هنا ، إلا أنني كباحثة في هذا المجال أرى أن التعريف الأمثل والأشمل لها بأنها (التفاعل الدولي الذي يتضمن التنمية على كافة الصعد وجعل العالم مجتمعاً دولياً واحداً يقوم على شبكات مشتركة من الخدمات والسلع ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والثقافات عبر الحدود الوطنية للبلدان)(1).

- وسأتطرق في بحثي هذا إلى موضوع غاية في الأهمية وذلك لتماسه المباشر مع كافة طبقات وفئات المجتمع وتأثرهم به ألا وهو (اثر النظام السياسي على العولمة في الدول العربية) دارسةً العلاقة ما بين الأنظمة السياسية في الدول العربية على تعددها مع العولمة في هذه الدول وما مدى وجود نظام سياسي ديمقراطي على تقبل الدولة لمفهوم العولمة وانخراطها به والعكس من ذلك.

ولدراسة العلاقة بين بنية النظام السياسي ودرجة العولمة في الدول العربية خلال فترة الدراسة المقترحة وهي العشر سنوات من 2000–2010 يجب علينا قياس مؤشرات النظام السياسي وقياس مؤشرات العولمة باستخدام مقياسي (كيرني وكوف) والقيام بعملية التحليل الإحصائي بين هذه المؤشرات والأوزان للوصول إلى النتائج التي نبحث عنها.

---

(1) koster, Ferry, the effects of Social and Political openness on the walfare ، 5 charts m 2 ، vol 17 issuexestate international Journal of social wel far oct 2008 graphs

أولاً : أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي :

1. البحث في أثر النظام السياسي السائد في البلدان العربية على درجة تأثرها بالعولمة من خلال دراسة مؤشرات النظام السياسي لكل بلد ، مثل نظام الحكم السائد(ملكي ، جمهوري ، التعددية الحزبية ، الانتخابات ......).
2. عدم التطرق من قبل الباحثين في مجال العولمة الى موضوع النظام السياسي وتأثيره على العولمة لكل بلد وخاصة في البلدان العربية.
3. مقارنة أثر العولمة على الدول العربية (السياسة، الاجتماعية ، الاقتصادية) في الدول المجاورة غير العربية والدول الأخرى لأخذ فكرة مبسطة عن ترتيب الدول العربية بالنسبة للدول الأخرى.

ثانياً : أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة لبيان أي من الجوانب التالية في العولمة (الجانب الاجتماعي ، الجانب السياسي، الجانب الاقتصادي) هو الأكثر تأثيراً بالنسبة للدول العربية تحديداً وبالتالي يعمل على سيادة هذا الجانب على الجوانب الأخرى.

ثالثاً :مشكلة الدراسة.

يعيش العالم منذ بداية التسعينيات في طفرة في كل مناحي ومجالات الحياة ، حيث اصبح العالم بأكمله نتيجة لهذا التطور وخاصة التكنولوجي كأنه قرية صغيرة لا يحتاج الجزء الشمالي منه معرفة ما يدور في الجزء الجنوبي أكثر من عدة ثواني فقط.

ونتيجة لذلك أصبح لزاماً علينا دراسة هذه المتغيرات على الدول العربية تحديداً من خلال البحث في النظام السياسي لهذه الدول وتأثيره على تقبل العولمة أو رفضها أو قبول جزء منها ورفض الجزء الآخر.

رابعاً :حدود الدراسة.

أ. التحديد الزماني

استندت الدراسة على الفترة الزمنية من عام (2000–2010) للأسباب الواردة في أدناه

- إن التطور الذي حدث في العالم خلال العشر سنوات المذكورة خاصة في مجال التكنولوجيا يوازي تقريباً التطور الذي عاشه العالم في الخمسين سنة الماضية ماقبل عام 2000.
- توفر الدراسات والبيانات التي نحتاجها في عملية الدراسة نسبياً .

ب . التحديد المكاني:

يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة بعينه تتكون من 19 دولة عربية.

خامساً: فرضية الدراسة

هناك علاقة بين بنية النظام السياسي في الدولة وبين درجة العولمة في الدول العربية .

سادساً : منهجية الدراسة :

أ . المنهج الإحصائي :

ويتم ذلك من خلال الآتي :

- دراسة مؤشرات العولمة في كل دولة من الدول العربية وقياس اتجاه هذه المؤشرات.
- قياس معامل الارتباط بين مؤشرات المتغير المستقل (النظام السياسي) والمتغير التابع (العولمة)

ب . المنهج المقارن :

مقارنة اثر العولمة على الدول العربية بشكل مجتمع وفردي وعلاقة ذلك ببنية النظــام السياسي.

سابعاً " الدراسات السابقة :

- الدراسات العربية

* عبد الله ، العثمان ، وفاء ، دور العولمة في العنف السياسي الداخلي ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن ، 2009 .

عالجت الدراسة اثر العولمة على ظاهرة العنف السياسي الداخلي خــلال الفتــرة مــن (1997 – 2007) م ، حيث تمت دراسة مؤشرات العولمة للاعتماد علــى مــؤسسة "إي تــي كيرني"، وباعتبارها ظاهرة حديثة ذات اثر على البنى المختلفة للحيــاة بمــستوياتها وأبعادهــا المختلفة .

ومن خلال تطبيق الدراسة على عينة من الدول ومن ثم القيام بعملية التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج حيث لاحظ الباحث بان هناك علاقة طردية بــين ترتيــب الدولة في مؤشرات العولمة ومستوى العنف السياسي الداخلي فيها ولاحظ ايضاً أن العلاقة بــين مؤشرات العولمة ومؤشرات العنف السياسي الداخلي جاءت غالباً علاقة عكسية .

* فياض الشرفات ، سعود ، الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن ، 2007 .

من خلال هذه الدراسة الكمية عالج الباحث موضوع الأثر المتبادل بين ظاهرتي العولمة والإرهاب في الفترة من (1989 – 2006) م .

تناولت الدراسة صيرورة ظاهرة العولمة من حيث جوانب تعريفها وأبعادها ومؤشراتها المختلفة وكيف ساهمت هذه المؤشرات في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتكنولوجيا بزيادة كثافة وترابط العالم ، كما تناولت الدراسة ظاهرة الإرهاب حيث قام الباحث بتحليل الأثر المتبادل بين الظاهرتين ومن خلال التحليل توصل الباحث إلى نتائج عديدة .

* محمود رمزي ، ردايدة ، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي ، جامعة اليرموك، اربد – الأردن ، 2006

عالجت هذه الدراسة العلاقة السببية بين المتغيرين (العولمة والفساد) وكانت فترة الدراسة من (1995–2005)م وبالتالي سعت الدراسة لاختبار العلاقة بين المتغيرين من خلال وضع فرضية تقوم على أن اتجاه العلاقة بينهما علاقة طردية موجبة وتم اختبار هذه الفرضية من خلال معرفة علمية منظمة للتأكد من صحتها وبالتالي إثباتها أو دحضها وإثبات عكسها لذلك تم استخدام مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد والمقارنة بينهما باستخدام عينة من الدول لإيجاد مدى التشابه أو الاختلاف في مستوياتها.

* الناصر ، نسرين محمد ، العولمة وأثرها على الحركة النسوية ، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن ، 2006

قامت الدراسة بمعالجة أثر العولمة على الحركة النسوية ، حيث قامت الدراسة باستخدام مؤشرات العولمة ومؤشرات الحركة النسوية وتطبيقها على عينة من الدول وقد تم تقسيم هـذه العينة إلى ثلاث مجموعات حسب درجة عولمتها.

– الدراسات باللغة الإنجليزية.

*kostar ، Ferry The effects of social and political openness on the walfare state, . international journal of social welfare ، oct 2008 vol . 17 issue4 ، p 291–300 s 2 graphs

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين العولمة ومستوى الرفاهية وهو مايعرف كجزء من آثار البعد الاقتصادي للعولمة ومدى كون هذه الدولة أو تلك جزءً من السوق العالمية متناسـين فـي غالب الحال ما للعولمة من أبعاد أخرى اجتماعية وسياسة.

وقد نشأ إلى اليوم أربعة مواقف نظرية في هذا الإطار :

1. انه لا يمكن استدامة الرفاهية مع ازدياد العولمة لأن الدولة لن تـستطيع الحفـاظ علـى الضرائب العالية اللازمة لتمويل مستوى الرفاهية.
2. انه هنالك علاقة ايجابية بين العولمة والإنفاق على الرفاهية لأن الدول المتقدمة مالياً تتطلب استثماراً كبيراً في الرفاهية.
3. أنه سوف تتقارب مستويات الرفاهية في العالم حيث ينخفض المستوى في الدول المتطورة بينما يرتفع في الدول الأقل تطوراً.
4. أنه ما من أثر واضح للعولمة على مستوى الرفاهية لوجود عوامل أخرى أكثـر أهميـة.

الفصـل الأول

العـولمة

المقدمة:

مما لا شك فيه أن مصطلح العولمة (GLOBALIZATION) هو من أكثر المصطلحات التي تم البحث فيها ومناقشتها والاسهاب في دراستها من قبل علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد وخاصة منذ بداية عقد التسعينات وحتى يومنا هذا.

ويعزى السبب في ذلك الى التطور التكنولوجي الهائل الذي عاشه العالم بأكمله منذ ذلك الحين مما ادى الى سهولة التواصل وانسياب المعلومات بين اجزاء هذا العالم بسرعة هائلة. بالاضافة الى بعض التغيرات الجذرية التي حدثت في بنية النظام الدولي حيث اصبحت المفاهيم الكلاسيكية غير قادرة على تفسير هذه التغيرات واصبحت الحاجة ملحة الى مفاهيم جديدة قادرة على تفسير التغيرات الجديدة واستبدلت النظرة القديمة للعالم التجزيئية (REDUCTIONISM) بالنظرة الكلانية (HOLISM) بمعنى ان التركيز اصبح منصباً على التفاعلات عبر النظام برمته وليس على اطراف العلاقات الدولية(*).

وحتى نستطيع الاحاطة بهذا المفهوم (العولمة) يجب علينا معرفة بعض الامور الهامة مثل المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعولمة ، العولمة كوجود والعولمة كإدراك ، العولمة كعملية والعولمة كظاهرة وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث .

(*) عبد الله العثمان ، وفاء ، دور العولمة في العنف السياسي الداخلي ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك،اربد_الاردن،2009، ص3

المبحث الاول

مفهوم العولمة

اولاً : العولمة لغةً والعولمة اصطلاحاً

تعرف العولمة لغوياً وحسب العديد من المهتمين بالشأن بأنها الكوكبة او الكوننة او الكونية.

اما العولمةاصطلاحاً فلها الكثير من التعريفات والمعاني التي اختلفت باختلاف الدارسين والمهتمين بها ، فاحدى تعاريفها وحسب العالم كوستر (التفاعل الدولي الذي يتضمن التنمية على كافة الصعد وجعل العالم مجتمع دولي واحد ويقوم على شبكات مشتركة من الخدمات والسلع ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والثقافات عبر الحدود الوطنية للبلدان) (*).

ثانياً : العولمة كوجود والعولمة كأدراك:

العولمة كوجود اي الاستدلال على الظاهرة من خلال المؤشرات التي تدل على انها كانت موجودة قدم التاريخ ومرتبطة بالوجود الانساني.

لقد كانت عمليات التغير التي قادت الى ظاهرة العولمة تراكمية ، اي انها كانت هناك عولمات صغيرة سبقت واسست للعولمة التي نعرفها الان ، من هذه العولمات الصغيرة (التجارة عبر الاقليمية ، الفتح الامبريالي الذي ادى الى نقل المواد والثقافة عبر الاقاليم وكذلك انتشار الاديان وحركة السكان سواء خلال تجارة الرقيق اوالبحث عن اراضي جديدة وكانت كلها سمات بعيدة المدى للتاريخ العالمي لعدة آلاف من السنين(†).

(*) KOSTER، FERRY،the effects of social and political openness on the walfare state op.cit

(†) عبد الحي ، وليد ، افاق التحولات الدولية المعاصرة ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002، ص5

اما العولمة كإدراك: وهي مرحلة لاحقة لمرحلة العولمة كوجود فالمقصود بها الاحساس بالظاهرةوالعمل على تطويرها، او التأثير عليها مع العلم بأنه لم يتم الاتفاق بين منظري العولمة حول المرحلة التي تم ادراك العولمة فيها(*).

ثالثاً : العولمة كعملية والعولمة كظاهرة

العولمة كعملية تشير الى العملية التي تكتسب العلاقات الاجتماعية من خلالها سمات مجردة عن المسافات والحدود بحيث يتعايش البشر بإطراد في العالم بأعتباره مكاناً واحداً منفرداً(†).

أما العولمة كظاهرة حيث انها ظاهرة تاريخية تبلورت وتحددت مظاهرها في صميم عملية التطور الاجتماعي وهي نتاج لكل ما اوجده المجتمع البشري من معطيات ومنجزات متعددة، كما انها نتاج للتطور المستمر للنظام الرأسمالي في آلية عمله ووسائله التي يستخدمها وشركاته متعددة الجنسيات بأتجاه تخطي الحدود القائمة لاعادة نتاج نظام الهيمنة بما يستجيب للتطورات التي يشهدها المجتمع الدولي وقد برزت هذه الظاهرة نتيجة الازدياد الكمي لانماط العلاقات والتفاعلات عبر الحدود بين الدول(‡).

اذاً هي ظاهرة دولية والظاهرة الدولية هي (الظاهرة التي تتخطى حدود الدولة الى غيرها من الدول الاخرى في المجتمع الدولي وتحمل في إطارها حجماً كبيراً من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية) (§).

(*) عبد الحي، وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة،ص5 ، مرجع سابق.

(†) بيليس ، جون ، سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ط 1 ، مركز الخليج للابحاث ، الامارات ، 2004 ، ص28.

(‡) شدود ، ماجد ، العولمة (مفهومها ، مظاهرها ، سبل التعامل معها) ، ط1 ، الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، دمشق ، 2002 ، ص 10 .

(§) المرجع نفسه،ص 10 .

المبحث الثاني

أبعاد العولمة

ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة جوانب :

الجانب الأول : الجانب السياسي للعولمة

الجانب الثاني : الجانب الاقتصادي للعولمة

الجانب الثالث : الجانب الاجتماعي للعولمة

أولا : الجانب السياسي للعولمة :

يبرز هذا الجانب في مجال الحرية والديمقراطية الحقيقة التي تتمتع بها الشعوب، حيث إرادة الشعب لا تزوَر، وإفراز الشعب للمسؤولين يكون على أساس الانتخاب، أما الحرية فلها مظاهر كثيرة أهمها حرية الفكر والعقيدة، حرية الاختيار، حرية الانتخاب، حرية وحرمة الحياة الخاصة .

حيث ترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي ومن ابرز هذه القوى والتكتلات التجارية والإقليمية السوق الأوروبية المشتركة والتي تشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشأ عام 1999م ليشرف على عملة اليورو(*).

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية وربما لاحقا نحو الوحدة

(*) احمد جراح بدر، قضايا معاصرة في العولمة، ط1، المعتز للنشر والتوزيع، 2009، ص206

السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن القادم(*)

ثانياً : الجانب الاقتصادي للعولمة .

يعتبر الكثير من المفكرون ومنظري العولمة ان الجانب الاقتصادي للعولمة هو الركيزة الاساسية لباقي الجوانب الاخرى التي تقوم عليها العولمة ويبرر ذلك بأن القوى الاقتصادي ينتج عنها قوى سياسية وقوة اجتماعية وثقافية، واذا نظرنا الى ماهية العولمة نلحظ ان لها الكثير من المظاهر والمؤشرات اهمها تحرير الاسواق، رفع القيود عنها، خصخصة الاصول، تراجع وظائف الدولة، انتشار التقنية، الاستثمار الاجنبي المباشر، تكامل اسواق المال.

ومن اهم تعريفاتها (توحيد العالم واخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل انواع السيادة)(†) .

وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة التي نجنيها من العولمة الاقتصادية مثل تحرير الاسواق، انسياب السلع والخدمات بين الدول بدون قيود، الا انه يوجد هناك بعض السلبيات لهذه العولمة اهمها هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة واخضاعها للشروط التي تمليهاعليها بمبدأ فرض شروط القوى والتجارة الحرة .

ومن خلال التعريف السابق نجد بأن هذه العولمة تعمل على نقل الثقل في الاقتصاد من المحلي والوطني الى العالمي حيث تتراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الانشطة الاقتصادية او السيطرة عليها .

(*) المرجع السابق، أحمد جراح، بدوء قضايا معاصرة في العولمة، ص207. مرجع سابق.

(†) كاظم الوالي ، عبد الجليل ، جدلية العولمة بين الاختيار والنقد ، دار الكتاب الجامعي ، ط 1 ، الامارات 2010، ص 18 .

ثالثاً : الجانب الاجتماعي للعولمة

وهذا الجانب يشكل اخطر جوانب العولمة واخطر اشكالها وذلك لانه يتعلق ببناء الانسان وشخصيته وذاته، ومن ثم بناء المجتمع علماً بأنه وحسب مقياس كوف قد تم التركيز في أبعاد الجانب الاجتماعي على المؤشرات الثقافية .

واذا نظرنا الى تعريف اليونسكو للثقافة والذي يقول (جميع السمات الروحية والمادية ، والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بيعنه او فئة اجتماعية بعينها ، وهي تشمل الفنون والاداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الاساسية للانسان ونظم القيم والعادات والتقاليد) (*)

نجد بأن الثقافة تدخل في جميع ملامح الحياة لاي فئة من الناس او مجتمع من المجتمعات فهي الصبغة التي تصبغ تصرفات وسلوكيات مجموعة معينة بينها قواسم مشتركة مثل البعد الجغرافي والبعد الاجتماعي وخلافه .

وبأسقاط هذا المفهوم او التعريف على العولمة الثقافية نجد بأن هناك اتجاه غالب يعنى بنقل مفاهيم وقيم معينة من مجتمع الى مجتمع آخر قد يتأثر بها وفق نسب مختلفة تعود الى تقاربهها اوتباعدها عن القيم السائدة في المجتمع الاصيل .

ونلحظ في هذا المجال استخدام البعض لمصطلح الغزو الثقافي ويقصد بذلك وكما اسلفنا اعلاه التأثير المحتمل على مجتمع معين من خلال الافكار والمبادئ والقيم القادمة اليه من مجتمع او عدة مجتمعات أخرى بواسطة الادوات الحديثة والتقنيات الجديدة للعولمة كالشبكة العنكبوتية وغيرها من الوسائل ، وربما هنا يطلق على ذلك بالغزو نظراً للنتائج السيئة في بعض الاحيان .

(*) www.philadelphia.edu.Jo/arts/14th/papers/dial/ altahet- saleh.doc
إعلان اليونسكو العالمي بشأن الثقافة،2006.

ولكن هذا ليس بشرط اذا ربما تكون هذه النتائج جيدة وايجابية وفيها تطور وتقدم للمجتمع المتلقي .

ولكن كل ذلك لا يمنع ان العولمة الثقافية قد تستخدم احياناً بطريقة مقصودة ومدروسة لتوصيل مجموعه من الاهداف الى مجتمع معين قد لا يستطيع الغزو العسكري ايصالها لهذا المجتمع .

المبحث الثالث

مؤشرات العولمة وطريقة قياسها

اختلف الباحثون في قياس العولمة وتأثيرها على الدول المختلفة وبرزت مؤسسة (أي تي كيرني) ومعهد (كوف)، مع عدم اغفال مجموعة من الباحثين الذين أشتغلوا وانشغلوا بذلك وكانت لهم اضافاتهم القيمة، الا انه تسهيلاً للدراسة سوف يتم التركيز في بحثي هذا على النتائج التي توصلت اليها مؤسستي كيرني وكوف.

أولاً: مؤشرات العولمة

تقسم مؤشرات العولمة الى مؤشرات رئيسية يتبع لها مؤشرات فرعية، وكل مؤشر يعطى وزن معين حسب معادلة تم اعتمادها من قبل مؤسستي (كيرني وكوف) سيتم التطرق لها بشكل مفصل لاحقاً(*).

مع التنويه الى انه هناك بعض الفروقات ما بين المؤشرات التي اعتمدها كيرني وتلك التي اعتمدها كوف وهذا بالتالي سوف يؤثر على ترتيب الدول في انخراطها بالعولمة وبنسبة معينة الا ان المؤشرات الرئيسية كانت تقريباً مشتركة ما بين المؤسستين .

(*) كيرني تعني: -A.T .Kearney

أما كوف: -Business cycle Research Institute

(Konjunktur Forschungsstelle)

والآن سنقوم بالحديث عن هذه المؤشرات بشكل مفصل ونقوم بتحليل كل مؤشر على حده: (*)

(أ) مؤشرات التكامل الاقتصادي :

ويضم هذا المؤشر الرئيسي المؤشرات الفرعية التالية : التجارة الخارجية ، الاستثمار الأجنبي المباشر، المحافظ المالية، ومدفوعات الدخل (Income payment) .

(ب) مؤشرات الاتصال الشخصي:

ويضم هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية : الاتصال الهاتفي ، السفر إلى الخارج ، والسياحة الأجنبية ، تحويلات العاملين في الخارج .

(ج) مؤشرات الارتباط التكنولوجي:

مكونة من المؤشرات الفرعية التالية : عدد مستخدمي الانترنت. حاضنات الانترنت، وخادمات الانترنت.

(د) مؤشرات التفاعل والانخراط السياسي الدولي:

مكونة من المؤشرات الفرعية التالية: عدد السفارات الأجنبية في الدولة، عضوية الدولة في المنظمات الدولية، مشاركة الدولة في مهمات حفظ السلام الدولية.

(*) عبدالله العثمان ، وقائع دور العولمة في العنف السياسي الداخلي ص 22، مرجع سابق.

ثانياً: طرق قياس العولمة

كما أسلفنا سابقاً هناك منهجان للقياس هما الأبرز في قياس ظاهرة العولمة ، سوف نقوم باستعراضهما بشكل موجز وذلك لمؤشر هدفنا في هذه الرسالة من مناقشة العولمة للدول العربية. (*)

المنهج الأول : منهج قياس كيرني (A.T.Kearney) :

بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Forign Policy) تعد مؤسسة كيرني نموذجاً لقياس مستوى العولمة في عدد كبير من دول العالم . (†)

ويقسم نموذج كيرني أبعاد العولمة إلى أربعة مؤشرات رئيسية ، ويتفرع عن كل منها مؤشرات فرعية كالتالي: (‡)

1- مؤشرات التكامل الاقتصادي: وقد أعطي هذا المؤشر وزناً يتمثل في 6 نقاط من أصل 17 نقطة هي مجموع نقاط المقياس، ويضم المؤشر الرئيس المؤشرات الفرعية التالية: التجارة الخارجية (نقطة واحدة)، الاستثمار الأجنبي المباشر (نقطتان)، المحافظ المالية (نقطتان)، ومدفوعات الدخل (نقطة واحدة) .

2 – مؤشرات الاتصال الشخصي: وأعطي وزناً يتمثل في 4 نقاط موزعة على المؤشرات الفرعية التالية: الاتصال الهاتفي (نقطتان)، السفر إلى الخارج والسياحة الأجنبية (نقطة واحدة) وتحويلات العاملين في الخارج (نقطة واحدة).

(*) عبد الحي ، وليد ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، ط 1 ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2011 ، ص 18

(†) www.a.t.Kearney.com/shard-res/pdf/2006G-index.pdf

(‡) عبد الحي ، وليد ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، ص 18، مرجع سابق

3 – مؤشرات التكنولوجيا ولها 4 نقاط موزعة على: عدد مستخدمي الانترنت (نقطتان) حاضنات الانترنت (نقطة واحدة)، وخادمات الانترنت (server) (نقطة واحدة).

4 – مؤشرات التفاعل والانخراط السياسي الدولي: له (3) نقاط موزعة على ثلاثة مؤشرات هي: عدد السفارات الاجنبية في الدولة، عضوية الدولة في المنظمات الدولية، واخيراً مشاركة الدولة في مهمات حفظ السلام[*]

جدول (1)

مؤشرات (أي تي كيرني) للعولمة

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية		
مؤشرات التكامل الاقتصادي	مؤشر التجارة الخارجية	الاستثمار الاجنبي	المحافظ المالية / مدفوعات الدخل
مؤشرات الارتباط الفردي	الاتصال الهاتفي	السفر الى الخارج والسياحة الاجنبية	تحويلات العاملين في الخارج
مؤشرات الارتباط التكنولوجي	عدد مستخدمي الانترنت	حاضنات الانترنت	خادمات الانترنت
مؤشرات الارتباط السياسي	عدد السفارات الاجنبية في الدولة	عضوية الدولة في المنظمات الدولية	المشاركة في مهمات حفظ السلام

المصدر: **A.T.Kearney/foreignpolicymagazien Globalization Index**

<u>المنهج الثاني</u> : منهج قياس كوف (Kof Index)

ويرتبط هذا النموذج لقياس ظاهرة العولمة في المعهد الاقتصادي السويسري (Swiss Economic Institute) ، ويشتمل النموذج على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي[†]:

1 – العولمة الاقتصادية (أعطيت وزناً يساوي 37%)، وتشتمل على مؤشرين فرعيين هما التدفق الفعلي اولاً (ويقاس بحجم التجارة الخارجية قياساًلنسبتها المئوية من اجمالي الناتج المحلي، وحجم الاستثمارات الاجنبية قياساً لنسبتها من اجمالي الناتج المحلي، والمحافظ

---

[*] عبد الحي ، وليد ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ص 18، مرجع سابق.

[†] عبد الحي ، وليد ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، ص 19–20، مرجع سابق.

الاستثمارية، ومدفوعات الدخل) والقيود على التدفق الفعلي ثانياً مثل (عقبات الاستيراد، التعرفة الجمركية ، الضريبة على التجارة الخارجية قيود الحسابات الرأسمالية) .

وقد وزعت ل37%على كل من المؤشرين الفرعيين بالتساوي.

2 –العولمة الاجتماعية: وقد حضي هذا المؤشر بالنسبة الاعلى في اوزان المؤشرات حيث بلغ وزنه 39%، ويضم هذا المؤشر فروعاً ثلاثة هي: الاتصال الشخصي (ويتمثل في حجم الاتصال التيلفوني، التحويلات الخارجية مقاساً بنسبتها المئوية من اجمالي الناتج المحلي، السياحة، عدد الاجانب بالنسبة الى عدد السكان، الرسائل للخارج قياساً لعدد السكان)، وتدفق المعلومات (ويتمثل في مستخدمي الانترنت قياساً لعدد السكان، عدد التلفزيونات على عدد السكان، التجارة في الصحف قياساً لاجمالي الناتج القومي) ثم التقارب الثقافي (ويتمثل في عدد مطاعم مكادونالد على عدد السكان، عدد محلات شركة I K E A على عدد السكان، حجم التجارة في الكتب قياساً لحجم الناتج المحلي).

3 – العولمة السياسية: وقد اعطيت الوزن الاقل وهو 24% وتضم عدد السفارات، عضوية المنظمات الدولية، المشاركة في مهمات السلام الدولية، وعدد المعاهدات الدولية التي شاركت فيها الدولة (*).

جدول رقم (2)

مؤشرات(كـــــــــوف) للعولمة

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
العولمة الاقتصادية	التدفقات النقدية الفعلية ، المعوقات الاقتصادية
العولمة الاجتماعية	الاتصال الشخصي ، تدفق المعلومات ، التقارب الثقافي
العولمة السياسية	عدد السفارات ، عضوية المنظمات الدولية ، المشاركة في مهمات حفظ السلام، عدد المعاهدات الدولية

المصدر : **Globalization.kof.ethz.ch**

(*) عبد الحي، وليد، انعكاسات العولمة على الوطن العربي، ص20، مرجع سابق.

المبحث الرابع

العولمة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية خلال سنوات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بدراسة منفصلة لكل بعد من أبعاد العولمة وخلال سنوات الدراسة كاملةً، سنبدأها بأعداد جدول يبين العولمة الاقتصادية في الدول العربية من عام 2000 وحتى عام 2010 وذلك لمعرفة التغير الحاصل في كل عام واي من هذه الدول قد حقق اعلى نسبة او مستوى في هذه العولمة .

وبعدها سننتقل الى العولمة الاجتماعية وبنفس النهج والطريقة التي اتبعناها في العولمة الاقتصادية سنقوم بأعداد الجدول واستخلاص النتائج، وفي النهاية سوف ندرس العولمة السياسية مع استخلاص النتائج والتعليق عليها في نهاية هذا المبحث.

وسنقوم بدراسة المراحل والدول بشكل منفصل أولاً نظراً للتباين الشديد في ظروف كل دولة عربية وفي بنياتها الداخلية وتنوع حركة المؤشرات الكبرى والمؤشرات الفرعيةن وسنقوم من ناحية ثانية بتحديد الاتجاه (Trend) لكل دولة ثم الاتجاه الأعظم لكل دول (Mega-trend).

المطلب الأول: تحليل نتائج القياس

تدل نتائج القياس الواردة في الجدول رقم (3، 4، 5)

أولاً : الدول المذكورة ادناه حققت اعلى النسب العولمة الاقتصادية خلال فترة الدراسة كاملةً :

البحرين – الاردن – الامارات العربية

ثانياً: الدول المذكورة ادناه حققت اعلى النسب في العولمة الاجتماعية خلال الدراسة كاملةً:

الكويت – الامارات العربية – السعودية – الاردن

ثالثاً: الدول المذكورة ادناه حققت اعلى النسب في العولمة السياسية خلال الدراسة كاملةً:

مصر – المغرب – تونس – الاردن

رابعاً: الدولة الوحيدة التي حققت تواجد في الدول ذات الاعلى نسب في جميع انواع العولمة كانت (الاردن)

خامساً: ان دولة الامارات والكويت والسعودية والبحرين قد حققت اعلى النسب في العولمة الاقتصادية والاجتماعية، بينما لم تكن هذه الدول لها أي ذكر في العولمة السياسية بينما ظهرت دول أخرى مثل (مصر ، المغرب ، تونس) .

سادساً: نلاحظ ان دول الخليج كان لها السيطرة في العولمتين الاقتصادية والاجتماعية بينما دول المغرب العربي كان لها السيطرة في العولمة السياسية بينما الاردن كان لها حضور في العولمات الثلاث .

سابعاً: حققت كل من الدول التالية (البحرين، الاردن، الامارات العربية) اعلى المعدلات في العولمة الاقتصادية بالنسبة لباقي الدول العربية وذلك بسبب حصولها على نسب عالية في الاوزان الفرعية لمؤشر العولمة الاقتصادية وهي نسبة التدفقات النقدية للدولة، ونسبة الاجراءات المتخذة من قبل الدولة لتقليل المعوقات الاقتصادية الى الحد الادنى .

ثامناً: حققت كل من الدول التالية (الكويت، الامارات، السعودية، الاردن) اعلى النسب في العولمة الاجتماعية بالنسبةلباقي الدول العربية وذلك بسبب حصولها على نسب عالية في الاوزان الفرعية للعولمة الاجتماعية وهي الاتصال الشخصي وهي قدرة افراد هذه الدولة على الاتصال والتواصل مع افراد بقية الشعوب ، وتدفق المعلومات والمقصود بها هي حرية انسياب المعلومات والبيانات الى الدولة ومن الدولة الى الخارج مع بقية دول العالم ، والتقارب الثقافي وهو التواصل في مجال الثقافة مع بقية الشعوب والدول .

تاسعاً: حققت كل من الدول التالية(مصر، المغرب، تونس، الاردن) اعلى النسب في العولمة السياسية بالنسبة لباقي الدول العربية وذلك بسبب حصولها عل نسب عالية في الاوزان الفرعية للعولمة السياسية وهي عدد السفارات الاجنبية والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهمات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة .

جدول رقم (3)

العولمة الاقتصادية خلال فترة الدراسة من عامي (2000 – 2010)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	42.01	42.83	47.11	47.82	49.23	51.31	52.48	50.58	49.16	47.15	47.15
البحرين	86.89	86.43	87.02	87.17	87.34	88.44	89.25	88.91	88.49	89.32	89.32
مصر	40.51	41.32	41.81	41.29	43.67	49.33	49.46	50.74	49.01	56.30	56.30
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الاردن	66.14	67.13	68.44	69.28	68.52	72.74	71.40	72.44	70.37	72.09	72.09
الكويت	61.34	59.61	58.64	58.43	58.93	62.14	64.12	67.46	64.60	71.47	71.47
لبنان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
موريتانيا	48.82	48.51	49.41	70.16	54.77	58.00	57.65	61.29	63.52	56.14	56.14
المغرب	35.87	40.48	43.30	45.78	42.10	46.37	46.90	49.84	49.85	52.60	52.60
عُمان	69.44	69.72	62.57	62.49	63.93	69.79	69.50	73.37	75.50	74.79	74.79
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
سوريا	34.33	33.64	34.24	33.45	37.94	38.61	40.39	40.64	38.31	48.34	48.34
تونس	53.92	53.23	55.99	55.22	57.11	63.14	60.01	62.06	52.50	63.95	63.95
الامارات	71.40	73.56	75.19	78.25	82.98	82.03	83.84	85.18	85.62	غ.م	غ.م
الضفة +غزة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
اليمن	49.50	51.24	52.12	49.83	50.66	47.86	51.09	52.48	54.85	57.64	57.64

انظر الملاحق من (1 – 11)

جدول رقم (4)

العولمة الاجتماعية خلال فترة الدراسة من عامي (2000 – 2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الدولة
35.62	35.62	33.70	35.84	33.98	34.47	34.99	32.48	32.46	30.50	31.64	الجزائر
65.17	65.17	66.05	65.61	66.22	65.12	68.09	69.82	69.99	7.28	28.63	البحرين
45.81	45.81	47.55	47.03	46.56	44.86	43.32	43.07	43.62	43.35	42.58	مصر
غ٠م	غ٠م	21.17	20.58	20.73	20.80	18.25	17.71	18.60	18.58	22.23	العراق
62.21	62.21	66.30	64.21	61.98	60.65	60.7	60.19	60.41	60.28	59.65	الأردن
68	68	67.01	66.16	66.11	78.95	80.09	80.59	80.62	79.97	78.60	الكويت
68.27	68.27	66.50	66.27	66.50	66.61	66.02	65.81	64.99	64.51	63.68	لبنان
39.24	39.24	38.29	38.37	38.68	39.61	40.4	40.05	39.26	86.33	42.67	ليبيا
25.06	25.06	29.29	28.80	25.32	25.35	25.16	26.11	26.42	26.33	25.66	موريتانيا
50.18	50.18	54.03	53.09	50.30	52.29	49.17	48.94	48.27	47.61	47.14	المغرب
56.31	56.31	59.68	60.33	59.10	58.97	61.22	59.77	60.08	63.21	58.42	عُمان
65.88	65.88	65.35	64.48	65.40	65.87	67.69	66.70	64.92	64.33	62.49	قطر
61.37	61.37	61.45	60.94	60.31	73.82	74.08	73.28	73.17	70.78	70.38	السعودية
21.32	21.32	21.58	21.60	21.91	20.21	21.07	21.34	22.05	20.65	18.50	السودان
40.99	40.99	40.90	40.45	39.86	39.02	37.59	35.55	33.73	30.64	29.57	سوريا
44.47	44.47	44.38	44.33	44.34	44.36	44.80	43.64	43.26	43.10	41.85	تونس
68.58	68.58	68.37	69.25	68.37	82.42	82.58	82.45	82.03	82.73	82.33	الامارات
52.64	52.64	49.39	49.60	49.18	48.97	48.52	47.26	45.78	44.93	43.35	الضفة +غزة
23.[illegible]	23.[illegible]	26.37	25.86	24.77	24.52	25.49	24.73	24.06	21.30	21.12	اليمن

انظر الملاحق من رقم ([illegible])

جدول رقم (5)

العولمة السياسية خلال فترة الدراسة من عامي (2000 – 2010)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	84.03	83.66	84.47	84.75	85.06	85.31	85.06	69.70	85.65	69.67	69.67
البحرين	89.03	40.63	40.88	42.95	44.79	45.04	45.11	47	48.39	46.17	46.17
مصر	91.33	91.33	90.83	90.65	90.40	91.50	93.12	93.40	93.56	93.39	93.39
العراق	59.02	59.58	56.75	57.01	54.76	54.26	53.75	55.92	55.42	54.89	54.89
الأردن	33.46	84.60	84.04	84.53	85.83	86.33	86.83	87.09	87.37	86.30	86.30
الكويت	75.55	85.30	57.14	57.95	59.34	59.84	60.39	61.98	62.23	61.93	61.93
لبنان	60.21	60.51	60.15	60.91	75.82	77.35	78.27	62.82	63.08	62.04	62.04
ليبيا	70.59	70.88	63.50	54.05	54.56	56.70	58.34	59.67	78.38	59.31	59.31
موريتانيا	45.23	48.13	47.25	47.58	74.32	47.57	48.38	49.19	68.07	48.68	48.68
المغرب	81.70	85.97	86.67	87.24	88.98	89.46	89.79	90.34	89.76	90.07	90.07
عُمان	42.01	42.06	40.95	41.76	42.06	42.82	43.57	45.96	46.62	44.85	44.85
قطر	43.95	44.86	44.46	45.79	45.21	48.31	66.57	74.44	75.80	73.60	73.60
السعودية	58.01	58.01	57.70	58.26	57.70	57.70	58.26	59.90	60.40	59.50	59.50
السودان	52.46	53.77	54.23	54.48	54.17	55.23	56.31	57.12	57.12	56.05	56.05
سوريا	54.67	54.42	53.84	54.67	55.76	56.01	57.32	58.65	58.90	58.30	58.30
تونس	84.67	87.67	87	87.78	87.72	87.22	87.77	88.55	88	87.33	87.33
الامارات	49.47	49.47	48.49	49.98	49.90	50.15	51.74	53.12	54.18	52.71	52.71
الضفة +غزة	7.93	7.93	7.93	7.93	7.93	7.93	7.93	7.93	7.93	8.26	8.26
اليمن	40.52	40.77	40.77	58.49	58.90	61.20	63.80	64.24	65.98	62.85	62.85

انظر الملاحق من رقم (1–11)

أولاً: مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لهافي الدول العربيةلعام 2000* :

بعد قراءة النتائج التي اسفرت عنها دراستنا لمؤشرات العولمة لـسنة2000 واوزانهـا الفرعية نجد بأن الاردن حصلت على اعلى درجة من درجات العولمة في الدول العربية لهـذا العام حيث كان مؤشر العولمة الكلي لها يبلغ (68.14) بالمرتبة الاولى،وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة في الاردن نجد ان:

العولمة الاقتصادية (66.14)، العولمة الاجتماعية كانـت (59.65)، امـا العولمـة الـساسية كانت(83.46) .

اذاً العولمة السياسية في الاردن كانت هي الاعلى ما بين مؤشرات العولمة الرئيسية يليها العولمة الاقتصادية وفي المرتبة الاخيرة العولمة الاجتماعية .

اما اذا نظرنا الى العولمة الاقتصادية في الاردن وبالرجوع الى الاوزان الفرعية لها نجد ان التدفقات النقدية الفعلية كانت تساوي (77.86) والمعوقات الاقتصادية كانت تساوي (54.41) وبمجموعهما نجد ان العولمة الاقتصادية قد حصلت على (66.14) اما العولمة الاجتماعية فـي الاردن وبالرجوع الى الاوزان الفرعية لها نجد ان الاتصال الشخصي حصل علـى (69.22) وتدفق المعلومات حصل على (63.81) والتقارب الثقافي حصل على (44.58) وبمجموع هـذه الاوزان الفرعية نجد ان العولمة الاجتماعية حصلت على (59.65) .

بينما مؤشر العولمة السياسية الكلي للاردن كان (83.46)وبالرجوع الى الاوزان الفرعية لهذا المؤشر نجد بأنه:

- عدد السفارات للدول الاجنبية بلغ (19.33)
- العضوية في المنظمات الدولية بلغ (19.33)

---

* التحليل من ص 19 إلى ص 53 هو شرح الملاحق من رقم (1 – 11)

- المشاركة في مهمات حفظ السلام بلغ (18.19) وبالتالي كان المؤشر السياسي الكلي للاردن في هذا العام وكما ذكر اعلاه (83.46) وكانت العولمة السياسية هي السائدة في هذا العام بالنسبة للاردن حيث حصلت على اعلى نسبة بالمقارنة مع العولمة الاجتماعية والاقتصادية .

بينما حصلت الضفة الغربية وقطاع غزة على أقل نسبة من نسب العولمة في الدول العربية لهذا العام حيث كانت المؤشرات الرئيسية لها كالتالي:

- المؤشر الاقتصادي الكلي (غ . م)
- المؤشر الاجتماعي الكلي (43.35)
- المؤشر السياسي الكلي (7.93) وبالتالي يكون المؤشر الكلي للعولمة لها (29.03) وهذا ناتج عن الاوزان الفرعية لهذه المؤشرات الرئيسية حيث إذا قمنا بإستعراض هذه الاوزان نجدها كالتالي:
- التدفقات النقدية (غ . م)، المعوقات الاقتصادية (غ . م)
- الاتصال الشخصي (غ .م) ، تدفق المعلومات (72.50) ، التقارب الثقافي (1) .
- عدد السفارات (0.78) ، عضوية المنظمات (0.78)، مهمات السلام 0.73) .

ونلاحظ ان معظم الدول العربية قد تفاوتت في مؤشر العولمة الكلي نتيجة التفاوت في المؤشرات الرئيسية للعولمة (سياسية ، اجتماعية، اقتصادية) وهذا التفاوت ناجم عن اختلاف الاوزان الفرعية لكل مؤشر من هذه المؤشرات .

جدول رقم (6)

يمثل مراتب العولمة للدول العربية

وتنقسم الدول العربية في هذا العام الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة (عالية ، متوسطة ، ضعيفة) ونجد ان:

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفةالعولمة
لا يوجد أي دولة	البحرين	الجزائر
	الاردن	مصر
	الكويت	ليبيا
	لبنان	موريتانيا
	السعودية	المغرب
	الامارات	عُمان
		قطر
		السودان
		سوريا
		تونس
		الضفة ، غزة
		اليمن
		العراق(غ م)

(جدول يمثل مراتب العولمة للدول العربية)

بالرجوع الى الجدول (6) نجد انه لا توجد اي دولة عربية تعتبر عالية العولمة ، ويوجد ستة دول عربية تعتبر متوسطة العولمة وتوزع كالتالي:

أ – متوسطة – عليا لا يوجد

ب– متوسطة – دنيا ستة دول

بينما يوجد 12 دولة تعتبر ضعيفة العولمة ودولة واحد تعتبر العولمة فيها غير معروفة وهي العراق .

ثانياً: مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لسنة 2001

بالاطلاع على المؤشرات الرئيسية للعولمة خلال هذا العام نجد ان الامارات قد حصلت على المرتبة الاولى بمؤشر كلي للعولمة مقداره (70.84) وان الضفة الغربية وغزة قد حصلت على مؤشر كلي للعولمة (29.97) وإذا نظرنا للمؤشرات الرئيسية لكل من هاتين الدولتين نجد انه: الامارات: المؤشر الاقتصادي (73.56)، المؤشر الاجتماعي (82.73)، المؤشر السياسي (49.47).

وكما نعرف فإن هذه المؤشرات الرئيسية تتغير بتغير الاوزان الفرعية لكل منها وبأستعراض هذه الاوزان نجد ان: التدفقات النقدية الفعلية (غ. م)، المعوقات الاقتصادية (87.99) وهذان الوزنان هما اوزان المؤشر الاقتصادي .

اما اوزان المؤشر الاجتماعي فهي الاتصال الشخصي (89.72)، تدفق المعلومات(75.54)، التقارب الثقافي(85.64).

والمؤشر السياسي الرئيسي هو (49.47) وبالرجوع الى الاوزان الفرعية لهذا المؤشرنجد بأنه :

- عدد السفارات بلغ (11.91)
- العضوية في المنظمات الدولية بلغ (11.91)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام بلغ (11.21) .

ونلحظ أن المؤشر الاجتماعي للعولمة كان هو السائد في دولة الامارات حيث بلغ (82.73) حاصلاً على أعلى نسبة بين مؤشرات العولمة الرئيسية لهذه الدولة.

وبالنظر الى اقل الدول في مؤشر العولمة لهذا العام وهي الضفة الغربية وغزة نجد ان:

التدفقات النقدية الفعلية(غ.م) والمعوقات الاقتصادية(غ.م) وبالتالي المؤشر الاقتصادي(غ.م).

الاتصال الشخصي(غ.م) ،تدفق المعلومات(76.00)، التقارب الثقافي(1)؛ وبهذا يكـون المؤشر الاجتماعي الكلي(44.93).

والمؤشر السياسي الكلي بلغ (7.93) وبملاحظة الاوزان الفرعية لهذا المؤشر نجد بأنه:

- عدد السفارات (80.).
- العضوية في المنظمات الدولية (80.).
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (75.).

وبدراسة هذه القيم نلاحظ أن المؤشرات الرئيسية للعولمة في الضفة والقطـاع بعـضها غير معروف كالمؤشر الاقتصادي وبالتالي لا نستطيع تحديد من هو المؤشر ذو اعلى نسبة من نسب العولمة في هذا البلد .

وتنقسم الدول العربية في هذا العلم الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة (عالية، متوسطة، ضعيفة) نجد ان:

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2001)

جدول (7)

دول عاليةالعولمة	متوسطة العولمة	ضعيفة العولمة
لا يوجد أي دولة	الامارات	تونس
	الاردن	قطر
	البحرين	مصر
	الكويت	المغرب
	السعودية	موريتانيا
	لبنان	ليبيا
	عُمان	الجزائر
		سوريا
		اليمن
		السودان
		الضفة وغزة
		العراق (غ . م)

((متوسطه – عليا)) ـــــ الامارات

((متوسطة – دنيا)) ـــــ الاردن ، البحرين ، الكويت ، السعودية ، لبنان ، عمان .

ثالثاً: مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها الدول العربية لعام (2002):

حافظت دولة الامارات على المركز الاول في مؤشرات العولمة الكلية بمقدار (71.02) واستمرت الضفة الغربية وغزة بالمركز الاخير بمقدار (30.48).

وإذا نظرنا للمؤشرات الرئيسية لدولة الامارات نجد ان:

المؤشر الاقتصادي(75.19)، المؤشر الاجتماعي(82.03)، المؤشر السياسي(48.89).

وبالنظر الى الاوزان الفرعية لهذه المؤشرات نجد ان:

التدفقات النقدية الفعلية(غ.م)، المعوقات الاقتصادية(87.99).

والاتصال الشخصي(87.96)، تدفق المعلومات(74.23)، التقارب الثقافي(86.45)، بينما المؤشر السياسي الكلي فهو(48.89)وبالنظر الى الاوزان الفرعية لهذا المؤشر نجد بانه :

- عدد السفارات بلغ (11.80)
- العضوية في المنظمات الدولية بلغ (11.80)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام بلغ (11.11)

ونلحظ هنا ان مؤشر العولمة الاجتماعي هو المؤشر السائد في دولة الامارات لهذا العام حيث بلغ (82.03) محققاً أعلى نسبة بين المؤشرات الرئيسية للعولمة .

اما المؤشرات الرئيسية للضفة الغربية وغزة فنجد ان:

المؤشر الاقتصادي (غ.م)، المؤشر الاجتماعي(45.78)،المؤشر السياسي(7.93).

وبالنظر الى الأوزان الفرعية لها نجد ان:

التدفقات النقدية الفعلية(غ.م)،المعوقات الاقتصادية(غ.م)

والاتصال الشخصي(غ.م)،تدفق المعلومات(77.98)،التقارب الثقافي(1)، اما المؤشر السياسي الكلي فهو (7.93) والاوزان الفرعية له كالتالي :

- عدد السفارات (0.82)

- العضوية في المنظمات الدولية (0.82)

- المشاركة في مهمات حفظ السلام (0.77)

وبالتالي لا نستطيع تحديد اي نوع من انواع العولمة هو السائد في هذا البلد لأن بعضها غيرمعروف كالمؤشر الاقتصادي

تقسيم الدول العربية في هذا العام الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة (عالية ، متوسطة، ضعيفة) نجد ان :

جدول (8)

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2002)

عالية العولمة	متوسطة العولمة	ضعيفة العولمة
لا يوجد أي دولة	الامارات العربية	تونس
	الاردن	قطر
	البحرين	المغرب
	السعودية	عُمان
	الكويت	مصر
	لبنان	الجزائر
		موريتانيا
		ليبيا
		سوريا
		اليمن
		السودان
		الضفة ، غزة
		العراق (غ.م)

نلاحظ ان الامارات العربية صنفت من الدول (المتوسطة العليا) بينما الاردن ، البحرين ، السعودية، الكويت ، لبنان (متوسطة دنيا) .

رابعاً: المؤشرات الرئيسية والاوزان الفرعية للعولمة في الدول العربية لعام 2003

بالاطلاع على المؤشرات الرئيسية للعولمة خلال هذا العام نجد ان دولة الامارات استمرت في المركز الاول بمؤشر كلي للعولمة مقداره (72.57) كما استمرت الضفة الغربية وغزة بالمركز الاخير بمؤشر كلي مقداره (31.36).

وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة للامارات نجد ان:

المؤشر الاقتصادي بلغ(78.25) والمؤشر الاجتماعي (82.45)بينما المؤشر السياسي بلغ(49.98).

وبملاحظة الاوزان الفرعية للمؤشرات الرئيسية السابقة نجد ان:

التدفقات النقدية (غ.م) والمعوقات الاقتصادية(87.07) وبمجموعهما نحصل على المؤشر الاقتصادي الكلي للعولمة لدولة الامارات.

اما الاتصال الشخصي بلغ(89.02) وتدفق المعلومات(74.42) والتقارب الثقافي(86.64) وبمجموع هذه الاوزان الفرعية نحصل على المؤشر الاجتماعي الكلي لها.

بينما المؤشر الكلي السياسي وكما هو مبين اعلاه بلغ (49.98)وبالنظر الى الاوزان الفرعية لهذا المؤشر نجد بأن:

- عدد السفارات (13.05)
- العضوية في المنظمات الدولية (13.05)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (10.51)

ونلحظ هنا أن مؤشر العولمة الاجتماعي قد استمر في تحقيق اعلى نسبة بين مؤشرات العولمة حيث بلغ (82.45).

اما المؤشرات الرئيسية للضفة وغزه نجد ان:

المؤشر الاقتصادي (غ.م) والمؤشر الاجتماعي (47.26) والمؤشر السياسي(7.93).

اما الاوزان الفرعية لها:

التدفقات النقدية(غ.م)والمعوقات الاقتصادية(غ.م).

اما الاتصال الشخصي(غ.م) وتدفق المعلومات(81.50) والتقارب الثقافي(1).

بينما المؤشر السياسي الكلي لها(7.93) والاوزان الفرعية له كالتالي:

- عدد السفارات (0.89)
- العضوية في المنظمات الدولية (0.89)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (0.71)

واستمر المؤشر الاقتصادي الكلي لها غير معروف في هذا العام ايضاً.

تقسيم الدول العربية في هذا العام الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة (عالية ، متوسطة، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام 2003

جدول (9)

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد اي دولة	الامارات العربية	تونس
	الاردن	قطر
	البحرين	المغرب
	السعودية	عُمان
	الكويت	مصر
	لبنان	الجزائر
		موريتانيا
		ليبيا
		سوريا
		اليمن
		السودان
		الضفة ، غزة
		العراق (غ . م)

نلاحظ من الجدول ان الامارات (متوسطة عليا) اما الاردن ، البحرين ، السعودية ، الكويت، لبنان (متوسطة دنيا)

خامساً: المؤشرات الرئيسية للعولمة في الدول العربية والاوزان الفرعية لها لعام 2004 :

نلحظ استمرار دولة الامارات في احتلال المركز الاول في المؤشر الكلي للعولمة بمقدار (74.32) واستمرار حلول الضفة الغربية وغزة في المركز الاخيربمقدار (32.11) .

وبالرجوع للمؤشرات الرئيسية للعولمة للامارات نجد ان :

المؤشر الاقتصادي (82.98) والمؤشر الاجتماعي(82.58) والمؤشر السياسي (49.90) وبملاحظةالاوزان الفرعية لهذه المؤشرات نجد ان التدفقات النقدية الفعلية (غ .م) والمعوقات الاقتصادية (87.99) اما الاتصال الشخصي (89.72) وتدفق المعلومات (73.59) والتقارب الثقافي (87.44) .

أما المؤشر السياسي الكلي وكما هومبين أعلاه (49.90) والاوزان الفرعية كانت كالتالي :

- عدد السفارات (13.35)
- العضوية في المنظمات الدولية (13.35)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (10.75)

وبرزهنا مؤشر العولمة الاقتصادي بتحقيق أعلى نسبة بين المؤشرات الاخرى حيث بلغ (82.98) وبفارق بسيط جداً عن مؤشر العولمة الاجتماعي .

أماالمؤشرات الرئيسية للضفة الغربية وغزة فهي :

المؤشر الاقتصادي (غ .م) والمؤشر الاجتماعي (48.52) والمؤشر السياسي (7.93) وبملاحظة الاوزان الفرعية لهذه المؤشرات نجد ان التدفقات النقدية (غ . م) والمعوقات الاقتصادية (غ . م) بينما الاتصال الشخصي(غ. م) وتدفق المعلومات (84.52) التقارب الثقافي.

اما المؤشر السياسي الكلي وكما هو واضح بالاعلى بلغ (7.93) والاوزان الفرعية كانت كالتالي :

- عدد السفارات (0.91)

- العضوية في المنظمات الدولية (0.91)

- المشاركة في مهمات حفظ السلام (0.73)

واستمر المؤشر الاقتصادي الكلي غير معروف في هذا العام .

تقسيم الدول العربية في هذا العام الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة (عالية ، متوسطة، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2004)

جدول رقم (10)

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد اي دولة	الامارات	قطر
	الاردن	عُمان
	لبنان	المغرب
	البحرين	مصر
	السعودية	الجزائر
	الكويت	ليبيا
	تونس	اليمن
		سوريا
		موريتانيا
		السودان
		الضفة ،غزة
		العراق (غ.م)

نلاحظ من الجدول ان الامارات والاردن (متوسطة عليا) اما لبنان ، البحرين ، السعودية، الكويت ، تونس (متوسطةدنيا) .

سادساً: مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية للدول العربية لعام 2005:

حصلت الامارات العربية على المركز الاول في ترتيب العولمة الكلي للدول العربية في هذا العام بمؤشر كلي بلغ (77.98) من خلال المؤشرات الرئيسية وأوزانها الفرعية كما هو مبين:

المؤشر الاقتصادي الكلي (82.03): التدفقات النقدية (غ . م)، المعوقات الاقتصادية (84.01).

المؤشر الاجتماعي الكلي (82.42): الاتصال الشخصي (89.08)، تدفق المعلومات (73.95)، التقارب الثقافي (87.06) .

المؤشر السياسي الكلي (50.15): عدد السفارات (13.35) ، العضوية في المنظمات الدولية (13.35)، المشاركة في مهمات حفظ السلام (10.75) .

وبالتالي كان مؤشر العولمة الاجتماعي هو من حقق اعلى نسبة بين مؤشرات العولمة وكما هو مبين اعلاه .

واستمرت الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة الاخيرة بمؤشر كلي للعولمة بلغ (32.38) من خلال المؤشرات الفرعية وأوزانها الفرعية :

المؤشر الاقتصادي الكلي (غ . م): التدفقات النقدية (غ. م)، المعوقفات الاقتصادية (غ. م)

المؤشر الاجتماعي الكلي (48.97): الاتصال الشخصي (غ . م)، تدفق المعلومات (85.51)، التقارب الثقافي .

المؤشر السياسي الكلي (7.93): عدد السفارات (0.92)، العضوية في المنظمات الدولية (0.92)، المشاركة في مهمات حفظ السلام (74).

واستمر المؤشر الاقتصادي الكلي لها غير معروف.

تقسيم الدول العربية في هذا العام الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة(عالية ، متوسطة ،ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة للعام 2005

جدول (11)

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد أي دولة	الامارات	المغرب
	الأردن	قطر
	لبنان	عُمان
	البحرين	مصر
	الكويت	الجزائر
	السعودية	ليبيا
	تونس	سوريا
		موريتانيا
		اليمن
		السودان
		الضفة وغزة
		العراق (غ. م)

نلاحظ من الجدول بأن هناك ثلاث دول كانت (متوسطة عليا) والاربع دول الباقية كانت ضمن (متوسطة دنيا) .

سابعاً: المؤشرات الرئيسية والاوزان الفرعية للدول العربية خلال العام 2006

نلاحظ ان دولة الامارات قد تخلت عن المركز الاول لصالح الاردن بمعدل كلي للعولمة بلغ (71.67) بينما حصلت الامارات على معدل (69.72) بالمركز الثالث واستمرت الضفة الغربية بالمركز الاخير بمعدل بلغ (32.5) وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة للاردن نجد ان المؤشر الاقتصادي (71.40) والمؤشر الاجتماعي (61.98) والمؤشر السياسي (86.83) ، وبملاحظة الاوزان الفرعية لهذه المؤشرات نجد ان التدفقات النقدية (79) والمعوقات الاقتصادية (63.80) وبمجموعهما نحصل على المؤشر الاقتصادي الكلي لها بمعدل (71.40) .

اما الاتصال الشخصي قد بلغ (67.95) وتدفق المعلومات (72.45) والتقارب الثقافي (43.52) وبذلك نحصل على المؤشر الاجتماعي الكلي بمعدل (61.98) .بينما بلغ المؤشرالسياسي الكلي كما هو مبين اعلاه (86.83) وبالرجوع الى الاوزان الفرعية نجد ان:

- عدد السفارات (22.40)
- العضوية في المنظمات الدولية (22.40)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (18.04)

وبهذا يكون مؤشر العولمة السياسي هو من حقق اعلى نسبة بين باقي المؤشرات حيث بلغ (86.83).

اما المؤشرات الرئيسية للعولمة في الضفة الغربية وغزة كانت كالتالي :المؤشر الاقتصادي (غ-م) والمؤشر الاجتماعي (49.18) والمؤشر السياسي (7.93) وبالنظر الى الاوزان الفرعية لهذه المؤشرات الرئيسية فقد كانت كالتالي: التدفقات النقدية (غ -م) والمعوقات الاقتصادية (غ - م) وبذلك يكون المؤشر الاقتصادي الكلي لها غيرمعروف.

اما الاتصال الشخصي قد كان (غ.م) وتدفق المعلومات (86.01) والتقارب الثقافي (1) وبذلك يكون المؤشر الاجتماعي الكلي (49.18) وبلغ المؤشر السياسي الكلي لها كما هــومبين اعلاه (7.93) والاوزان الفرعية كالتالي:

- عدد السفارات (0.92)
- العضوية في المنظمات الدولية (0.92)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (0.74)

واستمر المؤشر الاقتصادي غير معروف .

تقسيم الدول العربية في هذا العام الى ثلاثة مراتب من حيث العولمة (عالية ، متوسطة ، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة للعام (2006)

جدول (12)

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد أي دولة	الأردن	مصر
	لبنان	السعودية
	الامارات	المغرب
	البحرين	عُمان
	قطر	الجزائر
	الكويت	ليبيا
	تونس	سوريا
		اليمن
		موريتانيا
		السودان
		الضفة وغزة
		العراق(غ.م)

بالنظر الى الجدول نجد ان الاردن ولبنان من الدول (المتوسطة عليا) اما الامارات، البحرين، قطر، الكويت، تونس، (متوسطة دنيا) .

ثامناً: المؤشرات الرئيسية للعولمة في الدول العربية واوزانها الفرعية لعام2007:

نلحظ من خلال مقارنة هذا العام بالعام الذي قبله بأن :

ان الاردن استمرت بالمركز الاول وبمعدل كلي للعولمة بلغ(73.09) تلتها دولة الامارات في المركز الثاني بمعدل كلي للعولمة بلغ (70.90) واستمرت الضفة الغربية وغزة في المركز الاخير (32.75) .

وبالرجوع الى الاوزان الرئيسية للعولمة للاردن نجد بأن:

المؤشر الاقتصادي كان (72.44) والمؤشر الاجتماعي (64.21) والمؤشر السياسي (87.09). وبمراجعةالاوزان الفرعية لهذه المؤشرات نجد بأن التدفقات النقدية كانت (81.02) والمعوقات الاقتصادية(63.86) وبمجموعهما نحصل على المؤشر الاقتصادي الكلي للعولمة والذي كان (72.44).

وقد بلغ الاتصال الشخصي (68.21) وتدفق المعلومات (77.97) التقارب الثقافي (44.08) ونحصل بمجموعهما على المؤشر الاجتماعي الكلي ويبلغ (64.21) . اما المؤشرالسياسي الكلي فكما مبين اعلاه (87.09) والاوزان الفرعية له كالتالي :

- عدد السفارات (22.27)
- العضوية في المنظمات الدولية (22.91)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (18.45)

واستمر مؤشر العولمة السياسي بالسيطرة على باقي المؤشرات الرئيسية حيث حصل على نسبة (87.09) .

وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة للضفة الغربية وغزة نجد ان المؤشر الاقتصادي (غ.م) والمؤشر الاجتماعي (49.60) والمؤشر السياسي (7.93) وبالنظر للاوزان

الفرعية لها نجد ان التدفقات النقدية (غ.م) والمعوقات الاقتصادية (غ . م) وبذلك يكون المؤشر الاقتصادي الكلي للعولمة (غ.م) ، اما الاتصال الشخصي كان (غ . م) وتدفق المعلومات (87) والتقارب الثقافي (1).

وبلغ المؤشر السياسي الكلي كما هواعلاه (7.93) وكانت الاوزان الفرعية له كالتالي:

- عدد السفارات (0.90)
- العضوية في المنظمات الدولية (0.93)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (0.75)

واستمر المؤشر الاقتصادي الكلي للضفة وقطاع غزة غير معروف ايضاً في هذا العام .

تقسيم الدول العربية في هذا العام حسب مراتب العولمة (عالية ، متوسطة ، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2007)

جدول (13)

دول عاليةالعولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد اي دولة	الاردن	الجزائر
	الامارات	ليبيا
	البحرين	مورتيانيا
	قطر	اليمن
	الكويت	سوريا
	لبنان	السودان
	تونس	الضفة ، غزة
	المغرب	العراق (غ.م)
	عُمان	
	السعودية	
	مصر	

بالنظر الى الجدول نلاحظ ان الاردن والامارات كانت ضمن مرتبة (متوسطة عليا) اما البحرين، قطر، الكويت، لبنان، تونس، المغرب، عمان، السعودية، مصر ضمن مرتبة (متوسطة دنيا).

تاسعاً: المؤشرات الرئيسية للعولمة في الدول العربية واوزانها الفرعية لعام 2008:

نلحظ من خلال مقارنة هذا العام بالعام الذي قبله بأن الاردن استمرت بالمركز الاول وبمعدل كلي للعولمة بلغ (73.20) تلتها دولة الامارات في المركز الثاني بمعدل بلغ (71) وايضاً استمرت الضفة الغربية وغزة في المركز الاخير بمعدل (32.63) وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة للاردن نجد ان المؤشر الاقتصادي (70.37) والمؤشر الاجتماعي (66.30) والمؤشر السياسي (87.37) وبمراجعة الاوزان الفرعية لهذه المؤشرات نجد ان التدفقات النقدية بلغت (75.86) والمعوقات الاقتصادية (64.87) وبالتالي يكون وزن المؤشر الاقتصادي الكلي (70.37) اما الاتصال الشخصي بلغ (69.48) وتدفق المعلومات (82.92) والتقارب الثقافي (43.77) اما المؤشر السياسي الكلي فكان (87.37) كما هو مبين اعلاه والاوزان الفرعية له كانت كالتالي :

- عدد السفارات (22.38)
- العضوية في المنظمات الدولية (23.02)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (18.54)

واستمر المؤشر السياسي الكلي بتحقيق اعلى نسبة بين مؤشرات العولمة الاخرى بحصوله على (87.37) .

وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة للضفة الغربية وغزة نجد ان المؤشر الاقتصادي (غ.م) والمؤشر الاجتماعي (49.49) والمؤشر السياسي (7.93) وبالنظر الى الاوزان الفرعية لها نجد ان التدفقات النقدية كانت (غ. م) والمعوقات الاقتصادية (غ.م) وبالتالي يكون وزن المؤشر الاقتصادي الكلي (غ.م)، اما الاتصال الشخصي (غ.م) وتدفق المعلومات

(86.50) والتقارب الثقافي (1) وبذلك ينتج وزن المؤشر الاجتماعي الكلي وقد بلغ (49.49) ،

اما المؤشر السياسي الكلي فكان (7.93) كما هو اعلاه حيث بلغت الاوزان الفرعية له كالتالي :

- عدد السفارات (0.90)
- العضوية في المنظمات الدولية (0.92)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (0.74)

واستمر المؤشر الاقتصادي للضفة وقطاع غزة غير معروف ايضاً لهذا العام .

تقسيم الدول العربية في هذا العام حسب مراتب العولمة (عالية ، متوسطة ، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2008)

جدول (14)

دول عاليةالعولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد اي دولة	الاردن	مصر
	الامارات	ليبيا
	البحرين	الجزائر
	قطر	موريتانيا
	لبنان	اليمن
	الكويت	سوريا
	تونس	السودان
	عُمان	الضفة وغزة
	المغرب	العراق(غ-م)
	السعودية	

الاردن والامارات (متوسطة عليا)

كانت البحرين ، قطر، لبنان ، الكويت، تونس، عُمان، المغرب، السعودية(متوسطة دنيا) .

عاشراً: المؤشرات الرئيسية للعولمة في الدول العربية واوزانها الفرعية لعام 2009:

نلحظ بأن الاردن استمرت بالمركز الاول لهذا العام وبمعدل كلي للعولمة بلغ (71.74) بينما دولة الامارات تراجعت للمركز السابع ، واحتلت المرتبة الثانية لهذا العام دولة البحرين بمعدل كلي بلغ (69.37) بينما الضفة الغربية التي كانت بالمركز الاخير في الاعوام السابقة فالمؤشر الكلي لها لهذا العام (غ.م) وبذلك تأتي السودان في المرتبة الاخيرة بمؤشر كلي للعولمة (34.77) وبالرجوع الى المؤشرات الرئيسية للعولمة للاردن نجد ان المؤشر الاقتصادي لها كان (72.09) والمؤشر الاجتماعي (62.21) والمؤشر السياسي (86.30) اما المؤشرات الرئيسية للعولمة لدولة السودان هي المؤشر الاقتصادي (غ.م) والمؤشر الاجتماعي (21.32) والمؤشر السياسي (56.05) .

وبالنظر الى الاوزان الفرعية للاردن في هذا العام نجد بأنه :

- التدفقات النقدية الفعلية (77.71)
- المعوقات الاقتصادية (66.45)
- وبالتالي فأن وزن المؤشر الاقتصادي الكلي بلغ (72.09) .
- الاتصال الشخصي (65.19)
- تدفق المعلومات (77.80)
- التقارب الثقافي (41.06)
- وبالتالي فأن وزن المؤشر الاجتماعي الكلي بلغ (62.21) .

وبلغ وزن المؤشر السياسي الكلي (86.30) فكانت الاوزان الفرعية له كالتالي :

- عدد السفارات (15.47)
- العضوية في المنظمات الدولية (17.33)

- المشاركة في مهمات حفظ السلام (13.62)

- واستمر مؤشر العولمة السياسي بتحقيق اعلى النسب بين مؤشرات العولمة الاخرى حيث بلغ (86.30) .وبالنظر الى هذه الاوزان الفرعية وما نتج عنها من مؤشرات رئيسية في هذا العام نجد بأن الاوزان الفرعية لمؤشرات التكامل الاقتصادي للاردن قد ارتفعت على النحو التالي ما بين عامي (2008-2009) .

	2008	2009
- التدفقات النقدية الفعلية بلغت	(75.86)	(77.71)
- المعوقات الاقتصادية بلغت	(64.87)	(66.45)
- المعوقات الاقتصادية بلغت	(64.87)	(66.45)

ونتج عن ذلك ارتفاع وزن المؤشر الاقتصادي الكلي ما بين هذين العامين (70.37) الى (72.09)

	2008	2009
- الاتصال الشخصي بلغ	(69.48	(65.19)
- تدفق المعلومات بلغ	(82.92	(77.80)
- التقارب الثقافي بلغ	(43.77	(41.06)

	2008	2009
- الاتصال الشخصي بلغ	(69.48)	(65.19)
- تدفق المعلومات بلغ	(82.92)	(77.80)
- التقارب الثقافي بلغ	(43.77)	(41.06)

	2008	2009
- الاتصال الشخصي بلغ	(69.48)	(65.19)
- تدفق المعلومات بلغ	(82.92)	(77.80)
- التقارب الثقافي بلغ	(43.77)	(41.06)

ونتج عن ذلك انخفاض وزن المؤشر الاجتماعي الكلي مابين هذين العامين من (66.30) الى (62.21) .

وبالنظر الى اقل الدول من حيث ترتيب مؤشر العولمة الكلي وهي السودان نجدبأنه :

	2008	2009
– التدفقات النقدية الفعلية بلغت	(39.36)	(غ . م)
– المعوقات الاقتصادية بلغت	(غ . م)	(غ . م)

وبالتالي فأن وزن المؤشر الاقتصادي الكلي بقي (غ . م) خلال العامين المذكورين .

	2008	2009
– الاتصال الشخصي بلغ	(20.53)	(20.28)
– تدفق المعلومات بلغ	(40.37)	(39.88)
– التقارب الثقافي بلغ	(1.12)	(1.1)

وبالتالي فأن وزن المؤشر الاجتماعي الكلي قد انخفض ما بين هذين العامين من (21.58) الى (21.32) .

اما بالنسبة للمؤشر السياسي الكلي للسودان فقد بلغ في هذا العام (36.30) وكانت الاوزان الفرعية له كالتالي:

– عدد السفارات (4.87)
– العضوية في المنظمات الدولية (5.45)
– المشاركة في مهمات حفظ السلام (4.28)

ونلحظ ان المؤشر الاقتصادي للسودان في هذا العام غير معروف وبالتالي لا نستطيع تحديد اي المؤشرات هو السائد في هذا العام وبالرجوع الى المؤشر السياسي الكلي للسودان في عام 2008 والتي بلغ (35.95) نجد بأن هذا المؤشر قد تراجع في هذا العام بنسبة ضئيلة جداً .

تقسيم الدول العربية في هذا العام حسب مراتب العولمة(عالية ، متوسطة ، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2009)

جدول (15)

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد اي دولة	الاردن	الجزائر
	البحرين	سوريا
	قطر	ليبيا
	الكويت	اليمن
	لبنان	موريتانيا
	تونس	السودان
	الامارات	الضفة (غ.م)
	مصر	العراق(غ.م)
	المغرب	
	السعودية	
	عُمان	

الاردن (متوسطة عليا)

كانت البحرين ، قطر، الكويت، لبنان، تونس، الامارات، مصر، المغرب، السعودية عُمان (متوسطة دنيا).

حادي عشر: المؤشرات الرئيسية للعولمة في الدول العربية واوزانها الفرعية لعام 2010:

نلاحظ ان الاردن بقيت في المركز الاول في مؤشرها الكلي للعولمة وقد بلغ (71.74)، وايضاً بقيت البحرين في المركز الثاني مقارنة بالعام الذي قبله وبمعدل بلغ (69.37)، واستمرت السودان ايضاً بالمركز الاخير وبلغ مؤشرها الكلي في العولمة (34.77) وهو نفس المؤشر لعام 2009. مع العلم بأن هناك دولتان كان مؤشرهما الكلي غير معروف وهما (العراق والضفة) .

وبالرجوع الى المؤشرا ت الرئيسية للعولمة لـلاردن نجـد ان المؤشـر الاقتـصادي (72.09) والمؤشر الاجتماعي (62.21) والمؤشر الساسي (86.30) ، اما المؤشرات الرئيسية للعولمة للسودان فكانت كالتالي :

المؤشر الاقتصادي (غ.م) والمؤشر الاجتماعي (21.32) والمؤشر السياسي (56.05) .

وبالرجوع الى الاوزان الفرعية لعام2010 نجد ان الاردن قد اسـتمر بـالمركز الاول بالنسبة لترتيب مؤشر العولمة الكلي، حيث حصل على الاوزان الفرعية المبينة اثناه مع مقارنة هذه الاوزان بالسنة التي قبلها:

	2008	**2009**
– التدفقات النقدية الفعلية بلغت	(77.71)	(77.71)
– المعوقات الاقتصادية بلغت	(66.45)	(66.45)

وبالتالي لم يحدث اي تغيير في الوزن الاقتصادي الكلي وبقي ثابتاً خلال هذين العامين عند الرقم (72.09) .

	2008	**2009**
– الاتصال الشخصي بلغ	(65.19)	(65.19)
– تدفق المعلومات بلغ	(77.80)	(77.80)
– التقارب الثقافي بلغ	(41.06)	(41.06

وايضاً نلاحظ بأنه لم يحدث اي تغير في الوزن الاجتماعي الكلي وبقي ثابتاً خلال هذين العامين عند الرقم (62.21).

اما بالنسبة للمؤشر السياسي الكلي لهذا العام فقد بلغ (68.30) والاوزان الفرعية له كانت كالتالي :

- عدد السفارات (15.47)
- العضوية في المنظمات الدولية (17.33)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (13.62)

وبمقارنة ذلك بالعام الذي يسبقه فكان المؤشر السياسي الكلي (86.30) وبالتالي حافظ على نفس القيمة ولم يحدث اي تغيير عليه واستمر المؤشر السياسي بالسيطرة على بقية المؤشرات من خلال القيمة التي حققها في عام 2010 وهي (86.30) .

وبقيت السودان في المركز الاخير من حيث ترتيب مؤشر العولمة الكلي .

	2008	2009
– التدفقات النقدية الفعلية بلغت	(غ . م)	(غ . م)
– المعوقات الاقتصادية بلغت	(غ . م)	(غ . م)

وبالتالي فان وزن المؤشر الاقتصادي الكلي لها غير معروف في العامين المذكورين .

	2008	2009
– الاتصال الشخصي بلغ	(20.28)	(20.28)
– تدفق المعلومات بلغ	(39.88)	(39.88)
– التقارب الثقافي بلغ	(1.1)	(1.1)

وبالتالي فأن وزن المؤشر الاجتماعي لها استمر خلال العامين المذكورين عند (21.32) .

اما بالنسبة للمؤشر السياسي الكلي في عام 2010 فقد بلغ (56.05) وكانــت الاوزان الفرعية له كالتالي:

- عدد السفارات (4.87)
- العضوية في المنظمات الدولية(5.45)
- المشاركة في مهمات حفظ السلام (4.28)
- وبالرجوع الى عام 2009 نلاحظ بأن هذا المؤشر قد حافظ على نفس القيمة ولم يحدث له اي تغير خلال هذين العامين .

مع التنويه بأن هذه المقارنة التي قمت بها لمؤشــرات العولمـــة الرئيــسية مــا بــين عامي(2008–2009) و(2009 – 2010) جاءت كوني اعتمدت على قيم عــام 2008 فــي احتساب المؤشرات الفرعية لكل من عامي 2009 – 2010 وبالطريقة المبينة ادناه :

قمت بأحتساب الاوزان الفرعية لعامي 2009 – 2010 بأعتبار ان سنة الاساس هــي 2008 وذلك لعدم توفر القيمة الجاهزة لها ومن المعادلة التالية:

(الوزن الكلي الجديد x الوزن الفرعي القديم ÷ الوزن الكلي القديم) (*)

مثال : لاحتساب احد الاوزان الفرعية للمؤشر الاجتماعي الكلي لدولة الجزائــر لعــام 2009 ولنفرض ان هذا الوزن هو الاتصال الشخصي مع وجود المعطيات التالية:

- الوزن الكلي للمؤشر الاجتماعي الجزائر لعام 2009 = 35.62
- وزن المؤشر (الاتصال الشخصي) للجزائر لعام 2008 = 29.24
- الوزن الكلي للمؤشر الاجتماعي للجزائر لعام 2008 = 33.70

(*) www.golbalizition-index.org/static/pdf/method-2010.pdf

إذا وزن مؤشر الاتـصال الشخـصي للجزائـر لعـام 2009 = 35.62 x 29.24 ÷ 30.90[*] =33.70

ولإحتساب الاوزان الفرعية المؤشر السياسي لفترة الدراسة كاملةً قمت بأستخدام المعادلة التالية: -

(المؤشر السياسي الكلي x مؤشر العوامة الكلي ÷ 100%) [†].

والناتج من هذه المعادلة نقوم بضربه بقيمة كل وزن فرعي من اوزان المؤشر السياسي

مثال :

بأفتراض أننا نريد أحتساب قيمة أحد الاوزان الفرعية للمؤشر السياسي وهو عدد السفارات لسنة 2001 الجزائر نقوم بذلك كالتالي:

- المؤشر السياسي الكلي للجزائر لعام 2001 = 83.66
- مؤشر العولمة الكلي لنفس العام = 48.63

إذا الوزن الفرعي الوزن السياسي = 83.66 x 48.63 ÷ 100% = 40.68 ثم نقوم بضربه بقيمة الوزن الفرعي لعدد السفارات والبالغ 34%.[‡]

فيكون الناتج 40.68 x 34% = 13.83 مع العلم بأنه في حالة عدم وجود قيمة للوزن الفرعي في احد الاعوام نقوم بأحتساب الوزن على نفس القيمة في العام الذي يليه مباشرة .

مع التنويه بوجود قيمتين للمؤشر السياسي الكلي في الجداول الملحقة من (1-11) وتفسيرها كالتالي:

- القيمة العليا تمثل القيمة المعطاه اصلاً لوزن المؤشر السياسي الكلي

(*) أنظر ملحق رقم (10)

(†) www.golbaliztion-index.org/static/pdf/method-2010.pdf

(‡) globalization.kof.ethz.ch

- القيمة الدنيا تمثل مجموع الاوزان الفرعية للمؤشر السياسي بعد أحتساب كل منها على حدا.

تقسيم الدول العربية في هذا العام حسب مراتب العولمة (عالية ، متوسطة ، ضعيفة) :

ترتيب الدول العربية من حيث العولمة لعام (2010)

جدول (16)

دول عاليةالعولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة
لا يوجد اي دولة	الاردن	الجزائر
	البحرين	سوريا
	قطر	ليبيا
	الكويت	اليمن
	لبنان	موريتانيا
	الامارات	السودان
	تونس	العراق(غ.م)
	مصر	الضفة (غ.م)
	المغرب	
	السعودية	
	عمان	

الأردن (متوسطة عليا) البحرين، قطر، الكويت، لبنان، الامارات، تونس، مصر، المغرب، السعودية ، عمّان (متوسطة دنيا)

المطلب الثاني: الاتجاه الكلي لمؤشر العولمة الناتج من التغيرات في المؤشرات الفرعية خلال فترة الدراسة كاملة

اتجاه الزيادة او التراجع في كل دولة من دول العينة خلال الفترة من 2000-2010 في العولمة الكلية وتحديد الدول التي تقدمت، تراجعت، ثبتت:

لمعرفة اتجاه الزيادة والنقص في المؤشر الكلي للعولمة والمؤشرات الفرعية للتغير الحاصل فيها من عام الى عام وخلال العشرة سنوات الممتدة ما بين عامي 2000--2010 وهي التي تشكل فترة الدراسة التي نقوم بها ، قمنا بدراسة التغير الحاصل في هذه المؤشرات الفرعية والمؤشر الكلي للعولمة من خلال التغير الحاصل على هذه المؤشرات من عام الى اخر، حيث قمنا بتمثيل هذا التغير على رسمٍ بياني كان محور السينات فيه يمثل السنوات ومحور الصادات (العامودي) يمثل قيم المؤشر الفرعي للعولمة او قيم المؤشر الكلي .

وقد توصلنا للنتائج المبينة في الجدول رقم (17) موضحاً فيه التغير الحاصل في كل من المؤشرات الفرعية (الاقتصادية، الاجتماعي، السياسي) والمؤشر الكلي للعولمة.

ومن خلال الاطلاع على هذه النتائج ودراستها وتحليلها تبينت الامور التالية :

- هناك 12 دولة من مجموعة الدول العربية ال19 كان اتجاه العولمة الكلي في سنوات الدراسة هو التقدم مع اختلاف أتجاهات المؤشرات الفرعية لكل منها غير ان المحصلة النهائية كانت لها هي التقدم وكما هو مبين في الجدول (17) .
- هنالك 4 دول كان الاتجاه الكلي لمؤشر العولمة فيها متذبذاً بمعنى انه لم يتخذ اتجاهاً معيناً واضحاً بالصعود او الهبوط وانما كان في فترات متصاعداً وفترات اخرى يسير بالاتحاه العكسي .
- هناك دولة واحدة حققت ثباتاً خلال سنوات الدراسة كاملة وهي جمهورية السودان .

- دولة واحدة كان اتجاه مؤشر العولمة الكلي فيها متراجعاً خلال سنوات الدراسة وهي المملكة العربية السعودية .

- دولة واحدة كان مؤشر العولمة الكلي فيها غير معروف (غ . م) وهي العراق، وكان السبب في ذلك هو المؤشر الاقتصادي الفرعي الذي كان هو الاخر غير معروف وذلك لعدم القدرة على قياسه نتيجة الضروف التي كانت سائدة في هذه الدولة وعلى رأسها الاعتداء الامريكي على العراق في عام 2003 والذي كان يهدف لاسقاط نظام صدام حسين بالاضافة الى مقتل زعيم القاعدة في العراق ابو مصعب الزرقاوي عام 2006.(*) اضافة ايضاً الى الحصار الاقتصادي على العراق الذي تم فرضه من قبل الامم المتحدة حيث اثر بشكل سلبي جداً على انهيار مقومات الدولة في ذلك الوقت .

- بالنظر الى بنية النظام السياسي في هذه الدول وربطها بالاتجاه العام لمؤشر العولمة تبين بأنه ليس هناك علاقة على الاقل بشكل مباشر ما بين بنية النظام وما بين الاتجاه الكلي للعولمة والدليل على ذلك هو ان بعض الدول العربية ممن تتبع النظام الجمهوري قد حققت تقدماً في المؤشر الكلي للعولمة بينما دول أخرى ممن تتبع نفس النظام قد حققت تذبذباً في نفس الفترة وبعض الدول العربية ممن تتبع النظام الملكي حققت تقدماً في المؤشر الكلي للعولمة والبعض الاخر حقق تراجع في نفس الفترة .

ولا نغفل في هذا المجال عن ذكر مجموعة من الاسباب السياسية والاقتصادية التي كان لها تأثيراً مباشراً على الزيادة او النقص في المؤشرات الفرعية للعولمة وبالتالي على الاتجاه الكلي لمؤشر العولمة ومن اهمها ما يلي(†): مفاوضات السلام العربية الاسلامية التي تجري ما

(*) /POLITICS /ARABIC.HTML 2006WWW.SCARUFFI.COM

(†) /POLITICS /ARABIC.HTML2003-2004-2005WWW.SCARUFFI.COM

بين اسرائيل وباقي الدول العربية وما ينتج عنها من مد وجزر في انفراج الامور السياسية والاقتصادية او تأزمها وانعكاس ذلك بالتالي على الاوضاع في الدول العربية بشكل عام .

- الاعتداء الامريكي على العراق وما نتج عنه من اثار مدمرة على هذه الدولة وعلى الدول المحيطة وكافة الدول العربية .
- تفجيرات تنظيم القاعدة التي استهدفت مجموعة من الدول العربية من بينها (الجزائر، المغرب، الاردن، العراق، السعودية) والاثار السلبية التي تركتها على الوضع الاقتصادي والسياسي في هذه الدول .
- اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وما نتج عنه من تدخل خارجي في شأن الدول العربية وامورها الداخلية .
- ارتفاع اسعار النفط العالمية حيث تجاوز سعر برميل النفط في عام(2008) 139 دولار وهذا بالتأكيد له اثار كبيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية بعضها بشكل ايجابي مثل دول الخليج حيث ارتفع لديها عائدات النفط مما يساعد في نمو الناتج المحلي وبالتالي زيادة الرفاهية لشعوب هذه المنطقة وبعضها يساهم في تفاقم الازمة الاقتصادية لديها من خلال زيادة النفقات على المحروقات وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل سلبي .

من خلال اطلاعنا على الملاحق من رقم 1 وحتى رقم 11 تبين لنا ان المؤشر الفرعي الاكثر تأثيراً في الاتجاه الكلي للعولمة لجميع الدول العربية وخلال كامل فترة الدراسة هو مؤشر العولمة السياسية. حيث ان قيم هذا المؤشر كان نسبياً هي اعلى القيم التي تم تحقيقها خلال فترة الدراسة، يليه المؤشر الاقتصادي وفي المرتبة الاخيرة يأتي المؤشر الاجتماعي .

وسوف اترك تفسير ذلك لحين انتهاء الفصل الثالث وتحليل النتائج بشكل نهائي وذلك بعد ربط المؤشرات (العولمة والديمقراطية) ببعضها للوصول الى النتيجة النهائية .

جدول رقم (17) يبين اتجاه الدول في المؤشر الكلي للعولمة والمؤشرات الفرعية خلال فترة الدراسة كاملة 2000 –2010 على الترتيب:

الدولة	المؤشر الاقتصادي	المؤشر الاجتماعي	المؤشر السياسي	الاتجاه الكلي للعولمة
الجزائر	تقدم ثم تراجع	تقدم	تذبذب	تقدم
البحرين	تقدم	تراجع ثم تقدم	تقدم	تقدم
مصر	تقدم	تقدم	تراجع ثم تقدم	تقدم
الاردن	تقدم	تقدم	تقدم	تقدم
لبنان	غ . م	تقدم	تقدم ثم تراجع	تقدم
المغرب	تقدم	تقدم	تقدم	تقدم
عُمان	تذبذب	تراجع	تقدم	تقدم
قطر	غ . م	تقدم	تقدم	تقدم
سوريا	تقدم	تقدم	تقدم	تقدم
تونس	تقدم	تقدم	تقدم ثم ثبات	تقدم
الضفة	غ . م	تقدم	ثبات	تقدم
اليمن	تقدم	تقدم	تقدم	تقدم
الكويت	تذبذب	تذبذب	تقدم	تذبذب
ليبيا	غ . م	تقدم ثم تراجع	تذبذب	تذبذب
موريتانيا	تذبذب	تذبذب	تقدم ثم تراجع	تذبذب
الامارات	تقدم	تراجع	تقدم	تذبذب
السودان	غ . م	تقدم ثم تراجع	تقدم	ثبات
السعودية	غ . م	تقدم ثم تراجع	ثبات	تراجع
العراق	غ . م	تراجع	تراجع	غ . م

المطلب الثالث: تحليل المؤشرات الكلية للعولمة في الدول العربية خلال فترة الدراسة (2000-2010):

من خلال دراستنا للجدول المبين ادناه والذي يحمل الرقم (18) نلاحظ بأن الدول العربية قد قسمت الى خمسة اقسام من حيث المؤشر للعولمة وخلال فترة الدراسة كاملة:

1- دول عالية العولمة : وهي الدول التي حصلت على (80) نقطة واكثر

نجد بأنه لا يوجد اي دولة عربية قد حصلت على هذا العدد من النقاط وبالتالي لا يوجد اي دولة عربية تعتبر من هذه الفئة وخلال فترة الدراسة كاملة.

2- دول متوسطة العولمة وهي الدول التي حصلت على نقاط ما بين 60 الى 79 نقطة:

بناءً على ما تقدم اعلاه، نجد ان الدول التالية تعد دول متوسطة العولمة (الاردن، البحرين، الكويت، لبنان، الامارات) حيث ان هذه الدول حققت نقاط تقع ضمن المعدل اعلاه خلال كامل فترة الدراسة ولذلك فهي تعد دول متوسطة العولمة واذا نظرنا الى النقاط التي حققتها هذه الدول نجد بأن الاردن قد حققت وخلال سبعة اعوام متتالية من (2004- 2010) نقاط فوق ال (70) نقطة وبالتالي فهي تعتبر خلال هذه الفترة في مرحلة (متوسطة – عليا) وباقي الفترة في مرحلة (متوسطة – دنيا).

أما دولة الامارات فقد كانت في مرحلة (متوسطة -عليا) خلال الاعوام التالية (2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2007، 2008) وبقية الاعوام بفترة الدراسة كانت في مرحلة (متوسطة – دنيا).

اما دولة لبنان فقد كانت في مرحلة (متوسطة-عليا) خلال الاعوام التالية (2005-2006) وبقية الاعوام بفترة الدراسة كانت في مرحلة (متوسطة – دنيا).

اما دولة البحرين والكويت فقد كانت في جميع سنوات الدراسة بمرحلة (متوسطة - دنيا).

3- دول ضعيفة العولمة: وهي الدول التي حققت نقاطاً في مؤشر العولمة الكلي اقل من (60) نقطة (الجزائر، سوريا، ليبيا، اليمن، موريتانيا، السودان، الضفة وغزة) .

4- دول متفاوتة العولمة : وهي الدول التي حققت نقاطاً في بعض سنوات الدراسة تؤهلها للدخول في دول متوسطة العولمة وفي بعض السنوات كانت في دول ضعيفة العولمة :

(قطر ، تونس ، مصر ، المغرب ، عُمان ، السعودية)

5- دول غير معروفة العولمة : هناك دولة عربية واحدة لا يوجد لها قيمة محددة لقياس مؤشر العولمة وخلال فترة الدراسة كاملة وهي دولة العراق .

ملاحظة:

الضفة الغربية وغزة لا يوجد قيمة لمؤشر العولمة لها خلال عامي (2009 - 2010) وبالتالي تعتبر غير معروفة العولمة خلال هاتين السنتين .

جدول رقم (18) يبين المؤشر الكلي للعولمة للدول العربية خلال سنوات الدراسة ((2000 ـــ 2010)

الدولة	س 2000	س 2001	س 2002	س 2003	س 2004	س 2005	س 2006	س 2007	س 2008	س 2009	س 2010
الاردن	68.14	69.03	69.41	69.77	70.01	71.66	71.67	73.09	73.20	71.74	71.74
البحرين	67.72	68.53	68.70	69.22	69.10	68.44	69.17	69.30	69.67	69.37	69.37
قطر	55	56.30	56.64	58.25	58.60	58.77	65.87	68.50	69.58	68.87	68.87
الكويت	66.93	66.99	66.52	66.71	67.05	67.92	63.91	65.56	64.90	67.69	67.79
لبنان	62.33	62.60	63.04	63.83	69.99	70.95	71.26	64.88	65.11	65.86	65.86
الامارات	69.90	70.84	71.02	72.57	74.32	73.98	69.72	70.90	71.00	62.43	62.43
تونس	57.26	58.25	59.15	59.71	60.32	62.22	61.21	62.16	62.19	62.137	62.13
مصر	54.37	54.95	55.11	54.66	55.56	58.49	59.59	60.31	59.92	61.33	61.33
المغرب	51.93	54.88	56.34	57.64	56.84	59.70	59.22	61.49	61.70	60.85	60.85
السعودية	65.38	65.62	66.92	67.21	67.46	67.31	59.48	60.52	61.02	60.64	60.64
عُمان	58.21	60.14	56.06	56.21	57.28	58.75	58.89	61.38	61.97	60.28	60.28
الجزائر	48.89	84.63	51.17	51.51	53.05	53.68	53.85	49.91	52.70	48.20	48.20
سوريا	37.76	37.85	39.09	39.71	42.39	43.24	44.54	45.20	44.59	47.93	47.93
ليبيا	53.96	50.60	45.02	45.51	46.13	46.52	46.63	46.99	54.50	47.01	47.01
اليمن	36.44	37.23	38.57	42.55	43.24	42.45	44.39	45.42	46.63	45.08	45.80
موريتانيا	39.12	54.05	40.14	40.38	41.63	42.96	43.02	45.87	51.72	42.25	42.25
السوادن	31.97	34.04	35.06	34.74	34.46	43.37	35.83	35.96	35.95	34.77	34.77
العراق	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الضفة/غزة	29.83	29.97	30.48	31.36	32.11	32.38	32.05	32.75	32.63	غ.م	غ.م

* تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بأستخدام موقع (كوف) globalization.kof.ethz.ch

تقسيم الدول العربية حسب مؤشر العولمة الكلي (عالية العولمة/ متوسطة/ ضعيفة)

لفترة الدراسة (2000 -2010)

جدول (19)

دول عالية العولمة	دول متوسطة العولمة	دول ضعيفة العولمة	دول متفاوتة العولمة	دول غير معروف فيها العولمة
لا يوجد اي دول تعتبر عالية العولمة خلال فترة الدراسة كاملةً	الاردن	الجزائر	قطر	العراق
	البحرين	سوريا	تونس	
	الكويت	ليبيا	مصر	
	لبنان	اليمن	المغرب	
	الامارات	موريتانيا	عُمان	
		السودان	السعودية	
		الضفة / غزة		

الفصل الثاني

بنية النظام السياسي في الدول العربية

المقدمة

بعد ان انتهينا من مفهوم العولمة واطلعنا على ماهيتها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الدول العربية، لا بد لنا من التعرف على مفهوم الديمقراطية وماذا يعني هذا المصطلح وما هي علاقته بالعولمة وحتى يتأتى لنا ذلك لا بد من التعرف على عدة مفاهيم ذات علاقة بالموضوع ومن اهمها: بنية النظام السياسي وما هي الامور المرتبطة به، وهل تختلف بنية النظام السياسي من دولة الى اخرى ولماذا، وكيف يتم تقييم اداء النظام السياسي.

وللوقوف على إجابات واضحة وتفاسير دقيقة لهذه الاسئلة وغيرها، لابد لنا من تحليل علمي منطقي لآلية العمل في هذا النظام وما هي المستويات السياسية التي يتحرك ضمنها مع عدم اغفال المحددات التي تعيق او تدفع عمل هذا النظام. ولا بد لنا من التطرق الى أشكال الانظمة السياسية وانواعها وما هو الفرق بين كل نظام وآخر وخاصة في البلدان العربية حتى نستطيع فهم كيفية اتخاذ القرارات فيها ومأسسة العمل من خلال دوائر الدولة المختلفة، وفي الجزء الاخير من هذا الفصل ، سوف يتم التطرق الى مؤشرات الديقراطية في الدول العربية وطريقة حسابها وذلك بالاطلاع على الاحصائيات والمقالات الصادرة عن مقياس وحدة الدراسات في مجلة ايكونومست (Economic Intelligence Unit E.I.U). والتي قامت بتفسير وتوضيح الالية التي تم أحتساب مؤشر الديمقراطية فيها لأي من بلدان العالم ، وسوف يتم التركيز على البلدان العربية حيث هي موضع بحثنا لنتعرف اين تقع هذه الدول بالنسبة لمؤشرات الديمقراطية من باقي دول العالم مع الاشارة هنا بأن الاختلاف النسبي بين الدول العربية بالنسبة لمؤشرات الديمقراطية فيها يعود الى الانظمة الحاكمة فيها وطريقة ادارة الدولة من قبل تلك الانظمة.

المبحث الاول

تعريف بنية النظام السياسي

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي

يعبر النظام السياسي عن: مجموعة من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطة فـي مـا بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة واهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعـضعها، هذه العناصر وان لم تكن من طبيعة واحدة بل من طبائع اخرى مختلفـة قانونيـة واقتـصادية واجتماعية، فانها ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً يكون منها مجموعه متناسقة متفقـة، واذا كانت النصوص الدستورية لا تحقق مثل هذا الارتباط فأن العرف كفيل لتحقيقه[*].

ان مفهوم النظام السياسي وبنية النظام السياسي تحوي كثير من الامور المتداخلة والتي قد يصعب فهمها الا من خلال التسلسل المنطقي والتحليل العقلاني لهذه المفاهيم، ولقد تم التطرق لهذه المفاهيم من قبل مجموعه كبيرة من علماء الاجتماع والسياسة واجتهد كل منهم بتقديم رؤيته وتعريفه لهذه المفاهيم، وسوف اقوم هنا بتقديم جزء بسيط لكنه معبـر مـن هـذه الاجتهـادات لصياغة هذه المفاهيم في نهاية هذه التعريفات[†]:

اولها: ان النظام السياسي هو مجموعه كاملة من المؤسسات وجماعات المصالح مثل الاحـزاب السياسية، النقابات العمالية، جماعات الضغط، والعلاقات التي تحكم هذه المجموعـه ودور كـل منها.

(*) محمد شلبي،علي،تاريخ الفكر السياسي،مكتبة الصفوة،المنصورة،2009 ،ص12

(†) http//en.wikipidia.org/wiki/political-system

وهناك تعريف آخر: وهو ان النظام السياسي يتكون من اعـضاء منظمـة اجتماعيـة (مجموعه) من هم في السلطة.

وتعريف آخر يقول: هو النظام الذي يعنى بجعل الحكومة اكثـر تنظيمـاً فـي ادارة السياسة العامة.

ولتوضيح الفرق ما بين النظام السياسي (Political System)وبنية النظام السياسي(Political System Structure) ، لا بد هنا من المرور على تعريف بنية النظام السياسي لمقارنته مع التعريفات السابقة للنظام السياسي والتمييز بينهما ، حيث تتكون بنية النظام السياسي : من النظام السياسي ومكوناته وهي الوحدات التي يتشكل منها هذا النظام ، وهي السلطات الثلاث (التنفيذية، التشرسعية، القضائية)، والبيئة المحيطة بهذا النظام ، وهي بدورها تقسم الى قسمين : بيئة داخلية(المجتمع وقواه السياسية مثل: الاحزاب _ جماعات الضغط– مؤسسات الجتمع المدني) ، وبيئة خارجية(الدول الاخرى والمنظمات الاقليمية والدولية) ، حيث يتم التفاعل بطريقين : اولهما : تفاعل السلطات الثلاث المكونة للنظام السياسي مع بعضها البعض ، وثانيها : تفاعل هذه السلطات مجتمعة مع البيئة الداخلية والخارجية لها.

حيث ان هذا النظام السياسي موجود في البيئة الداخلية والدولية وهو يشكل تلك البيئات ويتشكل بها، ويتلقى النظام مدخلات/Input ، مطالب او دعم من تلك البيئات ويحاول ان يشكلها من خلال مخرجاتها/ output، فالمبادلات بين الدول قد تتباين باشكال عدة فمثلاً قد تكون كثيفة او شحيحة ولبعض الدول فائض في الواردات عن الصادرات في حين تتمتع دول اخرى بفائض من الصادرات عن الواردات(*).

(*) David Easton ،The Political System: An Inquiry in to the state of political science،New york ، 1953،p53.

وقد تزايدت اعتمادية/INTER DEPENDENT الامم على بعضها بقدر هائل خلال العقود الماضية، ويتضح ذلك من حجم وقيم الصادرات والواردات بين الدول وانتقال راس المال وحركة السفر والاتصالات الدولية.

اما تفاعلات النظام السياسي مع بيئته المحلية فهي عبارة عن دراسة التغيرات التي تطرا على المجتمع مثل تغير التركيبة السكانية واتجاه القوى العاملة والقطاعات التي تعمل بها ، سواء كانت صناعية، خدماتية،زراعية...

والتغيرات التي تحدث على بنية المجتمع حيث القواعد الاجتماعية وغيرها التي تحكم قرارات المواطنين المختلفة مثل : دعم حزب معين اوعدة احزاب. (*)

ان ميزات منهج النظام _ البيئة هي انه يوجه انتباهنا الى ترابط مايحدث ضمن الامة الواحدة وبين امم مختلفة، ويزودنا بمفردات لوصف تلك الاحداث المتفاعلة ومقارنتها وشرحها، واذا ما اردنا اصدار حكم صائب على السياسة فان علينا وضع الانظمة السياسية في بيئتها وان نميز كيف تقيد تلك البيئات الخيارات السياسية او تمنح الفرصة لها، وعلينا ان نفهم المنظومة الداخلية والاجراءات الخاصة باي نظام سياسي ضمن اطار سؤال اساسي: ما هي البنية الاكثر ملاءمةً للسياسات التي يتبعها النظام؟؟(†)

ويمنعنا منهج النظام – البيئة من اطلاق احكام متسرعة او منحازة ، فاذا كان لدينا بلد فقير في مصادره الطبيعية ويفتقر الى المهارات الضرورية لاستثمار مالديه فلا يمكننا ان نعيب عليه انخفاض ناتجه الصناعي او ضآلة خدماته التعليمية والاجتماعية، كذلك لا يمكننا ادانة بلد

(*) David Easton ،The Political System: An Inqury in to the state of political science،New york ، 1953،p53.

(†) المرجع السابق نفسه Ibid

بالفشل في تحقيق اصلاحات اجتماعية ان كان يخضع لسيطرة او استغلال بلد اخر ويدار بسياسة محافظة.

وبالنظر الى طبيعة البنى السياسية وخاصةً عندما ناتي الى تصنيف هذه البنى الى ديمقراطية وسلطوية نجد بان هناك فروقات واضحة مابينها ولا يقتصر الحال على هذا الحد من التباين والاختلاف، ولكن قد يتعداها الى مستويات اخرى كما هي الحال بين الامم في بيئة صناعية وبيئة غير صناعية او بين امم تتبع سياسات محافظة واخرى تتبع سياسات منفتحة، ولكن بشكل عام فاننا عندما نصف هذه البنى والوظائف فاننا نؤكد:

اولاً: على درجة عملية التحول الى الديمقراطية وذلك من خلال الانتخابات التي تتم على مستوى الامة والتي يتم بواسطتها افراز القادة الممثلين من مختلف الفئات.

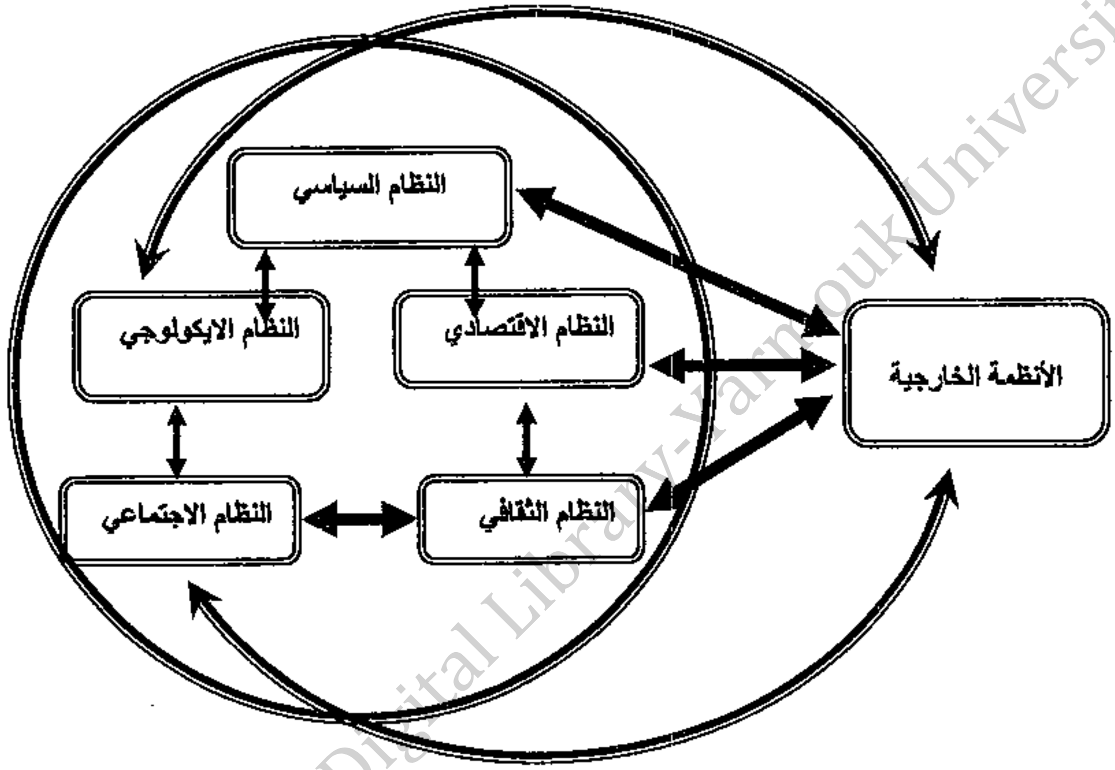
ثانياً: ملامح التحول من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي والطريقة التي يتم بها ذلك ، حيث ان بعض هذه الانظمة السياسية يتم انهيار الانظمة السلطوية فيها وتحولها الى الانظمة الديمقراطية بشكل تدريجي وبعضها يكون نتيجةً لاستجابة الحكام والقادة لضغوطات المواطنين بالتحول الى الديمقراطية. (*)

تقييم النظام السياسي واثره على العولمة :

بالرجوع الى تعريفات النظام السياسي السابقة نلاحظ ان هذا النظام يتكون من عدة انظمة ينتج عن تفاعلاتها الداخلية معاً شكل وطبيعة وتوجه هذا النظام السياسي ككل ، مع الاشارة هنا الى ان هذا النظام ككل يتفاعل مع الانظمة الخارجية الاخرى وكل نظام من الانظمة الداخلية المكونة له يتفاعل منفرداً مع هذه الانظمة الخارجية من جهة ومع مجموعة الانظمة

(*) الموند جابرييل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ط1،الدار الاهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1998،ص81- ص100

الداخلية من جهة اخرى وحسب الرسم التوضيحي المبين بأدناه ، وهو ما يعرف بنموذج (ديفيد إستون): (*)



المصدر: Easton David، A framework for political analysis، Prentice Hall، 1965

من خلال الرسم اعلاه والذي يبين مكونات النظام السياسي والية عملها وهو ما يعرف بنموذج (ديفيد إستون) الذي اشرنا اليه سابقاً، نلاحظ الية التفاعل الداخلي بين كل من مكونات النظام السياسي وهي النظام الاقتصادي، الاجتماعي ،الثقافي والعلاقة التبادلية بين كل من هذه الانظمة، كما يشير الرسم اعلاه الى وجود علاقة تبادلية ايضاً بين كل من هذه الانظمة على حدة وبين الانظمة الخارجية (External Systems) باختلاف انواعها.

ولفهم هذه التفاعلات التي بينها (ديفيد استون) لا بد من الرجوع الى تعريف النظام السياسي لدى هذا العالم والذي يقول : (بأن النظام السياسي هو مجموعة التفاعلات والادوار

(*) MARE-Noelle Sarger، The Evolution Of Political System : The Effects Of Globalization ، Paris، 1994، p2

المتداخلة والمشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم اي بتوزيع الاشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع) (*).

وبمقارنة هذا التعريف بالتعريف التقليدي للنظام السياسي والذي يقول (ان النظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية) والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي، نجد بأن (ديفيد إيستون) قد ادخل المفهوم التحليلي بينما التعريف التقليدي كان تعريفاً وصفياً معظم تركيزه على مؤسسات هذا النظام.(†)

ولا بد هنا من الاشارة الى تعريف اخر يعود للعالم(روبرت دول) والذي يقول فيه (ان النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة التفاعلات التي تدور حول القوة والسلطة والحكم) وهذا يعني ان النظام السياسي قد يشمل (الدولة) ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية اما مشمولة بالدولة كالاحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة للدولة واما يتعدى حدود الدولة كظاهرة الارهاب والعنف وتعدي القوميات او حركات التحرر الوطني او التداعيات السياسية للعولمة، وفي جميع الحالات فأن مؤشرات وجود الظاهرة او التركيبه السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي هي التالي(‡):

أ- قيادة سياسية ذات سلطة اكراهية (لدرجة ما).

ب- مؤسسات سياسية شرعية

ت- هدف محل توافق وطني

ث- استراتيجية عمل وطنية

(*) Waltz،Kenneth N.1979.Political Structures-in theory of inter-national politics-.Newyork:Random House:p81-100

(†) Ibid.,

(‡) Ibid.,

كيف يعمل النظام السياسي؟

كثيراً من المظاهر في حياة الانظمة السياسية نراها يومياً ونتابعها في مختلف مستويات الحكم وعبر وسائل الاعلام ونحاول دائماً ان نلم بحيثياتها وكيفية صدورها ونشوءها مثل : القرارات، الايقالات، التعيينات، الخطابات السياسية، الانتخابات، التعديلات الكبرى على القوانين والدساتير، الاتفاقيات وغيرها من المظاهر التي تميز النظام السياسي وتيسر علينا فهم القرارات التي يصدرها، اي ادراك السلوك السياسي الذي سيتبعه النظام في صنع القرارات ،كذلك ان النظام السياسي يمر بفترة نشاط وقوى حركية كما انه وبنفس الوقت يمر بفترات التأزم وربما السقوط اذا لم يتكمن من حماية نفسه (*).

وقبل التطرق الى الكيفية التي يعمل بها النظام السياسي نرى بأنه من الضروري ان نحدد ونعرف ما هية عمل النظام السياسي .

ما هية عمل النظام السياسي: يتحرك النظام السياسي عبر ثلاثة مستويات: (†)

المستوى الاول: صنع القرار حيث يتم في هذا المستوى اتخاذ القرارات على مختلف مظاهرها فقد يكون القرار خطاباً سياسياً من اجل التهدئة، او خطاب سياسي من اجل التنفيس عن ازمة داخلية يمر بها النظام نفسه موجهة الى احد اطرافه، محاولة ممن هم على رأسه بتهديد هذه الاطراف وتحجمها ويمكن ان يكون القرار ايضاً تعديلاً دستورياً، او رفض قوانين محل نقاش، او تأجيل التوقيع على القوانين او المعاهدات او الاتفاقيات ويمكن ان يكون للقرار تعيينات مهمة في مناصب عليا في هرم النظام او إقالات في نفس المستوى.

(*) Waltz, Kenneth N.1979.political,op.cit.,

(†) Kelechia.Kalu, Globalization and its im pact on indigenous Governance Structures south western Jounal Of International Studies-march2004

ويصنع القرار في النظام السياسي عدة دوائر منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية، ودوائر غير رسمية مثل رجال الاعمال، الجماعات الضاغطة، الاحزاب المعارضة، المجتمع المدني وكذلك القوى الدولية، هذه الدوائر يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعمليات الرصد والبحث والاستشراف وتساعد في بلورة وبناء القرار المراد صنعه واتخاذه.

المستوى الثاني: تنفيذ القرار ويمثل هذا المستوى الجهاز التنفيذي بمختلف فروعه والياته مثل : الحكومة، الوزارت، الولاية، الدائرة، البلدية وباقي الهيئات وفي اغلب الاحيان يترك المجال للجهاز التنفيذي في وضع اليات تنفيذ القرار الذي يعتبر احد المظاهر التي تجعل النظام السياسي يتملك المصداقية واي نظام لا تنفذ قراراته يتعرض للهزات سواء تعلق الامر بالقرار نفسه او باليات التنفيذ.

المستوى الثالث: تسويق القرار وهو ما يطلق عليه بالجهاز الاعلامي ورغم انه جزء من الجهاز التنفيذي لكنه يحظى بعناية خاصة لانه هو الوحيد الذي يضمن تنفيذ القرار ودراسة تبعات التنفيذ واستقبال رسائل الرفض او القبول ، وفي احيان كثيرة يقوم الجهاز الاعلامي بجس النبض قبل صنع القرار من خلال ادوات التسويق التي يصنعها النظام السياسي لنفسه كأحد وسائل الحماية والتسويق الاعلامي وهذا يحدث كثيراً في الانظمة السياسية التي لا تتمتع بقدر كبير من الشفافية والديمقراطية ولا يعرف بوجه الدقة الجهات التي تصنع القرار .

تصنيف النظم السياسية:

يتباين تصنيف النظم السياسية بشكل عام طبقاً لعدد من المعايير مثل:

- معيار طريقة اختيار رئيس الدولة (الحكومة الملكية والجمهورية)
- معيار تركيبة السلطة او توزيعها على الحكام (الحكومات المطلقة والمقيدة)
- معيار مدى الخضوع للقانون (الحكومة الاستبدادية والقانونية)
- معيار ناحية مصدر السيادة (الحكومة الفردية وحكومة الاقلية وحكومات الشعب) (*)

ويمكن توصيف اشكال النظم السياسية بناءً على هذه المعايير على النحو التالي، وذلك لربط هذه التوصيفات ببنية النظم السياسية العربية في مرحلة لاحقة من هذه الدراسة:

1- الحكومة الملكية والجمهرية:

- الحكومة الملكية: هي التي يتولى فيها رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة ولمدة غير محدودة بغض النظر عن تسميته .

يكون الملك على راس الدولة ويتميز الحكم غالباً باستمراره لفترة طويلة وعادةً ما يستمر هذا الحكم حتى وفاة الملك وينتقل بالوراثة الى ولي عهده.

وياخذ الحكم الملكي اشكالاً ومنها:

1) نظام الحكم الملكي المطلق: حيث يكون الملك هو صاحب جميع السلطات وهو من يصدر القوانين ويفسرها ويقوم بتنفيذها ومن اشهر الامثلة على هذا النظام في التاريخ (الملكية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر الذي قال مقولته الشهرية " انا الدولة والدولة انا) (†).

(*) الدبس، عصام، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، دار الثقافة، ط1، الأردن، 2010. ص144-147.

(†) المرجع نفسه، ص 155-161.

2) نظام الحكم الملكي الدستوري المقيد: وفي هذا النوع من الملكية يكون الدستور هو الاساس، وهو تطور للملكية المطلقة فقد يضطر الملك ان يتنازل للشعب عن كثير من الحقوق الدستورية او يتنازل عنها اختياراً.

– الحكومة الجمهورية : هي التي يجري اختيار رئيس الدولة فيها عن طريق الانتخاب ولمدة محدودة(*).

في هذا النظام هنالك ثلاث صور لاشتراك الشعب بالسلطة هي:

ب) الديمقراطية المباشرة

ت) الديمقراطية النيابية.

ث) الديمقراطية شبه المباشرة

– الديمقراطية المباشرة: في هذا النظام يمارس الشعب صاحب السيادة جميع السلطات العامة في الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) دون وساطة نواب وممثلين له، ويعد هذا النظام من اقدم صور الديمقراطية، الا انه يستحيل تطبيقه الان لزيادة عدد السكان، وعدم قدرة افراد الشعب على فهم وادراك بعض المشاكل الفنية المعقدة التي تواجه حياتهم.

– الديمقراطية النيابية: هي النظام الذي يقتصر فيه دور الشعب على اختيار نواب له لممارسة شؤون الحكم والسيادة لفترة معينة حددها الدستور .

– الديمقراطية شبه المباشرة: هي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة التي تعتمد على ممارسة الشعب لسيادته في الحكم بدون وسيط والديمقراطية التمثيلية او النيابية التي تقوم على اساس انتخاب الشعب لهيئة تمثله وتظطلع بمهلم الحكم نيابة عنه(†)، حيث تأخذ الديمقراطية شبه

(*) الدبس، عصام، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، مرجع سابق، ص155–161.

(†) www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

هليل، عبد المولى طشطوش، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1894، 2007.

المباشرة بأشراك الشعب في ممارسة السلطة بجانب الهيئة النيابية، وتجعله رقيباً عليها وعلى السلطة التنفيذية كذلك، عن طريق الوسائل التي تتبعها له الديمقراطية شبه المباشرة .

ونظام الديمقراطية شبه المباشرة ظهر نتيجة استحالة تطبيق النظام الديمقراطية المباشرة في الواقع العملي من ناحية، والانتقادات التي وجهت لنظام الديقراطية التمثيلية او النيابية من ناحية اخرى.

اركان النظام النيابي ويقوم النظام النيابي بتوافر خمسة اركان هي: (*)

1) وجود برلمان منتخب من الشعب على الاسس الديمقراطية سواء بنظانم الانتخاب المباشر او بنظام الانتخاب الغير مباشر.

2) ان يمارس البرلمان سلطات فعلية تتمثل في وضع السياسة العامة للدولة وتوجيه الاسئلة والاستفسارات للوزراء .

3) ان يمارس البرلمان اختصاصه لفترة محددة يحددها الدستور .

4) ان يمثل عضو البرلمان الامة كلها ويسمى هذا التمثيل بنظرية (الوكالة العامة للبرلمان عن الامة) .

5) استقلال البرلمان مدة نيابية عن هيئة الناخبين التي ينتهي دورها بأنتخابه ، ويكون للاعضاء منذ لحظة اختيارهم حق التعبير عن السيادة الشعبية دون ان يكون للشعب عليهم الحق في ابداء الاراء عليهم او خلافه.

(*) النيس، عصام ، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، ص 144 الى ص 147، مرجع سابق.

صور النظام النيابي ويقسم الى (النظام البرلماني، النظام الرئاسي) (*)

– النظام البرلماني : ويعد هذا النظام احد صور النظام النيابي ويعرف بأنه" النظام الذي يوزع السلطة بين هيئات ثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) دون ان يفصل بين هذه الهيئات الثلاث فصلاً تاماً بل يضمن بها تعاوناً واشتراكاً في بعض الاختصاصات ويجعل لكل منها في الاخرى تاثيراً او تدخلاً متبادلاً مع الابقاء على مبدأ المساواة والتعامل بينهما ، واشهر الامثلة على هـذا النظام في العالم (انجلترا ، والمانيا) .

(*) http://www.14october.com/news.aspx?news

عبد القوي مقبل، محمد، الرق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، مجلة 14 أكتوبر، العدد 13912، 2007.

ويقوم النظام البرلماني على خصائص اربعة:

1- الفصل بين منصب رئيس الحكومة ورئيس الدولة حيث يتمتع رئيس الدولة في هذا النظام بالاستقلال التام اتجاه البرلمان، ولا يسأل رئيس الدولة امام البرلمان ولا يحق للبرلمان طلب استقالته.

2- وجود مجلس للوزراء حيث يتميز النظام البرلماني بثنائية الجهاز التنفيذي اذ يميز بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء ويعد مجلس الوزراء حجر الزاوية وسلطة الحكم الفعلية في هذا النظام .

3- المسؤولية التضامنية والفردية للوزراء حيث ينشأ بصفة عامة مبدأ المسؤولية التضامنية والفردية للوزراء في النظام البرلماني عن اشتراك الوزراء جمعياً في رسم السياسة العامة للدولة حيث يترتب على اعتراض البرلمان على هذه السياسة وسحب الثقة من الوزراء استقالتها كلها .

4- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات مع التوازن بينها ففي هذا المجال اخذ النظام مبدأ الفصل المرن بين السلطات حيث اقام تعاوناً وتوازناً واشتراكاً في ممارسة بعض الاختصاصات بين السلطات الثلاث وجعل لكل منها في الاخرى تأثيراً وتداخلاً متبادلاً وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية.

-**النظام الرئاسي:** يقوم على وجود رئيس دولة منتخب من الشعب ويجمع بين صفة الدولة ورئيس الحكومة وله الحرية المطلقة في لختيار الوزراء الذين لا يسألون عن هذا البرلمان .

ويتميز بالخصائص التالية(*):

(*) عبد القوي، عقيل، محمد، الفرق بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، مجلة 14 أكتوبر، العدد رقم 13912، 2007.

1- وجود رئيس دولة منتخب من الشعب يجمع بين صفة رئيس الدولة ورئيس الحكومة .

2- عدم وجود مجلس وزراء او وزراء بالمعنى الفني والسياسي المعروف بالنظام البرلماني.

3- الفصل شبه المطلق بين السلطات .

4- الديمقراطية شبه المباشرة وتنحصر مظاهرها في ثلاث امور:

أ) الاستفتاء الشعبي: وهو وسيلة للتعرف على رأي الشعب في امر من الامور المهمة التي تشغله .

ب) الاعتراض الشعبي والمقصود به منح الدستور عدد معين من الناخبين حق الاعتراض على قانون اصدره البرلمان خلال مدة معينة .

ج) الاقتراح الشعبي وهو منح الدستور عدد معين من الناخبين حق اقتراح مشروع قانون معين على البرلمان لمناقشته واصداره .

2-الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة :

- الحكومة المطلقة : هي الحكومة التي تتركز فيها السلطة بيد شخص واحد مع خضوع هذا الشخص او تلك الهيئة في ممارسة السلطة الى القانون.
- الحكومة المقيدة: هي الحكومة التي توزع فيها السلطات على هيئات مختلفة تتمكن كل سلطة من خلالها من الرقابة على باقي السلطات(*).

3- الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية :

- الحكومة الاستبدادية: هي الحكومة التي لا تخضع في ممارستها للسلطة للقانون اياً كان مصدره الا في حدود شكلية دنيا.
- الحكومة القانونية: هي الحكومة التي تخضع للقانون النافذ اياً كان مصدره(*).

(*) أحمد الخطيب، نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، ط1، 2004، ص50-47

4- الحكومة الفردية وحكومة الاقلية والحكومة الديمقراطية:

- الحكومة الفردية: هي الحكومة التي تنحصر وتتجمع فيها السلطة في يد فرد واحد (الحاكم)، ولا يصل الحاكم الى منصبه عن طريق الشعب.
- حكومة الاقلية : هي الحكومة التي تكون فيها السلطة في يد عدد محدود من الافراد .
- الحكومة الديمقراطية : هي الحكومة التي يستند فيها مصدر السلطة الى الشعب[†].

اشكال الانظمة السياسية وانواعها[‡]:

بالاضافة الى النظامين الملكي والجمهوري اللذان تم التطرق لهما سابقاً فانه يوجد عدة اشكال للانظمة السياسية حسب ما هو مبين ادناه:

ثالثاً : النظام الامبراطوري[§]

ويعتمد هذا النظام على نظام حكم ملكي من الاساس ، الا ان سلطة الامبراطور محدودة جداً وترقى الى المراسم اكثر منها سلطة رسمية حيث يعرف من قبل الدستور على انه " رمز الدولة ووحدة الشعب " ومثال على هذا النظام (اليابان)، ولا يوجد في الدول العربية هذا النوع من الحكم .

رابعاً :النظام الاتحادي

هو نظام تتقسم فيه السلطة السياسية بين الحكومة المركزية القومية ووحدات حكومية اصغر، ويطلق غالباً على الحكومة المركزية الحكومة الاتحادية، كما يطلق على الوحدات الاصغر مسمى ولايات او مقاطعات. ويحدد الدستور عادةً تقسيم السلطات بين هذه الجهات .

(*) المرجع نفسه.

(†) الدبس، عصام، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي) ص142 ،143 ص155 ،161، مرجع سابق.

(‡) الشرقاوي، سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، 2007، ص116، مرجع سابق.

(§) مرجع سابق ، الشرقاوي ، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر ، ص122، مرجع سابق.

الانظمة الاتحادية للحكومة تختلف عن الانظمة الاحادية .ففي النظام الاحادي تنبثق جميع السلطة قانوناً من الحكومة المركزية، وتنحصر سلطة الولايات والاقاليم فيما تخوله لها الحكومة المركزية فقط، وتظهر بعض الدول وكأنها تطبق النظام الاتحادي بينما هي في الحقيقة تمارس النظام الاحادي. حيث تكون الاقاليم مجرد وحدات ادارية بدلاً من وحدات سياسية ذات سلطة مستقلة .

في النظام الاتحاد الحقيقي يخصص الدستور بعض السلطات للولايات والاقاليم ويعطي للحكومة المركزية سلطة مباشرة على القائمين بتنفيذ تلك السلطات التي خصصها لهم الدستور . وهذه السمة هي ما يميز النظام الاتحادي عن التجمع الحر للدول، وهو ما يطلق عليه اتحاد التحالف او اتحاد كونفدرالي .

خامسا:النظام الاميري

احد صور الملكية في العالم ، حيث انه يعتمد على الوراثة في عائلة واحدة ويتم تداول السلطة وزمام الامور فيما بينها.

سادساً: النظام البابوي

يعتبر البابا الرئيس الروحي وهو يتمتع بعدة القاب ، وينتخب البابا مدى الحياة وهو صاحب القداسة والحبر الاعظم والكرادلة والاساقفة ، ويشكل ما يعرف باسم الرؤية المقدسة ، ويتمتع البابا بصلاحيات واسعةوغير محدودة في الفاتيكان، بيد ان هذه الصلاحيات نظرية ، وتتركز الصلاحيات التشريعية فيما يخص الكنيسة بالمجمع المقدس، اما الامور التنفيذية فتشكلها مجامع الفاتيكان او وزاراتها دون تدخل واضح من البابا(*).

(*) http://www.feedo.net/society/ socialinfluences 2012
العقد الاجتماعي Social Contract

سابعاً: النظام الجماهيري

يعتمد على الديمقراطية المباشرة . الوحدة الاساسية في نظام الحكم الجماهيري هي المؤتمرات الشعبية الاساسية، حيث يوجد مؤتمر في كل قرية يضم كل المواطنين البالغين سن 18 من الذكور والاناث يلتقون في تجمع يسمى (كومونة) ، حيث يقسم كل الشعب على 30 الف كومونه تضم كل واحدة عدد 100 شخص من الرجال والنساء المقيمين في نفس الحي.

ثامناً: النظام السلطاني

تنقسم فيه الدولة الى ولايات، وتنقسم الولاية الى مدن ونيابات وقرى، وتجمعات سكانية، ويدير الولاية (الوالي) يعاونه نواب ومساعدين في ادارة المدن والنيابات والقرى التابعة للولاية. وتعتبر المحافظة اعلى مستوى اداري، ويديرها محافظ يعينه السلطان بمرسوم(*).

المطلب الثاني: السمات الاساسية للنظم السياسية العربية

والان وبعد ان تتطرقنا للجانب النظري من اشكال النظم السياسية السائدة في العالم، واخذنا فكرة مبسطة عن كل نظام فيها، لا بد لنا من معرفة السمات الاساسية للنظم السياسية العربية وهي موضع بحثنا ودرستنا حيث ان هناك الكثير من السمات المشتركة التي تحكمت في نشأة وتطور الانظمة السياسية في الدول العربية وسوف نقوم بذلك من خلال التركيز على بعض النقاط التي اشتركت فيها هذه الدول: (أ)

- غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية الثقافية خلال بناء الدول العربية وبمساعدة خارجية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.
- فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية اجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية .

(*) http://www.feedo.net/society/ socialsnfluences 2012

العقد الاجتماعي Social Contract

(أ) حاتم، لطفي، مجلة المحور (النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية)، العدد 3277، 2011
http://www.ahewear.org/debat/show.art.asp?aid

- اتسمت النظم السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية ، غياب الديمقراطيـــة ، ســيادة النزعه البوليسية وكان ذلك انطلاقاً من شرعيتين اساسيتين وراثية واخرى انقلابية تغلفت هاتين الشرعيتين بأطر تاريخية أسرية او ايدولوجية .
- حدث هناك تزاوج بين كل من السلطة ورأس المال في هذه الدول وهذا ماســاعد علــى تحول القوى البيروقراطية الحاكمة الى قوى طبقية طفيلية تتسم بالنهب والاغتراب عــن مصالح بلادها الوطنية .
- ان تحالف السلطة مع راس المال المتلاحم والفساد الاداري اضاف شروخاً جديــدة بــين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحيــاة السياسية .
- نتيجة لخصائص وسمات هذه النظم السياسية نشأت في هذه الدول احــزاب سياســية ذات ايدولوجيات شمولية وأخرى عنصرية معتمدة الروح الانقلابية بدأ مــن القــوى القوميــة والاحزاب اليسارية وانتهاءً بالقوى الاسلامية مع غياب التيارات الليبرالية بــسبب تبعثــر قاعدتها الاجتماعية وضعف فاعليتها السياسية .
- نتيجة للظروف السياسية الاجتماعية السائدة في دول هذه الانظمة وبسبب بروز اقتــصاد السوق الحر في العالم فأن سمات الجانب الاقتصادي لهــذه الانظمــة تلخــصت بالنقــاط التالية(*):

1- الاتجاه نحو الخصخصة لقطاعات الدولة الانتاجية الخدمية .

2- تحرير الدولة من وظائفها الاجتماعية اتجاه مواطنيها .

3- السماح للشركات الدولية (العابرة للقارات) بالمشاركة في الاقتصاد الوطني .

4- سيادة الاقتصاد الحر وسياسة الباب المفتوح .

(*) حاتم لطفي، مجلة المحور (النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية)، مرجع سابق.
http://www.ahewar.org/debate/show.art.asp?aid

المبحث الثاني

مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية وطريقة حسابها

المطلب الأول: مؤشر الديمقراطية تعريفه وكيفية حسابه:

مؤشر الديمقراطية: هو منهج كمي يقوم على تحديد مؤشرات للديمقراطية وقياس درجة تحققها في كل دولة استناداً لاوزان نوعية تعطى لكل مؤشر. ويعد المؤشر الذي تعده وحدة متخصصة تابعة لمجلة الايكونوميست هو الاكثر تداولاًبين الباحثين الاخذين بالمنهج الكمي. ويقوم المقياس على قياس الديمقراطية في 166 كيان سياسي. (*)

انطلقت ال(E.I.U) في احتساب مؤشر الديمقراطية من خلال 60 مؤشراً فرعياً موزعة في خمسة مؤشرات مركزية هي :(العملية الانتخابية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية). وقد تم احتساب هذا المؤشر للمرة الاولى في عام 2006 وتم تحديثه لاحقا في الاعوام (2008 ، 2010 ، 2011). (†)

وبالرجوع الى المجموعات الخمس الآنفة الذكر ، نجد بان هذه المؤسسة قد وضعت لكل مجموعة من هذه المجموعات علامة تبدأ ب(صفر) وتنتهي ب (عشرة) ، وبالتالي فان المؤشر العام للديمقراطية هو المتوسط لمجموع هذه العلامات. (‡)

ولتوضيح هذه الفكرة ، نأخذ مثال العملية الانتخابية (والتي هي مجموعة من المجموعات الخمس) كمثال من خلال جمع القيم الخاصة بهذه المجموعة ، والتي يتم التوصل اليها من خلال ادوات القياس التالية: (*)

(*) http://en.wikipidia.org/wiki/
Dimocracy Index Regime Type-Methodology

(†) http://en.wikipidia.org/wiki/ المرجع السابق.

(‡) http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy
Democracy Index 2010 Democracy In Retreat

1- هل تمت الانتخابات الوطنية بشكل حر وعادل؟

2- هل تم تامين حمايةللمواطنين او المنتخبين؟

3- ما مدى تأثير القوى الخارجية على آداء الحكومة في هذه الانتخابات؟

4- ماهي الخدمات المدنية المقدمة لتسهيل هذه العملية؟

حيث يتم من خلال الاجابة على هذه الاسئلة وبشكل علمي ومحايد ، اعطاء الدرجة المناسبة لهذه المجموعة والتي كما ذكرنا تكون من (صفر الى عشرة) ، وبتطبيق هذه المنهجيه على كل مجموعة من المجموعات الخمس والتي بمجموعها يتم احتساب المؤشر العام للديمقراطية في بلد ما ، يتم تصنيف هذا البلد في المكان المناسب والذي تتراوح مابين الديمقراطية الكاملة (Full Democracy) ومابين السلطوية (Authoritarion Regimes) ، وهي آخر مجموعة من المجموعات وحسب تصنيف العلامات التي تم ذكرها سابقا. [†]

وتجدر الاشارة، الى انه في هذا النظام (نظام وضع القيم لمؤشرات الديمقراطية)، تقوم باستخدام توليفة من النظام ثنائي التفرع (ADICHOTOMOUS) ، بالاظافة الى نظام الثلاث علامات (Threa Point Scoring System) ، وذلك من اجل تحديد وحصر الستون مؤشر التي تم التطرق اليها سابقا والتي يتم تقسيمها لاحقا الى خمس مجموعات ، حيث ان قيمة (الصفر) في هذا النظام يشير الى (لا)، اما قيمة (الواحد) فتشير الى (نعم) ، وبناءً عليه فاننا نواجه مشكلة رئيسية تتعلق بهذه القيم ومعانيها ، تتمثل باجابات غير المباشرة وهي الاجابات التي تتحمل الاجابة بغير نعم او لا.

(*) http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy المرجع السابق

(†) http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy، المرجع السابق.

وللتخلص من هذه الاشكالية تم وضع امكانية وجود اجابة تتمثل بلقيمة (0.5) وهذه الاجابة تكون في حالات عدم التيقن وعدم وضوح الاجابة بشكل قاطع(*).

من الجدير ذكره بان هذا الترميز يتم ذكره قبل البدء بطرح الاسئلة التي يتم من خلالها تقييم هذه المجموعات، حيث توضع كمفتاح قبل اجابة اي سؤال ويتم توضيح كل رمز ومعناه في الاجابة.

فمثلاً: يشير الرقم (1) الى ان الانتخابات جرت بحرية ونزاهة تامة، ويشير الرقم (0) الى ان الانتخابات لم تجري بحرية ونزاهة تامة، على ان تشير القيمة (0.5) الى احتمال وجود بعض التجاوزات في هذه الانتخابات والتي لم تؤثر بشكل قاطع على نتيجتها. (†)

المطلب الثاني: مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية (دول العينة)

بعد التعريف النظري لمؤشر الديمقراطية وماذا نعني به، ننتقل الآن الى دراسة ماهية المؤشر في العينة التي تجري عليها دراستنا وهي الدول العربية ؛ لنرى اين يقع ترتيبها بالنسبة لباقي دول العالم بالنسبة لهذا المؤشر، و ماهي التغيرات التي حصلت على هذه الدول خلال السنوات المختلفة التي تم دراسة هذا المؤشر فيها .

مع التنويه، بأننا سوف نقوم بالبحث في هذا المؤشر للدول العربية في السنوات التي تم نشر احصائيات لمؤشرات العولمة من قبل (E.I.U)، وهي اعوام (2006 ، 2008 ، 2010) . ومن خلال ذلك سوف نتعرف على ترتيب هذه الدول بالنسبة لباقي دول العالم ونسبة الى بعضها البعض.

(*) http://www.economist.com/media
The Economist Intelligence Units Index Of Democracy

(†) المرجع نفسه http://www.economist.com/media

أ-دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2006: (*)

قبل البدء بدراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية للعام 2006، لا بد لنا من أخذ فكرة عامة عن طبيعة هذه الدراسة وما تعنيه وترتيب اقاليم العالم في هذه الدراسة ؛ لذا لا بد لنا من الاشارة الى بعض النقاط الهامة في هذا المجال.

اولاً: تقسم دول العالم وحسب مؤشرات الديمقراطية فيها الى الفئات التالية وفقاً للقيمة التي تحصل عليها من (10) وحسب تصنيف ال (E.I.U): (†)

- الديمقراطية الكاملة (Full Democracy) : وتطلق على البلدان التي تكون فيها القيمة الكلية للديمقراطية من (8 الى 10).
- الديمقراطية المعيبة (Flawed Democracy) : تطلق على البلدان التي تكون فيها القيمة الكلية من (6 الى 7.9).
- الديمقراطية الهجينة (Hyprid Regimes) : وهذه تطلق على البلدان التي تكون فيها القيمة الكلية للديمقراطية من (4 الى 5.9).
- الديمقراطية السلطوية (Authoritarian Regimes) : اما هذه فهي تطلق على البلدان التي تكون فيها القيمة الكلية للديمقراطية من (0 الى 3.9).

ثانياً: بالرجوع الى الاحصائيات الصادرة عن (E . I . U) نجد ان دول اوروبا الغربية تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بديمقراطيات كاملة وبنسب عالية مقارنة بباقي دول العالم التي تأتي في مراتب ادنى منها .

(*) انظر الملحق رقم (12) http://www.economist.com/media/pdf

(†) http://en.wikipedia.org/wiki/DMOCRACY-INDEX

والملاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية والتي يعتقد الكثيرون انها مهد الديمقراطية في العالم، تأتي في مركز متأخر نسبياً.

ثالثاً: اما بالنسبة للدول العربية والتي هي موضوع بحثنا، فالملاحظ من خلال الملحـــق رقم (12)، ان جميع هذه الدول تأتي في مؤخرة الترتيب وبفروقات نسبية بين بعضها البعض ، حيث تأتي مناطق السلطة الفلسطينية المرتبة الاولى عربياً والمرتبة التاسعة والسبعون عالمياً ، بينما تأتي ليبيا في المرتبة الأخيرة عربياً والمرتبة مئة وواحد وسبعون عالمياً.

رابعاً: بالنظر الى القيمة التي حصلت عليها كل من هذه الدول وانعكاسها على مؤشـــر الديمقراطية فيها نجد ان مناطق السلطة الفلسطينية حصلت على قيمـــة كليـــة تبلـــغ (6.01) ، وبالتالي فهي تصنف من الدول الديمقراطية المعيبة (Flawed Democracy) ، اما دولة لبنان فقد حصلت على قيمة تبلغ (5.82)، وبالتالي فهي تصنف حسب مؤشر الديمقراطية من الـــدول الديمقراطية الهجينة (Hyprid Regimes) ، وكذا الحال بالنسبة لدولة العراق وقد حصلت على قيمة بلغت (4.01) وبالتالي فهي تصنف ايضاً من الدول الديمقراطية الهجينة ، اما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد حصلت جميعها على قيم دون الاربعة وبالتالي جميعها تأتي في تصنيف الدول السلطوية . وذلك حسب الملحق رقم (12).

وعند مقارنة الدول العربية كاقليم سياسي مع بقية دول العالم سنجد النتائج التالية الواردة في الجدول رقم (20).

جدول يبين تصنيف دول العالم حسب نوع الديمقراطية

جدول رقم **(20)**

نوع الديمقراطية	عدد البلدان	النسبة المئوية من عدد البلدان	النسبة المئوية من عدد السكان
كامل الديموقراطيات	28	16.8	13.0
معيبة الديموقراطيات	54	32.3	38.3
الانظمة الهجينة	30	18.0	10.5
الانظمة الاستبدادية (السلطوية)	55	32.9	38.2

المصدر : **http://www.economist.com/media/pdf**

Economist Intellegence Unit

بالنظر الى الجدول رقم (20) وتحديدا اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث يحوي جميع الدول العربية، نجد ان عدد الدول في هذا الاقليم 20 دولة ، (16) منها تصنف ضمن الانظمة الاستبدادية ودولتان منها تصنف ضمن الانظمة الهجينة ودولتان تصنف ضمن الانظمة المعيبة . ولا يوجد اي دولة منها تصنف ضمن الديمقراطيات الكاملة .ويبلغ المتوسط لهذه الدول (5.53) وهو اقل متوسط في جميع الاقاليم ، وهذا يعكس النتيجة التي توصلنا لها سابقاً بأن هذا الاقليم هو اكثر الاقاليم قمعاً في العالم.(*)

ب – دراسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2008: (†)

بنظرة سريعة على الملحق رقم 13 ،والذي يمثل مؤشرات الديموقراطية للدول العربية لعام 2008 نجد بأنه :

اولاً: استمرت مناطق السلطة الفلسطينية بالمرتبة الاولى بالنسبة لمؤشرات الديموقراطية حيث حصلت على قيمة كلية بلغت (5.83) وهذه القيمة نتجت عن القيم التالية للمؤشرات الخمس

(*) انظر الجدول رقم (20) http://www.economist.com/media/pdf

(†) انظر الملحق رقم (13) http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy

التي تم ذكرها انفاً وهي العملية الانتخابية وحصلت على قيمة بلغت (7.83)، وعمل الحكومة حصلت فيها على (2.86)، والمشاركة السياسية حصلت فيها على قيمة بلغت (6.25) ، والحريات المدنية حصلت على قيمة (4.41)، وقد تلتها لبنان ثم العراق على التوالي وتذيلت السعودية الترتيب وتليها كل من ليبيا وسوريا على التوالي.

ثانياً : بالنظر الى القيمة الكلية التي حصلت عليها كل دولة من هذه الدول وانعكاسها حول مؤشر الديموقراطية فيها ، نجد بأن مناطق السلطة الفلسطينية وكما بينا سابقاً حصلت على قيمة كلية بلغت (5.83) وبالتالي فهي تصنف من الدول الديموقراطية الهجينة (HypridRegimes) وبالتالي فقد حققت تراجع من مرحلة الديمقراطية المعيبة في عام 2006 الى مرحلة الديمقراطية الهجينة في عام 2008، ويعتبر هذا تراجع ملحوظ في مؤشر الديمقراطية، وقد احتفظت لبنان بموقعها في نفس الفئة ضمن الديمقراطية الهجينة بمعدل بلغ (5.62) وتشابهها في ذلك العراق حيث بقيت بنفس الفئة بمعدل بلغ (4) ، اما بقية الدول العربية فلم يتغير عليها شيئ بين عامي (2006)(2008) واستمرت ضمن فئة الدول السلطوية (Authoritarion Regimes) .

ثالثاً: حسب مؤشر الديمقراطية لهذا العام 2008 وبالنظر الى الجدول رقم (21) المبين بأدناه والذي يبين مؤشرات الديمقراطية لدول العالم وفقاً لنوع النظام السائد لهذه الدول ، يتضح لنا بأن نصف سكان العالم يعيشون في دول ديمقراطية من نوع ما (ديمقراطيات كاملة) ، (ديمقراطيات معيبة) منهم 14% فقط يعيشون في ديمقراطيات كاملة. (*)

رابعاً: بالنظر الى العلاقة بين مستوى التنمية (دخل الفرد) والديمقراطية نجد بأنها غير واضحة المعالم اي انه لا يوجد رابط مباشر ما بينهما ، والدليل على ذلك انه بالرجوع الى

(*) انظر الجدول رقم (21)

مؤشرات الديمقراطية والنظر الى الولايات المتحدة لهذا العام 2008 من خلال الربط ما بين دخل الفرد ونسبة الديمقراطية نجد بان معامل الربط ما بين هذين المتغيرين يقل قليلاً عن (0.6)، وهذا فعلياً يبدو غريباً نوعاً ما، حيث يبدو عدم وجود علاقة يقاس عليها ما بين العاملين المذكورين اعلاه .

وتأكيداً لذلك وبالنظر الى بعض الدول العربية النفطية كدول الخليج وبتطبيق بسيط للمبدأ المذكور نجد بأن معدل دخل الفرد في هذه الدول يعتبر من النسب العالية عالمياً ، بينما مؤشرات الديمقراطية فيها تعتبر من الدول المنخفظة جداً عالمياً ، وهذا يدلل وبشكل لا يقبل الشك الى عدم وجود علاقة واضحة تقاس عليها ما بين مستوى دخل الفرد في الدولة ومؤشر الديمقراطية فيها. (*)

جدول رقم (21)

جدول يبين تصنيف دول العالم حسب نوع الديمقراطية

نوع الديمقراطية	عدد البلدان	النسبة المئوية من عدد البلدان	النسبة المئوية من عدد السكان
كامل الديموقراطيات	30	18.0	14.4
معيبة الديموقراطيات	50	29.9	35.5
الانظمة الهجينة	36	21.6	15.2
الانظمة الاستبدادية (السلطوية)	51	30.5	34.9

المصدر : http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy

ج – داسة مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية لعام 2010(†)

بالاطلاع على الملحق رقم (14) والذي يمثل مؤشرات الديمقراطية للدول العربية لعام 2010 نجد بأنه :

(*) انظر الجدول رقم (21)

(†) انظر الملحق رقم (14) http://graphics.eiu.com/pdf Democracy-Index2010

أولا: حصلت دولة لبنان على اعلى ترتيب بين الدول العربية لهذا العام بقيمة كلية بلغت (5.82)، وذلك من خلال حصولها على القيم التالية بالمجموعات التي تبنى عليها القيمة الكلية وهي العملية الانتخابية وحصلت على قيمة بلغت (7.92) وعمل الحكومة حيث حصلت على قيمة بلغت (3.13) والمشاركة السياسية وقيمتها (6.67) والثقافة السياسية (5) والحريات المدنية (5.59)، تليها مناطق السلطة الفلسطينية والتي تراجعت للمرة الاولى الى المرتبة الثانية بقيمة كلية بلغت (5.44) تلتها العراق وجائت السعودية في المرتبة الاخيرة .

ثانياً : بالنظر الى القيمة التي حصلت عليها كل دولة من هذه الدول وانعكاسها على مؤشر الديمقراطية فيها نجد بان دولة لبنان حصلت على قيمة كلية بلغت (5.82) وبالتالي فهي تصنف من الدول الديمقراطية الهجينة، اما مناطق السلطة الفلسطينية فقد استمرت في تصنيفها ضمن فئة الديقراطية الهجينة ايضاً بقيمة بلغت (5.44) وكذا الحال في العراق بقيمة بلغت (4).

اما بالنسة لباقي الدول العربية فقد حصلت على قيمة كلية ما دون الاربعة وبالتالي لم يحدث عليها اي تغيير واستمرت في نفس الفئة التي كانت عليها في اعوام (2006)(2008) وهي فئة الدول السلطوية الاستدادية .

ثالثاً: لأخذ فكرة شاملة عن وضع الديمقراطية في العالم لا بد لنا من الاطـلاع علـى جدول يبين متوسط مؤشر الديمقراطية في دول العالم كافة ، موزعة حسب الاقاليم وهذا ما تـم تمثيله بالجدول رقم (3–2) المبين بأدناه:

جدول رقم (22)

جدوب يبين متوسط مؤشر الديمقراطية في دول العالم موزعة حسب الأقاليم

الترتيب	الاقليم	2006	2008	2010	2011
1	امريكيا الشمالية	8.64	8.64	8.63	8.59
2	اوروبا الغربية	8.60	8.61	8.45	8.40
3	امريكيا الاتينية والكاريبي	6.37	6.43	6.37	6.35

4	اسيا واستراليا	5.44	5.58	5.53	5.51
5	اوروبا الشرقية	5.76	5.67	5.55	5.50
6	افريقيا- جنوب الصحراء	4.24	4.28	4.23	4.32
7	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	3.53	3.54	4.43	3.62
	المجموع	5.52	5.55	5.46	5.49

(1)المصدر : **http://en.wikipidia.org/wiki/DMOCRACY-INDEX**

يتضح من الجدول السابق (22) الامور التالية :

- ان اعلى النسب محسوبة كمؤشر للديمقراطية خلال السنوات التي اجريت فيها الدراسة (2006، 2008، 2010، 2011) ، كانت في امريكيا الشمالية حيث تراوح المتوسط خلال هذه الفترة ما بين (8.64الى 8.59) ، اما اقل نسبة لمتوسط الديمقراطية فكانت في اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث تراوحت هذه النسبة ما بين (3.62 الى 3.43) . وهذا يعطي مؤشر واضح على مستوى الديمقراطية في هذين الاقليمين .
- ان اعلى متوسط تم تحقيقه خلال سنوات الدراسة كان في عام 2008 حيث بلغ مجموع متوسط مؤشر الديمقراطية (5.55) .
- بالتركيز على اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهو ما يهمنا ، حيث ان عينة الدراسة لبحثنا (الدول العربية تقع ضمن هذا الاقليم نجد بأنه قد حقق اقل النسب وعلى مدار جميع السنوات) .
- نلاحظ ان التغير في متوسط الديمقراطية لجميع الاقاليم قد كان ضئيلاً نسبياً ولم يحدث اي تغيير جذري يذكر خلال سنوات الدراسة، وبقيت المتوسطات ضمن حدود معينة لم تخرج عنها .
- تم احتساب متوسط مؤشر الديمقراطية لعام 2011 على الرغم من ان هذا العام ليس ضمن سنوات الدراسة الخاصة بالبحث، ولكن ذلك لبيان انه لم تحدث تغيرات كبيرة تذكر ما بين عامي (2010، 2011) .

المبحث الثالث

مقارنة بين مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية من سنة 2006 – 2010:

مقدمة:

عند دراسة ما تحقق من مؤشرات الديمقراطية الرئيسية الخمسة خلال (2006–2010) نجد ان هنالك تبايناً بين الدول من ناحية في درجة تقدمها او تراجعها في القياس، كما ان التباين بينها غير مرتبط في فترة محددة لكل منها فبعضها تراجع في فترة غير التي تراجع فيها غيرها مما يعكس التباين في ظروف وبنية كل دولة عربية.

المطلب الأول: نتائج القياس استناداً للمؤشرات المركزية في القياس تبين لنا ما يلي

1 – العملية الانتخابية :

أ – تحديد الدول التي تراجعت .

ب _ تحديد الدول التي تقدمت

ج _ تحديد الدول التي تذبذبت او ثبتت .

د _ تحديد الفترات التي كان فيها اكبر عدد من الدول التي تراجعت قياساً لعام 2006 ، والفترات التي كان فيها التقدم اكثر .

2 – عمل الحكومة

أ – تحديد الدول التي تراجعت .

ب _ تحديد الدول التي تقدمت

ج _ تحديد الدول التي تذبذبت او ثبتت .

د _ تحديد الفترات التي كان فيها اكبر عدد من الدول التي تراجعت قياساً لعام 2006 ، والفترات التي كان فيها التقدم اكثر .

3 – المشاركة السياسية :

أ – تحديد الدول التي تراجعت .

ب _ تحديد الدول التي تقدمت

ج _ تحديد الدول التي تذبذبت او ثبتت .

د _ تحديد الفترات التي كان فيها اكبر عدد من الدول التي تراجعت قياساً لعام 2006 ، والفترات التي كان فيها التقدم اكثر .

4 – الثقافة السياسية :

أ – تحديد الدول التي تراجعت .

ب _ تحديد الدول التي تقدمت

ج _ تحديد الدول التي تذبذبت او ثبتت .

د _ تحديد الفترات التي كان فيها اكبر عدد من الدول التي تراجعت قياساً لعام 2006 ، والفترات التي كان فيها التقدم اكثر .

5 – الحريات المدنية :

أ – تحديد الدول التي تراجعت .

ب _ تحديد الدول التي تقدمت

ج _ تحديد الدول التي تذبذبت او ثبتت .

د _ تحديد الفترات التي كان فيها اكبر عدد من الدول التي تراجعت قياساً لعام 2006 ، والفترات التي كان فيها التقدم اكثر.

ثم المقارنة بحيث نحدد الدول التي :

أ – فيها اكثر تقدم في كل المؤشرات الخمسة .

ب – الدول التي فيها اكثر تراجع في كل المؤشرات الخمسة .

ج – الفترة التي فيها اكثر تقدم .

د –الفترة التي فيها اكثر تراجع .

اولاً : مؤشر العملية الانتخابية*

سنقوم بدراسة هذا المؤشر للدول العربية خلال مرحلتين :

المرحلة الاولى من سنة 2006 – 2008

المرحلة الثانية من سنة 2008 – 2010

وذلك بهدف رصد التغيرات التي حصلت لهذه الدول خلال هاتين الفترتين وذلك بحصر الدول التي تقدمت والدول التي تراجعت ، واخيراً الدول التي لم يحدث عليها اي تغيير .

جدول رقم (23)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2006 –2008) نتيجة التغير الحاصل بمؤشر العملية الانتخابية :

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
فلسطين	الاردن	لبنان
البحرين	الجزائر	العراق
اليمن	موريتانيا	المغرب
السودان		مصر
		الكويت
		تونس
		قطر
		عُمان
		الامارات
		سوريا
		السعودية
		ليبيا

* التحليل من ص 88 إلى ص 99 يعود للملاحق من رقم 12 — 14.

جدول رقم (24)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2008 -2010) نتيجة التغير الحاصل بمؤشر العملية الانتخابية :

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
العراق	موريتانيا	فلسطين
مصر		لبنان
الكويت		الاردن
الجزائر		المغرب
اليمن		البحرين
السودان		عُمان
		تونس
		قطر
		الامارات
		سوريا
		ليبيا
		السعودية

من خلال النظر الى الجدول رقم (23)، والجدول رقم (24) اللذان يبينان وضع الديمقراطية في الدول العربية والتغير الذي طرأ عليها من خلال تغير مؤشر العملية الانتخابية خلال المرحلتين المبينتين اعلاه ، نلاحظ التالي:

- **المرحلة الاولى (2006-2008):**

- هناك اربع دول تراجعت خلال هذه المرحلة وهي "فلسطين، البحرين، اليمن، السودان".
- هناك ثلاث دول تقدمت وهي "الاردن، الجزائر، موريتانيا ".
- هناك اثني عشر دولة لم يحصل عليها اي تغيير (ثابتة) وهي "لبنان، العراق، المغرب، مصر الكويت، تونس، قطر، عُمان، الامارات، سوريا، السعودية، ليبيا".

- المرحلة الثانية (2008-2010):

- ستة دول تراجعت هي: "مصر، الكويت، العراق، الجزائر، اليمن، السودان".
- دولة واحدة تقدمت وهي "موريتانيا" .
- اثني عشر دولة ايضاً لم يحصل عليها اي تغيير هي "فلسطين ، لبنان ، الاردن ، المغرب، البحرين ، عمّان ، تونس ، قطر ، الامارات ، سوريا ، ليبيا ، السعودية" .
- اكثر الفترات التي كان فيها تراجع هي الفترة الواقعة ما بين (2008-2010) ، حيث تراجعت ستة دول واكثر الفترات التي كان فيها تقدم هي الفترة الواقعة ما بين (2006-2008) حيث تقدمت ثلاثة دول.

ثانياً: مؤشر عمل الحكومة

سنقوم بدراسة هذا المؤشر للدول العربية خلال نفس المرحلتين (2006 -2008) و(2008-2010) وذلك بهدف رصد التغيرات التي حدثت لهذه الدول خلال هاتين الفترتين وذلك بحصر الدول التي تقدمت والدول التي تراجعت وأخيراً الدول التي لم يحدث لها اي تغيير.

جدول رقم (25)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2006-2008) نتيجة التغير الحاصل بمؤشر عمل الحكومة .

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
لبنان	فلسطين	الجزائر
الاردن	العراق	موريتانيا
مصر	المغرب	
اليمن	البحرين	
	الكويت	
	تونس	
	السودان	
	قطر	
	عُمان	
	الامارات	
	سوريا	
	السعودية	
	ليبيا	

جدول رقم (26)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2008-2010) نتيجة التغير الحاصل بمؤشر عمل الحكومة

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
اليمن	لبنان	فلسطين
قطر	العراق	موريتانيا
السودان	الاردن	مصر
الامارات	المغرب	الكويت
	سوريا	البحرين
		الجزائر
		عُمان
		تونس
		ليبيا
		السعودية

من خلال النظر الى الجدول رقم (25) والجدول (26) اللذان يبينان وضع الديمقراطية في الدول العربية والتغير الذي طرأ عليها من خلال مؤشر عمل الحكومة خلال المرحلتين المبينتين اعلاه نلاحظ التالي :

- المرحلة الاولى (2006 – 2008):

- اربع دول تراجعت هي " لبنان ، الاردن ، مصر ، اليمن " .
- ثلاثة عشر دولة تقدمت وهي " فلسطين ، العراق ، المغرب، البحرين ، الكويت ، تونس ، السودان ، قطر ، عُمان ، الامارات ، سوريا ، السعودية ، ليبيا " .
- دولتان لم يحصل عليها اي تغير وهي" الجزائر ، موريتانيا " .

المرحلة الثانية (2008–2010):

- اربع دول تراجعت وهي " اليمن ، قطر ، السودان ، الامارات " .
- خمس دول تقدمت هي " لبنان ، العراق ، الاردن ، المغرب، سوريا " .
- عشر دول لم يحصل عليها اي تغيير وهي " فلسطين ، موريتانيا ، مصر، الكويت ، البحرين ، الجزائر ، عُمان ، تونس ، ليبيا ، السعودية " .

*أكثر الفترات التي كان فيها تراجع هي الفترة الواقعة ما بين (2006–2008) و (2008–2010)، اي ان هناك تساوي في التراجع خلال الفترتين وكان التراجع لاربع دول، واكثر الفترات التي كان فيها تقدم هي الفترة الواقعة ما بين (2006–2008) حيث تقدمت ثلاثة عشرة دولة .

ثالثاً: مؤشر المشاركة السياسية

سنقوم بدراسة هذا المؤشر للدول العربية خلال المرحلتين (2006–2008) و(2008-2010) وذلك بهدف رصد التغيرات التي حدثت لهذه الدول خلال هاتين الفترتين وذلك بحــصر الدول التي تقدمت والدول التي تراجعت، وأخيراً الدول التي لم يحدث لها اي تغيير .

جدول رقم (27)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2006 – 2008) نتيجة التغير الحاصل لمؤشر المشاركة السياسية :

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
المغرب	العراق	فلسطين
الجزائر	الاردن	لبنان
	مصر	السودان
	البحرين	الامارات
	موريتانيا	سوريا
	الكويت	ليبيا
	تونس	السعودية
	اليمن	
	قطر	
	عُمان	

جدول رقم (28)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2008 – 2010) نتيجة التغير الحاصل لمؤشر المشاركة السياسية .

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
العراق	فلسطين	عُمان
الاردن	لبنان	الامارات
موريتانيا	الكويت	قطر
مصر	البحرين	سوريا
المغرب	الجزائر	ليبيا
تونس	اليمن	السعودية
	السودان	

من خلال النظر الى الجدول رقم (27) والجدول رقم (28) اللذان يبينان وضع الديمقراطية في الدول العربية والتغير الذي طرأ عليها من خلال تغير مؤشر المشاركة السياسية خلال المرحلتين المبينتين اعلاه نلاحظ التالي :

المرحلة الاولى (2006-2008) :

- دولتين تراجعت خلال هذه المرحلة وهي" المغرب ، الجزائر " .
- عشر دول تقدمت وهي" العراق ، الاردن، مصر ، البحرين، موريتانيا، الكويت ، تونس ، اليمن ، قطر، عُمان " .
- سبع دول لم يحصل عليها اي تغيير وهي " فلسطين ، لبنان ، السودان ، الامارات ، سوريا ، ليبيا ، السعودية " .

المرحلة الثانية : (2008 – 2010):

- هناك ستة دول تراجعت هي " العراق، الاردن ، موريتانيا ، مصر ، المغرب ، تونس ".
- هناك سبة دول تقدمت هي " فلسطين ، لبنان ، الكويت ، البحرين ، الجزائر ، اليمن ، السودان " .
- هناك ستة دول ثبتت وهي " عُمان ، الامارات ، قطر ، سوريا ، ليبيا، السعودية " .

*أكثر الفترات التي كان فيها تراجع هي الفترة الواقعة ما بين (2008 –2010) بينما اكثر الفترات التي حصل فيها تقدم هي للفترة الواقعة ما بين (2006 –2008) حيث تراجعت ستة دول وتقدمت عشر دول .

رابعاً : الثقافة السياسية

سنقوم بدراسة هذا المؤشر للدول العربية خلال المرحلتين (2006-2008) و(2008-2010) وذلك بهدف رصد التغيرات التي حدثت لهذه الدول خلال هاتين الفترتين وذلك بحصر الدول التي تقدمت والدول التي تراجعت ، والدول التي لم يحدث لها اي تغيير .

جدول رقم (29)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2006 – 2008) نتيجة التغير الحاصل لمؤشر الثقافة السياسية .

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
فلسطين	موريتانيا	الاردن
لبنان	اليمن	المغرب
العراق		البحرين
مصر		الجزائر
الكويت		السودان
تونس		عمّان
قطر		الامارات
سوريا		ليبيا
السعودية		

جدول رقم (30)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطية في الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2008 – 2010) نتيجة التغير الحاصل لمؤشر الثقافة السياسية

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
فلسطين	قطر	لبنان
العراق		مصر
الاردن		البحرين
موريتانيا		الجزائر
المغرب		تونس
الكويت		اليمن
عُمان		السودان
		الامارات
		سوريا
		ليبيا
		السعودية

من خلال النظر الى الجدولين رقم (29) و (30) اللذان يبينان وضع الديمقراطية فـــي الدول العربية والتغير الذي طرأ عليها من خلال تغيرمؤشر الثقافة السياسية خـــلال المـــرحلتين المبينتين اعلاه نلاحظ التالي :

- المرحلة الاولى(2006 -2008):

- هناك تسعة دول تراجعت وهي " فلسطين ، لبنان، العراق ، مصر ، الكويت ، تـــونس ، قطر ، سوريا ، السعودية ".
- هناك دولتين تقدمت وهي " موريتانيا ، اليمن" .
- هناك ثمانية دول لم يحصل عليها اي تغيير وهي "الاردن ، المغرب ، البحرين ، الجزائر، السودان، عُمان، الامارات ، ليبيا" .

- المرحلة الثانية (2008 – 2010) "

- هناك سبع دول تراجعت هي " فلسطين ، العراق ، الاردن ، موريتانيا ، المغرب، الكويت، عُمان".
- هناك دولة واحدة تقدمت وهي " قطر" .
- هناك احدى عشر دولة لم يحصل عليها اي تغيير وهي " لبنان ، مـــصر ، البحـــرين ، الجزائر، تونس ، اليمن ، السودان ، الامارات ، سوريا ، ليبيا، السعودية " .

*اكثر الفترات التي كان فيها تراجع هي فترة (2006 –2008) حيث تراجعت تـــسعة دول واكثر الفترات التي كان فيها تقدم هي نفس الفترة (2006–2008) حيث تقـــدمت فيها دولتان .

خامساً: مؤشر الحرّيات المدنية

سنقوم بدراسة هذا المؤشر للدول العربية خلال المرحلتين (2006-2008) و(2008-2010) وذلك بهدف رصد التغيرات التي حدثت لهذه الدول خلال هاتين الفترتين وذلك بحصر الدول التي تقدمت والدول التي تراجعت والدول التي ثبتت:

جدول رقم(31)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطيةفي الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2006-2008) نتيجة التغير الحاصل بمؤشر الحرّيات المدنية .

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
لبنان	المغرب	فلسطين
البحرين	مصر	العراق
تونس	الجزائر	الاردن
اليمن	موريتانيا	عُمان
	الكويت	الامارات
	السودان	سوريا
	قطر	السعودية
	ليبيا	

جدول رقم(32)

التغير الذي حصل في مؤشر الديمقراطيةفي الدول العربية خلال المرحلة الاولى (2008-2010) نتيجة التغير الحاصل بمؤشر الحرّيات المدنية .

الدول التي تراجعت	الدول التي تقدمت	الدول التي ثبتت
فلسطين	العراق	الاردن
لبنان	الكويت	موريتانيا
مصر	سوريا	المغرب
تونس		البحرين
اليمن		الجزائر
السودان		عُمان
ليبيا		قطر
السعودية		الامارات

من خلال النظر الى الجدولين رقم (31) و (32) اللذان يبينان وضع الديمقراطية في الدول العربية والتغير الذي طرأ عليها ، من خلال تغير مؤشر الحريات المدنية خلال المرحلتين المبينتين اعلاه، نلاحظ التالي:

المرحلة الاولى (2006–2008):

- هناك اربع دول تراجعت وهي "لبنان، البحرين، تونس، اليمن".
- ثمانية دول تقدمت وهي "المغرب، مصر، الجزائر، موريتانيا، الكويت، السودان، قطر، ليبيا".
- سبعة دول لم يحصل عليها اي تغيير وهي "فلسطين، العراق، الاردن، عُمان، الامارات ، سوريا ، السعودية".

– المرحلة الثانية (2008–2010):

- ثمانية دول تراجعت هي"فلسطين، لبنان، مصر، تونس، اليمن، السودان، ليبيا، السعودية".
- ثلاثة دول تقدمت هي"العراق ، الكويت ، سوريا".
- ثمانية دول لم يحصل عليها اي تغيير هي "الاردن، موريتانيا، المغرب، البحرين، الجزائر، عُمان، قطر، الامارات".

* اكثر الفترات التي كان فيها تراجع هي الفترة الواقعة ما بين (2008–2010) حيث تراجعت ثمانية دول والفترات الاكثر تقدماً هي (2006–2008) وكانت ثمانية دول .

بعد دراسة التغيرات التي حدثت على كافة المؤشرات التي لها تأثير على الديمقراطية وخلال مرحلتين (2006–2008) و (2008–2010) تبين ان اكثر الدول تقدماً في كل المؤشرات الخمسة وعلى مدى المرحلتين المذكورتين هما موريتانيا والكويت تليهما قطر والعراق .

بعد دراسة التغيرات التي حدثت على كافة المؤشرات التي لها تأثر على الديمقراطية خلال المرحلتين (2006–2008) و(2008–2010) تبين لنا ان اكثر الدول تراجعاً في كل المؤشرات الخمسة وعلى مدى المرحلتين المذكورتين هما اليمن ومصر وتليهما كل من السودان، فلسطين ، العراق ، لبنان.

بعد دراسة التغيرات التي حدثت على كافة المؤشرات التي لها تأثير على الديمقراطية خلال المرحلتين (2006–2008) و(2008–2010)، تبين لنا ان اكثر الفترات التي حدث بها تقدم في مؤشر الديمقراطية كانت الفترة (2006–2008) حيث حصل بها تقدم في عدد من الدول مجموعه (36)دولة ، بينما الفترة الثانية حصل فيها تقدم (17) دولة فقط .

بعد دراسة التغيرات التي حدثت على كافة المؤشرات التي لها تأثير على الديمقراطية خلال المرحلتين (2006–2008) و(2008–2010)، تبين لنا ان اكثر الفترات التي حدث فيها تراجع في مؤشر الديمقراطية هي فترة (2008–2010) حيث تراجعت مؤشرات الديمقراطية في مجموعة من الدول بلغت (31)دولة ، بينما في المرحلة الثانية (2006–2008) تراجعت مجموعة من الدول بلغ مجموعها (23) دولة .

- **ملاحظة : رقم 36 هو عبارة عن عدد للدول التي تكرر تقدمها خلال الفترات المختلفة ولا يشكل عدد اجمالي .**

رقم 23 هو عبارة عن عدد للدول التي تكرر تراجعها خلال الفترات المختلفة ولا يشكل عدد اجمالي .

المطلب الثاني: المؤشرات الفرعية للديمقراطية

على الرغم من الدول العربية لا تشكل سوى 10% من دول العالم (أي 22 دولة من 200دولة بالعالم)، الا انها وحدها مسؤولة عن اكثر من 50% من الدول الغير ديمقراطية على مستوى العالم .

وما زالة شعوب هذه الدول تجاهد للقضاء على انظمة الاستبداد او انهاء مراحل التحول الديمقراطي واللحاق بركب الدول الديمقراطية .

وفي السطور القادمة سنحاول استكشاف المعضلات والتحديات التي تواجه الديمقراطية في بعض الدول العربية مع مراعاة الفروق النسبية لهذه الدول على ترتيب الدميقراطية ووضع الحريات فيها .

وبالرجوع الى المبحث الثالث والذي قمنا به بدراسة اوضاع الديمقراطية في الدول العربية ومدى التغير الحاصل عليها من فترة الى اخرى وفق السنوات التي تم دراسة اوضاع الديمقراطية فيها في الدول العربية ، وما لاحظناه من تقدم بعض الدول وتراجع البعض الاخر وثبات البعض؛ لا بد لنا من التطرق الى الاسباب الكامنة وراء ذلك والتي تنتج عنها التغيرات في المؤشرات الفرعية الخمسة المذكورة في ذلك المبحث. مع التنويه هنا بأننا سنبدأ بالدول العربية التي حققت اكثر تقدماً تليها الدول التي حققت اكثر تراجعاً .

الدول الاكثر تقدم:

* موريتانيا: فاجئت موريتانيا الواقعة في اقصى الطرف الغربي من العالم العربي العديد من المراقبين قبل عامين بأتخاذها خطوات تعد الاكثر جرأةً وثباتاً نحو الديمقراطية في المنطقة ، وقد جائت هذه الخطوات بعد انقلاب عسكري حدث في البلاد تلاه الاعلام عن حزمة اصلاحات

سياسية بهدف التأسيس لدولة ديمقراطية في موريتاينا تنتقل فيها السلطة سلمياً عبر الانتخابات ومن ثم وضع جدول زمني مبيناً فيه خطوات الاصلاح السياسي في موريتانيا .

وبعد ان جرت هذه الانتخابات وفاز بها احدى الاشخاص القادرين احداث التغير والانتقال الى الوضع الديمقراطي في البلاد حيث ان هذا الشخص يملك القدرة الكافية في الاقتصاد والسياسة وله اطلاع على التجارب في الدول الاخرى حيث عاش في المنفى لمدة 10سنوات وهو المعروف باسم (سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله) .

وعلى الرغم من كل هذه الخطوات الجبارة في المسيرة الدميقراطية لموريتانيا الا انه توجد مشكلتين كبيرتين تعاني منهما هذه الدولة وهما الفقر والبطالة ، وحتى تستطيع هذه الدولة السير قدماً نحو مصاف الدول الديمقراطية لا بد لها من اتخاذ الخطوات اللازمة ضمن جداول زمنية محددة لمحاربة هاتين المشكلتين(*).

*الكويت: بالرغم من اعتبار دولة الكويت من قبل العديد من الدراسين رائدت الديمقراطية في المنطقة العربية بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة ، وذلك بسبب الخطوات التي قطعتها في مجال التحول الديمقراطي في البلاد بوجود برلمان منتخب يمثل كافة الشعب ويمارس الرقابة على اعمال الحكومة واتباعها للنظام الملكي الدستوري وسياسة الفصل بين السلطات وهذه جميعها تعد من سمات الدول الديقراطية المتقدمة عالمياً ، الا انه هناك مشكلة تواجه الديمقراطية في هذه الدولة الا وهي السلطات الواسعة نسبياً الموجودة بيد امير البلاد حيث انه يملك صلاحية حل البرلمان واقالة الحكومة ووضع القوانين وهذا بالبطبع مخالف للاعراف الديمقرطية في الدول التي قطعت اشوطاً في هذا المجال ، حيث انه وبتتبع مسيرة هذا البلد خلال اخر 10سنوات نجد ان لمير البلاد قد حل مجلس النواب بواقع اربع مرات وذلك بسبب التصادم ما

(*) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي http://arabic.carnegieendowment.org
http://arabic.carnegieendowment.org

بين هذا المجلس والسلطة التنفيذية ممثلةً في الحكومة التي تكون خارجة من رحم الاسرة الحاكمة(*).

الدول الاكثر تراجع :

*اليمن: بالنظر الى طبيعة الديمقراطية لهذه الدولة ، لا بد لنا من معرفة بنية النظام السياسي في هذه الدولة .حيث تستأثر السلطة الحاكمة بجميع مؤسسات الدولة وتوزيع الموراد فيها مما يعمل على عرقلة التداول الفعلي للسلطة بالاضافة الى التكوين الاجتماعي للسكان حيث يوجد قوميات وطوائف دينية مختلفة تتزايد لديها النزعة الانفصالية ، عدا عن التركيبة القبلية للسكان وما ينتج عنها من ولاءات تحتية على الانتماء للدولة خاصة مع فشل الحكومات اقتصادياً وتوزيعها للموارد انتقائياً لصالح اعوانها.

وقد بدأ التحول الديمقراطي في هذه الدولة في عام 1991 بعد وحدة شمال وجنوب اليمن الذي اباح حرية التعبير والعمل السياسي بالاضافة الى استقلال القضاء وانشاء برلمان منتخب شعبياً. وعلى الرغم من تبني الرئيس (علي عبد الله الصالح) خطاباً داعياً للديمقراطية الا ان ذلك ما كان يعد سوا تطبيق شكلي للديمقراطية ، لكن في الواقع استشراء للفساد في المؤسسات وفشل لدى الحكومة في تحسن الوضع الاقتصادي للمواطن وهشاشة القوى السياسية الموجودة مما ادى الى تراجع وضع الديمقراطية في هذه الدولة. (†)

*مصر : كانت موجة الاحتجاجات التي بدأت في عام 2006 ما تزال قوية في عام 2010 ، وتؤكد التقارير انه على الرغم من حالات الطرد والانتقام من جانب ارباب العمل وعنف الشرطة والعديد من الاعتقالات لم يتردد العديد من العمال في تنظيم احزاب والخروج الى

(*) مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي المرجع السابق.

(†) http://www.elwatannews.com/news/details

الشارع للاحتجاج، كما ان القوى المتزايدة للحركة النقابية المستقلة والتي بسبب معاناتها لسنوات عديدة من المضايقات في ضل النظام لعبت دوراً رئيسياً في الثورة وفي مواجهة النفوذ المطلق للمركز النقابي الرسمي الذي كان يخضع لنظام مبارك(*).

نظرة عامة لوضع الديمقراطية في الدول العربية من عام 2006 حتى عام 2010 :

اولاً : الدول التي حققت تقدم خلال هذه الفترة وهي (الجزائر وقطر)

ثانياً: الدول التي حققت تراجع وهي (فلسطين، العراق، مصر المغرب، تونس، اليمن، السودان، السعودية).

ثالثاً : دول حققت تقدم ثم تراجع وهي (الاردن ، موريتانيا ، عُمان ، الامارات ، ليبيا).

رابعاً : دول حققت تراجع ثم تقدم وهي (لبنان، البحرين ، سوريا) .

خامساً : دول حققت حالة من الثبات وهي(الكويت).

بعد الاطلاع على التصنيفات الواردة اعلاه والتي تبين مسار ووضع الديمقراطية في الدول العربية نلاحظ التالي:

- ان معظم الدول العربية حققت تراجع في اللمؤشر العام للديمقراطية خلال هذه الفترة ويعزى ذلك في التراجع الواضح للمؤشرات الفرعية في هذه الدول وبشكل متفاوت بين دولة وأخرى، حيث ان بعض هذه الدول مثل العراق وفلسطين وهما تحت الاحتلال مما كان له الاثر الكبير في تراجع المؤشرات الفرعية فيها مثل مؤشر العملية الانتخابية ومؤشر الحياة المدنيةومؤشر عمل الحكومة. والبعض الاخر مثل مصر وتونس واليمن كان فيها تراجعاً واضحاً في مؤشر الحريات المدنية مما اثر على الوضع العام للديمقراطية فيها . اما في السودان فأن مشاكل الفقر والبطاله كان لها الدور الكبير والانعكاس المباشر

(*) http://www.menaobservatory.org المرصد النقابي – الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

على مؤشرات الديمقراطية كافةً حيث كان تركيز الحكومة في هذه الدولة على محاربة الفقر وتقليل حجم البطالة على حساب وضع الديمقراطية. اما اذا نظرنا الى وضع اليمن وما تعانيه هذه الدولة من مشكلات داخلية متمثلة بالنزعة الطائفية ووجود تنظيم القاعدة في جنوب البلاد مما ادى الى سريان الحياة العسكرية والاحكام العرفية على حساب وضع الحريات والديمقراطية . اما المملكة العربية السعودية فتتميز بوضع خاص في هذا المجال وهو تعارض الديمقراطية مع الحياة الدينية مما ادى الى تراجعها خلال هذه الفترة، اما بالنسبة للمملكة المغرب وبالنظر الى المؤشرات الفرعية للديمقراطية فيها وعلى الرغم من تقاربها مع معظم الدول العربية في اغلب المؤشرات الا ان التراجع الواضح في مؤشري المشاركة السياسية والحريات المدنية وخلال كامل المرحلة ادى الى تراجع الديمقراطية فيها مقارنةً بالدول الاخرى ، حيث ان المغرب هي الدولة الوحيدة من دول المغرب العربي التي لديها نظام تعدد الاحزاب بعكس بقية الدول التي تعتمد نظام الحزب الواحد وهذا الوضع قد يكون ايجابياً في بعض الاحيان وسلبياً في احيان اخرى. (*)

- اما بالنسبة لمجموعة الدول التي بدات الفترة بالتقدم وانهتها بالتراجع مثل :الاردن، موريتانيا، عُمان، الامارات، ليبيا. فبالنظر الى وضع هذه الدول وبشكل مفصل نجد بانه في دولةٍ مثل المملكة الاردنية الهاشمية قد تم اتخاذ العديد من السياسات التي ساهمت في تعزيز وضع الديمقراطية فيها مثل تبني سياسات وتشريعات واجراءات لمكافحة الفساد والمحسوبية وكافة المظاهر التي تتعارض وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية. بالاظافة الى حرية ممارسة العمل السياسي وزيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومؤسسات المجتمع المدني، اظافة الى توسيع دائرة

(*) http://www.shebacss.com/docs/poadt009pdf
التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، ص 14 –22

المشاركة في صناعة القرار السياسي والتنموي وتعميق الثقافة الدستورية والديمقراطية وفي النهاية حماية حرية الراي والتعبير وصون الحقوق الفردية.(*) اما عن اسباب تراجع وضع الديمقراطية من عام 2008 الى 2010 فيعزى ذلك الى عدة اسباب واهمها تراجع وضع حقوق الانسان في الاردن من حيث عدم التقيد بتوصيات الامم المتحدة بالغاء عقوبة الاعدام ورواج المخدرات بين قطاع الشباب وارتفاع حالات الانتحار وتزايد الشكاوي المقدمة بحق المراكز الادارية الامنية. (†) وبعد البحث والقرائة في الاسباب فقد تبين بان السبب الرئيسي في تراجع الديمقراطية في تلك الفترة يعود الى ماشهده ذلك العام من انتخابات بلدية او نيابية ؛ اي انه كلما كانت هناك انتخابات انخفض مستوى الديمقراطية في الاردن وهذا بالطبع مخالف للوضع الطبيعي ويعتبر من المفارقات العجيبة والسبب في ذلك يعود الى عدم رضى غالبية الشعب عن نتائج هذه الانتخابات والتشكيك في نزاهتها.(‡)

اما بالنسبة لموريتانيا فلقد تم الاشارة لها والحديث عن اسباب تقدمها في وضع الديمقراطية نسبة الى الدول العربية وعن بعض الاشكاليات التي سببت التراجع في ديمقراطية هذه الدولة عند الحديث عن الدول الاكثر تقدماً .(أنظر صفحة 95)

(*) www.mopd.gov.jo/doc files/doc34/p1-7

وزارة التنمية السياسية 2009

(†) www.albosala.com/portals/files/general/130002307.doc

المركز الوطني لحقوق الانسان ، التقرير السنوي السابع للمركز الوطني لحقوق الانسان(أوضاع حقوق الانسان في المملكة الاردنية الهاشمية لعام 2010)

(‡) www.gcss.org/upload polling/292.doc

استطلاع الراي العام حول الديمقراطية في الاردن ، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية ، كانون الاول ديسمبر 2010 .

وبالتطرق الى وضع الديمقراطية في سلطنة عُمان فان اسباب التقدم في وضع الديمقراطية توصية السلطان (قابوس بن سعيد) لمجلس الشورى بتوسعة صلاحيات جهاز الرقابة لتشمل الجوانب المالية والادارية للدولة واقتراح تعديل القوانين النافذة ومنح حق استجواب وزراء الخدمات والاعلان عن تشكيل لجنة مستقلة للانتخابات على راسها احد نواب المحكمة، اما عن اسباب التراجع في وضع الديمقراطية فيعود الى البطئ في اشراك المرأة العُمانية في التفاعل مع مؤسسات الدولة والترشح لأنتخابات مجلس الشورى اضافة الى الوقت الذي تحتاجه بعض القوانين التي تتعارض مع مفهوم الشورى والديمقراطية للتناسب مع الوضع الجديد. (*)

وبالانتقال الى الجمهورية الليبية والبحث في اسباب تقدم الديمقراطية ثم تراجعها في فترة الدراسة نجد اسباب التقدم كانت تعود الى سياسة الانفتاح على مجموعة الدول الغربية بعد سنوات من المقاطعة تفاوت محتواها من المقاطعة الشاملة والحصار الى المقاطعة الانتقائية ومستوى التمثيل الدبلوماسي اضافة الى الغاء كل القوانين الى لا تتلائم مع حقوق الانسان، والقيام بسن دستور للبلاد من خلال مؤتمر وطني عام من اجل التغيير الوطني الديمقراطي مبني على :

أ)) الفصل بين السلطات وتأمين سيادة القانون واستقلال القضاء

ب)) الضمان التام لحرية الراي والتعبير والاعتراف بالاخر .

ج)) الاعتراف الكلي بمبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات تعددية حرة .

(*) www.wa-gulf.com/vb/showthread.php
مركز وهج الخليج ، قراءة في الديمقراطية العمانية (الانجازات والتطلعات)

اما عن اسباب تراجع وضع الديمقراطية فيها فتعود الى فشل الاسلوب المتبع للديمقراطية من خلال المؤتمرات الشعبية وهي العامود الفقري لسلطة الشعب في تمكين الناس من ان كل شخص منهم يشارك في سياسة بلاده ويقول رأيه بشكل حر وديمقراطي اضافة الى ظهور بعض الانتهاكات للحياة العامة والحريات المدنية مثل : اطلاق النار عشوائياً على مظاهرات سلمية ومصرح بها(*).

اما بالنظر الى دولة الامارات فنجد انها قد ركزت على بناء نموذج للتنمية الاقتصادية يقوم على الاندماج التام في الاقتصاد العالمي مستفيدة في ذلك من ثرواتها النفطية ومن موقعها الاستراتيجي الذي نجحت الى حد كبير في توظيفه ليكون مركزاً لصناعة الخدمات الاقتصادية اللازمة والمطلوبة لحركة التجارة الدولية وذلك على اساس ان هذا النموذج الاقتصادي اضافة الى النموذج الاداري الحكومي المتميز يساعدان على تحول متدرج يبني من خلال الاستجابة للتطورات الطبيعية الناتجة عن النتائج التي يتم تحقيقها من خلال نموذج التنمية الادارية . وقد اتبعت دولة الامارات نموذج الاقتصاد المفتوح الذي يتفاعل مع جميع المتغيرات من حوله وهذا بالتالي يجعل هذه الدولة عرضةً للتأثير السلبي الذي قد يحدث احياناً نتيجة هذه السياسة وما قد ينشأ عنها من اختلالات قد تؤثر على بنية النظام السياسي وبالتالي تؤثر على وضع الديمقراطية بالاتجاه السلبي.. (†)

(*) Libyahttp://anhri.net

الرابطة الليبية لحقوق الانسان ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان 2006

(†) http://democracy.ahram.org.eg/ui/frant/innerf

التحول الديمقراطي في دول الخليج

بالانتقال الى الدول العربية التي حققت تراجع ثم تقدم في وضع الديمقراطية خلال فترة الدراسةوهي ثلاثة دول (لبنان ، البحرين ، سوريا) والحديث عن هذه الدول مع ذكر الاسباب التي ادت الى هذا التراجع ثم التقدم .

فالنسبة الى اسباب تراجع الديمقراطية في لبنان فهي تعود الى اعادة انتخاب الرئيس أيميل لحّود متعدياً القوانين الدولية مثل قرار مجلس الامن الدولي رقم 1559 اضافة الى اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري وما تبع ذلك من احداث اخلت بالمنظومة السياسية والامنية في لبنان وعملت على تقسيم النخبة السياسية الى معسكرين سمي الاول بـــ (14أذار) والثاني بـــ (8أذار) . بينما تعود اسباب تقدم الديمقراطية في لبنان الى اتفاق الدوحة ما بين الطوائف اللبنانية المختلفة الذي سهل انتخاب قائد الجيش ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية وتأليف حكومة وحدة وطنية اضافة الى القيام بأجراء انتخابات نيابية حرة في العام 2009 وكانت هذه المرة الاولى التي تجرى فيها الانتخابات النيابية بيوم واحد(*).

اما بالنسبة لدولة البحرين فتعود اسباب التراجع فيها الى انخفاض درجة الحريات العامة وحكم القانون وانخفاض درجة حماية الاملاك اذ يتم الاستيلاء على الاراضي في الوقت الذي تزداد فيه اسعار الاراضي ويزداد عدد الفقراء لارتفاع اسعار الاراضي وعدم قدرتهم على استملاكها . لكن تعود اسباب التقدم الديمقراطي في البحرين الى تحسن وضع الشفافية والمسائلة العامة واتباع اجراءات موحدة في منح الجنسية لجميع الاشخاص ووضع حد للتميز الذي يمارس لصالح الافراد الذين يشغلون مناصب محددة في اجهزة الامن. (†)

(*) لبنان ويكيبيديا لبنان الطائف بحاجة الى الاصلاح (مبادرة الاصلاح العربي)

(†) http://www.alwasatnews.com/2772/news/read/394
(مريم هلوس) ، البحرين تشهد ركوداً في الديمقراطية ، العدد 2772 ، الجمعة 9 ابريل 2010

وبالنظر الى جمهورية سوريا فنجد ان اسباب التراجع الديمقراطي فيها يعود الى ان سوريا لا تمتلك نظاماً سياسياً تعددياً او تنافسياً بل يمارس حزب البعث السيطرة على جميع جوانب الحكومة وتمارس رقابة مشددة على المجتمع حيث ان الدستور ينص على ان حزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة بينما التقدم في الديمقراطية فيها يعود الى بعض الاصلاحات التي حاول الرئيس بشار الاسد ادخالها الى حيز الوجود بعد استلامه الحكم في سوريا، مثل اطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين، ايجاد متسع من الحرية للتعبير عن حرية الرأي، المحاولة لبناء علاقات دولية استراتيجية مع العديد من الدول وذلك على الرغم من محاولة حزب البعث بأستمراره بالقبضة الامنية التي يمارسها والده الرئيس الراحل حافظ الاسد.(*)

لا بد لنا ايضاً للاشارة الى الدول التي حققت تقدم في كامل فترة الدراسة ودراسة اسباب ذلك من خلال معرفة ماهية بنية النظام السياسي في هاتين الدولتين وهما الجزائر وقطر .

بالنسبة للجزائر فتعزى اسباب تقدم الديمقراطية فيها الى عدة اسباب على رأسها التقليل من صلاحيات المؤسسة العسكرية التي كانت تعتبر نفسها وصية على هذا التحول خدمةً لمصالحها وحفاظاً على امتيازاتها والعمل على تطوير الجهاز القضائي الذي كان يشكل عرقلة قوية بأعتباره جهازاً مشلولاً وغير قادر على اصدار الاحكام بالاضافة الى انهاء الدولة لسياسة التهميش التي كانت تمارسها بحق سكان منطقة القبائل والعمل على دمجهم بالمجتمع الجزائري ومنحهم الامتيازات التي يستحقونها. (†)

(*) http://demokratiaweb.org/drupal/content
الديمقراطية، الدراسات المقارنة في الحرية

(†) http://www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf
التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ص 14 – ص 22 .

بالانتقال الى دولة قطر فان اسباب التقدم الديمقراطي فيها يعود الى النجاح العظيم في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والتعليمية والتنموية، حيث تشير الاحصاءات الى ان الاقتصاد حقق معدل نمو سنوي بلغ (15.7) كمعدل متوسط خلال الفترة 2006–2010 وهي مؤشرات تدل على ان قطر لو نجحت في تحقيق المعادلة والتوفيق بين تطبيق منهجية الديمقراطية والمسيرة الاقتصادية ستتحول الى نموذج عالمي متفرد وليس اقليمي وعربي وخليجي حصراً ويعود ايضاً الى البيئة السياسية التي تعد لها دولة قطر والتي تقوم على قيم الحوار والتسامح والعدالة واحترام قواعد المشاركة وتكافؤ الفرص والمساواة واحترام اللعبة السياسية وحق الاختلاف والتناوب على السلطة والكرسي من خلال صناديق الاقتراع وقبول الراي المخالف تمهيداً للوصول الى الانتخابات التشريعية في قطر عام 2013. (*)

هناك دولة واحدة فقط حققت ثباتاً في الديمقراطية طيلة فترة الدراسة وهي دولة الكويت حيث شهدت الكويت اجراء 12 انتخاباً من الاستقلال عام 1961 كان اولها انتخاب المجلس التأسيسي الذي تولى وضع الدستور وعاقبته منذ العام 1963 انتخابات مجالس الامة في فصولها التشريعية الاحدى عشر وحتى اجراء انتخاب مجلس الامة في العام 2006 ، هذا الى جانب العديد من الانتخابات البلدية وكذلك انتخابات المجلس الوطني غير الدستوري في العام 1990 حيث يوجد في الكويت حد ادنى ملحوظ من المبادئ والقيم الديمقراطية حيث تؤكد النصوص الدستورية ان نظام الحكم ديمقراطي الى جانب ما كفله من حريات وما نظمه من آليات ومؤسسات تحقق درجة من المشاركة الشعبية ، كما تكفل نصوص الدستور مبدأ تداول السلطة التشريعية عبر انتخابات دورية وتوجب ان يسبق تعيين رئيس مجلس الوزراء قيام الامير

(*) http://algaberzoon.blogspot.com/2011
جريدة الشرق ، بداية الطريق نحو المسار الديمقراطي 2011/11/3

بإجراء المشاروات التقليدية كما تتمتع السلطة القضائية في الكويت بدرجة عالية من الاستقلالية حيث ينص الدستور على انه لا سلطان لاي جهة على القاضي في قضائه . كل هذه الاسباب وغيرها ادت الى نوع من الاستقرار والثبات في ممارسة الديمقراطية في هذه الدولة ، حيث انه ونتيجة الارث الديمقراطية المتراكم اصبح هناك نضجاً سياسياً لدى معظم فئات الشعب على الوضع الديمقراطي السائد والتعامل مع الحكومات المتعاقبة في هذا الايطار. (*)

الم

المطلب الثالث: مؤشر الفشل (Fragility Index)

يعزى هذا المؤشر الى قياس وضع الدولة ومكانتها بالنسبة للدول الاخرى من خلال نقاط محددة تعرف بنقاط الفاعلية ونقاط الشرعية وفق المعادلة التالية :

(مؤشر الفشل = نقاط الفعالية + نقاط الشرعية)

(Fragility Index=Effectivness score+Legitimancy score)

وقد تم تقديم هذا المؤشر من قبل :

Global Rebort on conflict،Governance،and State Fragility2007 (†)

ولفهم هذا المؤشر بشكل ادق واوضح لا بد لنا من معرفة ماذا تعني نقاط الفعالية ونقاط الشرعية وللاختصار سوف نتعرف على كل منهما من خلال المعادلة الخاصة به حيث ان :

(*) http://www.achr.nu/art219.htm

اللجنة العربية لحقوق الانسان ، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية 2007/8/18

(†) **Monty G.marshall،Benjamin R.cole،conflict،Governance،and State Fragility،Global Report2011،Center For Systemic Peace،Vienna،USA،p18_36**

- نقاط الفعالية = فعالية الامن + فعالية السياسة + فعالية الاقتصاد + الفعالية الاجتماعية .

مع التنويه بأن مجموع النقاط القصوى التي يمكن تحقيقها في نقاط الفعالية هي 13 نقطة وهي اكبر عدد من النقاط يمكن تحقيقه .

- نقاط الشرعية = شرعية الامن + شرعية السياسة + شرعية الاقتصاد + الشرعية الاجتماعية . مع التنويه ايضاً بأن مجموع النقاط القصوى التي يمكن تحقيقها في هذه النقاط هي 12 نقطة وهي اكبر عدد من النقاط يمكن تحقيقه في نقاط الشرعية ، اي ان اقصى نقطه يمكن الوصول اليها هي 25 نقطه وهي مجموع نقاط (الشرعية + الفعالية) ، وكلما كانت نقاط الدولة قريبة من ال25 كلما وضع الدولة اسوأ. (*)

ولمعرفة مدى ارتباط هذا المؤشر ببنية النظام السياسي لاي دولة لابد لنا من استرجاع تعريف بنية النظام السياسي وكيفية قياسها من خلال مؤشر الديمقراطية الذي كان يعنى ببعد واحد فقط من ابعاد بنية هذا النظام وهو وضع الديمقراطية في الدول المعنية ، اما مؤشر الفشل فـأنه يتطرق لاكثر من بعد من الابعاد التي تخص بنية النظام وهي (البعد السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الامني) .

وكما رأينا في المعادلة التي تم طرحها سابقاً ، ولاحقاً سوف نتعرف على هذا في جميع الدول العربية التي قمنا بدراسة مؤشر الديمقراطية فيها سابقاً وبيان مدى التوافق والاختلاف ما بين هذين المؤشرين (مؤشر الفشل ومؤشر الديقراطية) .

(*) Monty G.marshall-Benjamin R.cole-conflict-Governance-and State Fragility-Global Report2011-Center For Systemic Peace-Vienna-USA-p18_36

دراسة الدول العربية من خلال مؤشر الفشل :

بعد ان قمنا بتوضيح كيفية احتساب مؤشر الفشل وشرح ما الذي يعينه هذا المؤشر سوف نقوم بتطبيق هذا المؤشر على الدول العربية لمعرفة اوضاعها وبالتالي انعكاس ذلك على بنية النظام السياسي فيها وقد قمنا بذلك مفصل من خلال الملحق رقم (22) والذي يوضح النقاط التي حصلت عليها كل دولة والترتيب بشكل تصاعدي من الاسوأ الى الافضل وفق النقاط الحاصلة عليها هذه الدول .كما قمنا ايضاً في هذا الملحق بالتطرق لوضع الدولة من خلال النزاعات المسلحة التي تمت فيها في الفترة الاخيرة من خلال وضع كلمة (حرب مقابل الدولة او اي نزاع تم فيها آخر خمس سنوات بوضع اشارة (*) امام الدولة او ان هذا النزاع تم في اخر عشرين سنة واشرنا بذلك بوضع اشارة (X). (*)

كما تطرقنا لنوعية الحكم السائدة في هذه الدول من خلال الاشارة بكلمة (ديمقراطي) مقابل الدول التي يكون فيها النظام السائد هو نظام ديمقراطي، وكلمة (اوتوقراطي) في الدول التي يكون فيها النظام السائد فيه نوع من السلطوية والبيروقراطية .اما اشارة (_) فقد وضعت امام الدول التي يكون فيها نظام الحكم غير محدد بشكل دقيق من قبل الجهة التي اصدرت هذا المؤشر.

وبالرجوع الى مؤشر الفشل لدى الدول العربية نجد بانه وكا هو موضح في ملحق رقم (22) السودان ثم العراق ثم موريتانيا حتى نصل الى دولة الامارات التي حققت اقل النقاط 3 نقاط. وبالتالي فأن هذه الدولة فيها افضل الاوضاع من الناحية (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية). (†)

(*) Monty G.marshall،Benjamin R.cole،conflict،Governance،and State Fragilitity،Global Report2011،p37

(†) انظر الملحق رقم (22)

اما الان سنتطرف لموضوع بنية النظام السياسي في الدول العربية من خلال عقد مقارنة ما بين مؤشر الديمقراطية وما بين مؤشر الفشل وحتى نقوم بذلك لابد لنا من العودة الى الملحق (14) والذي يبين وضع الديقراطية في الدول العربية لعام 2010 ومقارنته بالملحق رقم (22) الذي يبين مؤشر الفشل فيها .وبعد الاطلاع على الملحقين المذكورين (14.22) ودراسة اوضاع جميع هذه الدول في هذين المؤشرين توصلنا للنتائج التالية :

أولاً : هناك بعض الدول التي حققت مراتب متقدمة في مؤشر الديمقراطية ومؤشر الفشل معاً مثل (دولة لبنان ودولة الكويت) وهذا بالطبع يدلل على ان بنية النظام السياسي في هاتين الدولتين جيدة جداً من جميع الاوضاع (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) او حتى في مجال الديمقراطية .

ثانياً : بعض الدول حققت مراتب متقدمة في مؤشر الديمقراطية ومراتب متاخرة في مؤشرالفشل مثل العراق وموريتانيا وهذا يدلل على ان الاوضاع العامة في هاتين الدولتين سيئة ولاسباب مختلفة نذكر منها الاحتلال في العراق وعدم استقرار نظام الحكم في موريتانيا ولكنها في نفس الوقت حققت درجة عالية في مؤشر الديمقراطية وذلك بسبب اجراء انتخابات حرة ونزيهة في هاتين الدولتين بالرغم من سوء الاوضاع السائدة فيها .

ثالثاً : هنالك دول حققت دول مراتب متقدمة في مؤشر الفشل ومراتب متأخرة في مؤشر الديمقراطية مثل دولة الامارات والبحرين ودول الخليج بشكل عام وهذا يدلل على ان الاوضاع في هذه الدول سواء كانت (اجتماعية او اقتصادية او سياسية) بحالة ممتازة والسبب يعود الى ان هذه الدول دول نفطية وتستغل ارادات وعوائد النفط في مشاريع التنمية في هذه الدول، اما بالنسبة لوضع الديمقراطية فيها فهي حققت مراتب متأخرة والسبب في ذلك كما هو

معروف عن أنظمة الحكم في هذه الدول بأنها محصورة بعائلة مالكة واحدة ولا يوجد فيها بالتالي اي تداول للسلطة .

رابعاً : الفئة الاخيرة من الدول العربية وهي اسوأ فئة لم تحقق مراتب متقدمة لا في مؤشر الفشل ولا حتى في مؤشر الديمقراطية مثل السودان واليمن حيث انه هذه الدول تعاني من اوضاع غايةً في الصعوبة نتيجة النزاعات الداخلية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة وتؤدي الى تراجعه بشكل ملحوظ ، وحتى وضع الديمقراطية فيها لا يعتبر بأفضل من مؤشر الفشل حيث ان هذه الدول لم تجرى فيها اي انتخابات على سبيل المثال ويوجد فيها قيود على الحريات والحياة المدنية .

وفي النهاية وتعليقاً على النتائج التي تم التوصل اليها نجد بأن مؤشر الفشل يعمل على قياس بنية النظام السياسي بشكل اوسع واشمل من مؤشر الديمقراطية الذي يقتصر على توضيح الحالة السائدة في الدول العربية بمواضيع الانتخابات والحريات بينما مؤشر الفشل يبين حالة الدولة من كافة الجوانب منها السياسية والتي يعد وضع الديمقراطية منها وبالتالي من وجهة نظري الشخصية فأن هذين المؤشرين يعتبران مكملان لبعضهما ولا يمكن معرفة بنية النظام السياسي في دولة ما بشكل دقيق وواضح الا من خلال معرفة هذين المؤشرين في تلك الدولة .

الفصـل الثالث

العلاقة ما بين بنية النظام السياسي والعولمة في الدول لعربية

الفصل الثالث

العلاقة ما بين بنية النظام السياسي والعولمة في الدول لعربية

مقدمة:

قبل البدء في هذا الفصل وهو الفصل الثالث والأخير من فصول الدراسة والـذي هـو عبارة عن ربط ما بين نتائج الفصل الأول المتعلق بالعولمة ونتائج الفصل الثاني الخاص ببنيـة النظام السياسي والديمقراطية في الدول العربية؛ لابد لنا من الإشارة وبشكل سريع إلى ما قمنا به خلال الفصلين الأول والثاني حتى يتم ربطهما في الفصل الثالث واسـتخلاص النتـائج بـشكل واضح ودقيق.

وبالعودة إلى ما قمنا به خلال الفصل الأول نجد بأن البداية كانت عبارة عـن تعريـف لمفهوم العولمة (لغةً واصطلاحاً، وجوداً وإدراكاً، عمليةً وظاهرةً) حتى استطاع القارئ الإلمـام بجميع مفاهيم العولمة وما تعنيه هذه الكلمة من معاني ثم انتقلنا إلى التعرف على أبعاد العولمـة المختلف من خلال جوانبها (السياسية، الاقتصادية، الثقافية) وقمنا بشرح هذه الأبعاد وما تعنيـه كل منها.

وبعد ذلك انتقلنا إلى موضوع غاية في الأهمية وهو مؤشرات العولمة وطريقة قياسـها من خلال مقياسي (كيرني وكوف) وبينا الفروق الطفيفة ما بين هذين المقياسين في احتساب هذه المؤشرات التي من أهمها هي دمج مقياس كوف لمؤشرين من المؤشرات هما (الارتباط الفردي والارتباط التكنولوجي) الموجودين لدى مقياس كيرني بمؤشر واحد (المؤشر الاجتماعي) وذلك تسهيلاً لحساب المؤشرات الرئيسية والفرعية ومن الفروق الأخرى هي الوزن النسبي لكل مؤشر من هذه المؤشرات وكما هو مبين في الفصل الأول.

وبعدها قمنا باحتساب مؤشرات العولمة الرئيسية والفرعية (وفق نظام كوف) لكل دولة من الدول العربية وخلال فترة الدراسة كاملة وكما هو مبين بالملاحق المرفقة والتي تحمل الأرقام (1-11)، ومن خلال هذه القيم التي تم احتسابها تبين لنا بان المؤشر الرئيسي الأكثر تأثيراً على العولمة في الدول العربية وخلال فترة الدراسة كاملة هو المؤشر السياسي أما المؤشر الأقل تأثيراً فكان المؤشر الاجتماعي، ثم قمنا بدراسة الاتجاه الكلي لمؤشر العولمة في الدول العربية وانتهينا إلى جدول وضحنا فيه اتجاه العولمة الكلي في كل الدول العربية وهل حصل في هذه الدولة تقدم أو تراجع و ثبات خلال فترة الدراسة.

ثم انتقلنا إلى الفصل الثاني والذي يختص ببنية النظام السياسي في الدول العربية حيث قمنا بتعريف هذه البنية بشكل عام ومن الناحية النظرية وبعدها خصصنا ذلك للدول العربية وطبيعة بنية النظام السياسي فيها ومن ثم تطرقنا لتقييم النظام السياسي وأثره على العولمة من خلال النموذج المشهور للعالم (ديفيد استون) نموذج المدخلات والمخرجات (Input – Out-put) وبعد ذلك وضحنا كيفية عمل النظام السياسي وقياس ديمقراطية هذا النظام مع التطرق لأشكال الأنظمة السياسية وأنواعها على مستوى العالم ككل وبخاصة في الدول العربية ثم انتقلنا إلى الموضوع الأهم في هذا الفصل وهو مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية وطريقة حسابها، حيث أن هذه المؤشرات هي عبارة عن ستين مؤشر موزعة في خمس مجموعات هي (العملية الانتخابية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية)، وبعدها قمنا بدراسة مقارنة لمؤشرات الديمقراطية في الدول العربية من سنة 2006 إلى سنة 2010 مروراً بسنة 2008 حيث أن هذه المؤشرات تم احتسابها في هذه الأعوام المذكورة وبناءً على ذلك تعرفنا على وضع الديمقراطية في الدول العربية بشكل متكامل بناءً على النتائج المذكورة سابقاً،

حيث تمّ تقسيم الدول العربية نسبة إلى وضع الديمقراطية إلى خمسة مجموعات، كل مجموعة تتسم بسمة معينة أو عدة سمات.

وفي نهاية الفصل تعرفنا على مؤشر يبين بنية المجتمع في الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وهو ما يعرف باسم مؤشر الفشل (Fragility Index) وقمت بإعداد جدول يبين أوضاع الدول العربية من خلال هذا المؤشر وبشكل مفصل.

أما في هذا الفصل (الفصل الثالث) فسوف أقوم بالربط ما بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الديمقراطية وعمل تحليل إحصائي للنتائج وذلك من خلال استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة بين هذه المؤشرات إن وجدت، حيث أن فرضية الدراسة التي تمّ اعتمادها تقول "بأنه هناك علاقة بين بنية النظام السياسي في الدولة وبين درجة العولمة فيها في الدول العربية" مع بيان بأن المتغير المستقل هو (بنية النظام السياسي) والمتغير التابع هو (العولمة).

وبعد ذلك سأستعرض بعض الدراسات السابقة التي قامت بتناول هذا الموضوع وهو العلاقة ما بين الديمقراطية والعولمة والنتائج التي تم التوصل لها في هذه الدراسات ومقارنتها بالنتائج التي سأتوصل لها في دراستي هذه إنشاء الله.

المبحث الأول

عرض النتائج

اختبار الفرضية

يشتمل هذا الفصل على تحليل بيانات الدراسة التي تتعلق ببنية النظام السياسي وعلاقتها بمؤشرات العولمة في الدول العربية، والتحقق من فرضية الدراسة الرئيسية وهي:

هناك علاقة بين بنية النظام السياسي والعولمة في الدول العربية.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية السابقة للدراسة تم حصر البيانات التي تدل على مؤشرات العولمة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، والمؤشرات التي تدل على البنية السياسية (العملية الانتخابية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية) في الفترة (2006– 2010)، وحساب مصفوفة معاملات الارتباط (بيرسون) بين متغيرات البنية السياسية ومتغيرات العولمة، وتطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وفيما يلي عرض النتائج عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

جدول (33)

مصفوفة معاملات الارتباط بين مؤشرات العولمة ومؤشرات البنية السياسية في الدول العربية

	المتغيرات	مؤشرات العولمة: العولمة السياسية	العولمة الاجتماعية	العولمة الاقتصادية	العولمة كلي
مؤشرات البنية السياسية	العملية الانتخابية	−0.276*	0.03	−0.014	−0.260
	أداء الحكومة	0.150	0.494*	0.271	0.519*
	المشاركة السياسية	−0.348*	−0.093	−0.113	−0.414*
	الثقافة السياسية	0.128	0.026	−0.242	0.049
	الحريات المدنية	0.026	0.179	0.151	0.084
	البنية السياسية ككل	−0.201	0.118	0.014	−0.145

يظهر من الجدول (33) ما يلي:

- وجود علاقة **سلبية** ذات دلالة إحصائية بين العملية الانتخابية والعولمة السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.276-) وهو دال إحصائيا، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين العولمة السياسية والعملية الانتخابية، بمعنى كلما زادت المشاركة السياسية نقصت العولمة السياسية في الدول العربية.
- وجود علاقة **سلبية** وذات دلالة إحصائية بين المشاركة السياسية وكل من العولمة السياسية والعولمة ككل، حيث بلغ معامل الارتباط بين العولمة السياسية والمشاركة السياسية (0.348-) وهو دال إحصائياً، كما بلغ معامل الارتباط بين المشاركة السياسية والعولمة ككل (0.414-) وبدلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أنه كلما زادت المشاركة السياسية نقصت العولمة السياسية أو العولمة بمختلف جوانبها في الدول العربية.
- وجود علاقة **موجبة** وذات دلالة إحصائية بين أداء الحكومة والعولمة الاجتماعية ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.494) وبدلالة إحصائية، كذلك وجود علاقة **موجبة** وذات دلالة إحصائية بين أداء الحكومة والعولمة ككل، حيث بلغ معامل الارتباط (0.519) وهذا يشير إلى أنه كلما زاد أداء الحكومة زادت العولمة الاجتماعية، والعولمة ككل. علما بأن علاقة أداء الحكومة مع باقي مؤشرات العولمة موجبة ولكن غير دالة إحصائياً.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البنية السياسية الأخرى ومؤشرات العولمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، علما بأن معامل الارتباط بين البنية السياسية ككل والعولمة السياسية سالب، ومعاملات الارتباط بين العولمة الاقتصادية وكل من العملية الانتخابية والمشاركة السياسية والبنية السياسية ككل كانت سالبة أيضاً ولكن لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية السياسية ككل والعولمة ككل، مع العلم بأن معامل الارتباط سالب بمعنى كلما زادت البنية السياسية في الدول العربية نقصت العولمة.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الثقافة السياسية والحريات المدنية مع العولمة ككل، علماً بأن معاملات الارتباط كانت موجبة.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العملية الانتخابية والعولمة ككل، مع العلم بأن معامل الارتباط سالب بمعنى كلما زادت العملية الانتخابية نقصت العولمة في الدول العربية.

وفيما يلي عرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية ، والبنية السياسية ككل مع كل مؤشر من مؤشرات العولمة.

أولاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة الاقتصادية:

جدول (34) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة الاقتصادية

المتغير	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية (*P*)	قيمة بيتا (ß)	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية(*P*)
العملية الانتخابية	0,254-	0,80	0,056-	0,36	0,13	0,881	0,50
أداء الحكومة	0,698	0,49	0,172				
المشاركة السياسية	0,945-	0,35	0,205-				
الثقافة السياسية	1,005-	0,32	0,224-				
الحريات المدنية	0,213	0,83	0,046				

- اختبار (t): لقياس (الدلالة الإحصائية لتأثير كل متغير مستقل على حدا مع التابع).
- اختبار (F): لقياس الدلالة الإحصائية لتأثير جميع المتغيرات المستقلة (مجتمعة) على التابع.
- بيتا (ß): تقيس نسبة تأثير كل متغير مستقل على حدا مع التابع.
- لاختبار (R): يقيس معامل ارتباط جميع المتغيرات المستقلة (مجتمعة) مع التابع.
- (R^2) : تقيس قوة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة (مجتمعة) مع التابع، وهي قيمة تنبؤية أو تفسيرية تعمل على التنبؤ أو تفسير التغير (في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل).
- الدلالة الإحصائية (P): مؤشر للحكم (معيار) على وجود تأثير أو علاقة لاتخاذ قرار يعتمد عليه بشأن التأثير أو العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

يظهر من الجدول (34) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي (R =0.36)، كما بلغت قيمة (R^2) (0.13) وهي تمثل قوة تأثير مؤشرات البنية السياسية على العولمة الاقتصادية، وبلغت قيمة (F) (0.881) وبدلالة إحصائية (0.50) وهذا يدل على أن درجة تأثير مؤشرات البنية السياسية مجتمعة على العولمة الاقتصادية غير دالة إحصائياً ، وقد توافقت نسب التأثير المتعلقة بقيم بيتا (ß) مع هذه النتائج.

أما بالنسبة لتأثير كل مؤشر من مؤشرات البنية السياسية على العولمة الاقتصادية فقد أظهرت النتائج أن تأثير العملية الانتخابية والمشاركة السياسية والثقافة السياسية سالبة على العولمة الاقتصادية حيث بلغت قيم (t) والدلالة الإحصائية (*P= 0.80* -0.254) (*P = 0.35* – 0,945) (*P = 32* –1.005) على التوالي، ولم يصل التأثير إلى مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

كما أظهرت النتائج أن تأثير أداء الحكومة، والحريات المدنية على العولمة الاقتصادية موجب حيث بلغت قيم (t) والدلالة الإحصائية(*P*) (*P=0.49* 0.698) (*P=0.83* 0.213) على التوالي، ولم يصل التأثير إلى مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة الاجتماعية:

جدول (35) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة الاجتماعية

المتغير	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية(P)	قيمة بيتا (ß)	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية(P)
العملية الانتخابية	0,483	0,63	0,13	0,532	0,28	3,946	0,00
أداء الحكومة	3,523	0.00	0,52				
المشاركة السياسية	-0,604	0,55	0,16-				
الثقافة السياسية	1,400	0,16	0,18				
الحريات المدنية	0,014	0,98	0,002				

يظهر من الجدول (35) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ 0.05) بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة الاجتماعية، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي (R =0.532)، كما بلغت قيمة (R^2) (0.28) وهي تمثل قوة تأثير مؤشرات البنية السياسية على العولمة الاجتماعية، وبلغت قيمة (F) (3.946) وبدلالة إحصائية (0.00) وهذا يدل على أن درجة تأثير مؤشرات البنية السياسية على العولمة الاجتماعية دالة إحصائياً، وبالتالي يوجد علاقة واضحة بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة الاجتماعية.

أما بالنسبة لتأثير كل مؤشر من مؤشرات البنية السياسية على العولمة الاجتماعية فقد أظهرت النتائج أن تأثير المشاركة السياسية سالب على العولمة الاجتماعية حيث بلغت قيم (t) والدلالة الإحصائية (*P=0.55* -0.604) ولكن يصل للتأثير إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

كما أظهرت النتائج أن تأثير العملية الانتخابية وأداء الحكومة، والثقافة السياسية والحريات المدنية على العولمة الاجتماعية موجب حيث بلغت قيم (t) والدلالة الإحصائية(*P=0.63* 0.483)

على التوالي، ولم يصل التأثير إلى (3.523 *P=0.00*) (1.400 *P=0.16*) (0.014 *P= 0.98*) مستوى الدلالة الإحصائية.

وقد توافقت نسب التأثير التي تمثل قيم بيتا (ß) مع هذه النتائج، حيث أبرزت نسبة تأثير أداء الحكومة على العولمة الاجتماعية وبلغت (52%) وهي موجبة، ونسبة تأثير سالبة للمشاركة السياسية (16%−).

ثالثاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة السياسية:

جدول (36) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة السياسية

المتغير	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية(*P*)	قيمة بيتا (ß)	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية(*P*)
العملية الانتخابية	0,492-	0,62	0,13-	0,470	0,22	2,899	0,02
أداء الحكومة	0,077	0,93	0,01				
المشاركة السياسية	1,558-	0,12	0,43-				
الثقافة السياسية	1,303	0.19	0,17				
الحريات المدنية	2,037	0,04	0,35				

يظهر من الجدول (36) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة السياسية، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي (R =0.47)، كما بلغت قيمة (R^2) (0.22) وهي تمثل قوة تأثير مؤشرات البنية السياسية على العولمة السياسية، وبلغت قيمة (F) (1.899) وبدلالة إحصائية (0.02) وهذا يدل على أن درجة تأثير مؤشرات البنية السياسية مجتمعة على العولمة السياسية دالة إحصائياً.

أما بالنسبة لتأثير كل مؤشر من مؤشرات البنية السياسية على العولمة السياسية فقد أظهرت النتائج أن تأثير العملية الانتخابية والمشاركة السياسية سالبة على العولمة السياسية حيث

بلغت قيم (t) والدلالة الإحصائية (*P= 0.62* -0.492) (*P = 0.12* -1.558) على التوالي، ولكن لم يصل مستوى التأثير إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

كما أظهرت النتائج أن تأثير أداء الحكومة، والثقافة السياسية والحريات المدنية على العولمة السياسية **موجب** حيث بلغت قيم (t) والدلالة الإحصائية (*P=0. 93* 0.077) (*P=0.19* 1,303) (2.037 P= 0.04) على التوالي، ولم يصل التأثير إلى مستوى الدلالة الإحصائية لمتغيري أداء الحكومة والثقافة السياسية، ولكن التأثير كان دال إحصائياً لدى الحريات المدنية.

وقد توافقت نسب التأثير التي تمثل قيم بيتا (ß) مع هذه النتائج، حيث أبرزت نسبة تأثير **موجبة** للحريات المدنية على العولمة السياسية وبلغت (35%)، وأبرزت نسبة تأثير **سالبة** للمشاركة السياسية على العولمة السياسية وبلغت (43%-).

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة ككل:

جدول (37) نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمؤشرات البنية السياسية على العولمة ككل

المتغير	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية(*P*)	قيمة بيتا (ß)	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية(*P*)
العملية الانتخابية	0,084-	0,93	0,020-	0,663	0,43	7,995	0,00
أداء الحكومة	3,156	0,00	0,399				
المشاركة السياسية	2,020-	0,04	0,478-				
الثقافة السياسية	1,491	0,14	0,164				
الحريات المدنية	1,749	0,08	0,256				

يظهر من الجدول (37) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات البنية السياسية والعولمة ككل، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي (R =0.66)، كما بلغت قيمة (R^2) (0.43) وهي تمثل قوة تأثير مؤشرات البنية السياسية على العولمة ككل، وبلغت قيمة (F) (7.995) وبدلالة

إحصائية (0.00) وهذا يدل على أن درجة تأثير مؤشرات البنية السياسية مجتمعة على العولمة ككل دالة إحصائياً.

أما بالنسبة لتأثير كل مؤشر من مؤشرات البنية السياسية على العولمة ككل فقد أظهرت النتائج أن تأثير العملية الانتخابية والمشاركة السياسية سالبة على العولمة ككل حيث بلغت قــيم (t) والدلالة الإحصائية (*P= 0.93* -0.084) (*P = 0.04* –2.02) على التوالي، وبالتــالي فــان درجة تأثير المشاركة السياسية سالبة ودالة إحصائياً، أما درجة تأثير العملية الانتخابية لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

كما أظهرت النتائج أن تأثير أداء الحكومة، والثقافة السياسية والحريات المدنيــة علــى العولمة ككل **موجــب** حيــث بلغــت قــيم (t) والدلالــة الإحــصائية (*P=0.00* 3.156) (1,491*P=0.14*) (*P= 0.08* 1.749) على التوالي، وقد وصلت درجة التأثير إلــى مــستوى الدلالة الإحصائية لمتغير أداء الحكومة، ولكن التأثير كان غير دال إحــصائياً لــدى الحريــات المدنية والثقافة السياسية.

وقد توافقت نسب التأثير التي تمثل قيم بيتا (ß) مع هذه النتائج، حيث أبرزت نسبة تأثير **موجبة** لأداء الحكومة (39%) وللحريات المدنية (25%) على العولمة ككل، وأبــرزت نــسبة تأثير **سالبة** للمشاركة السياسية على العولمة ككل وبلغت (47%–).

المبحث الثاني

الخلفية النظرية لاختبار فرضية الدراسة والتحليل الإحصائي

العلاقة ما بين العولمة والديمقراطية تعتبر سؤال كلاسيكي تقليدي في مجال الاقتصاد السياسي العالمي:

من خلال البحث توصل علماء السياسة والاجتماع إلى وجود علاقة تبادلية طردية ما بين الديمقراطية (بنية النظام السياسي) والعولمة بمعنى أنه إذا زادت الديمقراطية زادت العولمة والعكس صحيح، إلا أن هذه العلاقة ليست بالضرورة أن تكون علاقة سببية واضحة ومباشرة وإنما تحتاج إلى فهم ودراسة أكثر لعدد من البيانات في عدد من الدول لفهمها بالشكل الصحيح.

ولتفسير هذه العلاقة ما بين العولمة الديمقراطية سوف أقوم بتوضيح ذلك وبالتدريج بالعلاقة السببية بينها؛ فكيف تؤدي العولمة إلى زيادة الديمقراطية؟!

من أهم مظاهر العولمة هو العولمة الاقتصادية، فالتجارة الحرة وتدفقات رأس المال من خلال تعزيز كفاءة الموارد وزيادة الدخول تؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي التحول إلى النظام الديمقراطي[*].

وفي الاتجاه الآخر كيف تؤدي الديمقراطية إلى زيادة العولمة؟!

ثبت أن الأنظمة الديمقراطية أكثر نضجاً وانفتاحاً من الناحية التجارية وبالتالي تشجيع إزالة القيود عن رأس المال وهذا يؤدي بطبيعة الحال إل زيادة العولمة عدا عن الشفافية الواضحة في النظام الديمقراطي التي تشجع وتحفز العولمة.

(*) David lchzarg, Barry Eichengreen, Democracy and Globalization National Bureau of economic research, Cambridge, Augst,2006,p5-p28

ولكن بالرغم من ذلك إلا أنّ هذه العلاقة التبادلية الطردية ما بين كل من الديمقراطيـة والعولمة لا تعتبر قاعدة ثابتة وإنما قد تختلف باختلاف المكان والزمان(*)؛ وخير دليل على ذلك دراستنا هذه التي تبحث العلاقة ما بين الديمقراطية (بنية النظام السياسي) والعولمة فـي الـدول العربية خلال عشرة سنوات، حيث أثبتت التحليل الإحصائي للبيانات التي قمنا بدراستها بوجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية ما بين الديمقراطية (بنية النظام السياسي) وما بين العولمة في الدول العربية خلال فترة الدراسة،إذ من الضروري إدراك أن النظام الديمقراطي له بنية أربـع من مجرد الأبعاد الشكلية المتعارف عليها كالانتخاب وتداول السلطة والمساءلة وغيرهـا، فقـد تتحقق هذه الجوانب من الناحية الشكلية دون تحققها من الناحية الموضوعية والفعليـة، كمـا أن الإرث التاريخي للمجتمع ونمط الثقافة السياسية والتركيبة الاجتماعية والأثنية قد تؤثر على البيئة الضرورية للديمقراطية، فحقوق الإنسان والجتمع المدني كمؤشرات لبيئة الديمقراطية والعولمـة تفتقدها المجتمعات العربية مما يجعل العلاقة بين الديمقراطية وتطور بنيـة النظـام الـسياسي والعولمة سلبية كما اتضح من دراستنا، وتشكل كل هذه العوامل عوامل وسيطة بـين المتغيـر المستقل (البنية) والمتغير التابع (العولمة).

ولتفسير هذه النتيجة التي توصلنا إليها لابد لنا من الاطلاع على بنية الأنظمة الـسياسية في الدول العربية وبنية السلطة السياسية في هذه الدول وبعض الأمور المتعلقة بها والتي كان لها التأثير المباشر والدور الأكبر في هذه النتائج.

بدايةً لابد لنا من العودة إلى الخلف قليلاً للتعرف على الأنظمة الـسياسية فـي الـدول العربية واختلافها باختلاف حصول هذه الدول على استقلالها بناءً عليه، يمكن تعـرف نـوعين للأنظمة السياسية في الدول العربية:

(*) المرجع السابق.

أولاً: النظم السياسية السلطوية:

وقد ظهرت هذه النظم في الدول التي لم يكن للمؤسسة العسكرية فيهـا دور سياسـي، وتسعى إلى الحفاظ على السلطة بوسائل إكراهية دون أن تعمل على بلورة رؤيا لتطور المجتمع والدولة(*)؟

حيث باتت الأنظمة السياسية العربية متشابهة إلى حد بعيد رغم توصيفها بين نظم ملكية أو جمهورية، وذلك بطرح تساؤلات منهجية حول مستقبل هذا النظام في عصر العولمة منها:

1- إن البنى الاقتصادية والاجتماعية القبلية والطائفية ساهمت في توليد الـنظم الـسياسية التسلطية العربية مما تعطي أهمية استثنائية لمقولات ابن خلدون عن العصبية والبـداوة وأطوار الدولة والعمران الحضري وتحول العصبية القبلية المتحالفة مع العصبية الدينية الى ملك، وبرز تشابه لدرجة التطابق في البنى السياسية العربية التي تولدت عنها أنظمة تسلطية تمارس الحكم على طريقة زعيم القبيلة المستبد وما زالت الشعوب العربية تعيش حالة فريدة من الفقر، الأمية، البطالة، وهو ما تؤكده جميع تقـارير التنميـة العربيـة الصادرة عن الأمم المتحدة.

2- ليس من شك بأن شرعية الدولة العربية ليست نتائج علاقة سليمة مع مواطنيها لأنهم لا يعاملون كمواطنين بل كرعايا لدولة تسلطية تجيد كل أنواع القمع ولا تقدم الحد الأدنـى من العدالة والمساواة والرعاية الاجتماعية.

(*) عبد الحي، وليد، وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 2.

3- صبغة المستبد هي التي سادت في الوطن العربي، وقد بدأت فردية عبر زعماء الأمير الحاكمة وشيوخ القبائل ثم تطورت إلى حكم عسكري عبر الانقلابات المتلاحقة في أكثر من بلد عربي.

4- أصبح شعار "تحديث النظام التسلطي" الهاجس الرئيسي لكل من تسلم السلطة في أي بلد عربي، فالنظام لا يحمي نفسه عبر ضمان الحقوق الفردية والجماهيرية، ونشر العدالة والمساواة، وروح المواطنة، والتنمية المستدامة بل بالقمع وحده.

5- نجح النظام التسلطي في السيطرة على مؤسسات المجتمع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، عبر مختلف وسائل الترغيب والترهيب، وإلحاقها قسرياً بأجهزة الدولة التسلطية كما نجح أحياناً في تهدئة العصبيات القبلية والطائفية الموروثة إبان مرحلة الاستقرار، ثم استفاد من تناقضاتها الكثيرة في زمن الأزمات الحادة. أمثلة عليها في الوطن العربي: مصر، سوريا، الأردن، اليمن، تونس، السعودية(*).

ثانياً: النظم السياسية الشمولية

ومن تعاريف الأنظمة الشمولية:

تعريف (حانة ارائدة) للشمولية: نوع من أنواع الأنظمة السياسية التي ظهرت في التاريخ المعاصر بهدف تنظيم الحياة الجماهيرية.

وحسب "كلود بولين": تسمح الأيدولوجيات الشمولية بوضع العقول وتعيقها في منبعها الحي عن كل تمرد ملغية فيها حتى إمكانية تبلور النية في ذلك(†).

(*) http://www.achr.nu/art b23.htm 2011

(†) http://Forum.univbiskra.net/index.php?topic=216

Hannah Arendt, Le systeme totalitaire. I edition

صفات النظام الشمولي:

حسب "كارل فريديرنج" هناك خمسة صفات أساسية للأنظمة الشمولية هي:

1- حزب وحيد، يراقب جهاز الدولة يديره رئيس ذوكاريزما خاصة.

2- أيدولوجية دولة تحتوي على أبعاد خارج حدودية وأممية.

3- جهاز بوليسي معد للإرهاب.

4- إدارة مركزية للاقتصاد.

5- احتكار وسائل الاتصال الجماهيرية(*).

وقد ظهرت هذه النظم في الدول التي كانت للمؤسسة العسكرية فيها دور كبير، وتسعى إلى إكراه المجتمع على تفعيل رؤيا وضعتها وترى ضرورة إقرار المجتمع بأنها هي الجهة الأنسب لتحقيق هذه الرؤيا وبضرورة مركزة هذه السلطة بيدها لتتمكن من حشد الطاقات لإنجاز المشروع أو الرؤيا(†).

وبطبيعة الحال ترتب على ذلك أن بناء الدولة استند إلى أدوات قسرية في النموذجين بهدف الحفاظ على الأمر الواقع في الدول والأنظمة السلطوية وإلى تحقيق الرؤيا في الدول والأنظمة الشمولية. أمثلة عليها في الوطن العربي: ليبيا، العراق، السودان.

وإذا نظرنا أيضاً إلى عملية التفاعل بين أركان النظام السياسي في الدول العربية نجد أنها تتسم بطغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وطغيان الحاكم على السلطة التنفيذية؛ واعتماد الأجهزة الأمنية والعسكرية لمعالجة الأزمات الحادة في الدولة والتجاوز المستمر للقانون من قبل السلطات المختلفة مع ضعف في المؤسسة القضائية.

(*) المرجع السابق.

(†) عبد الحي، وليد وآخرون، الانفجار العربي الكبير، ص1.

أما عملية صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية تتسم بنمطين:

1- النمط العسكري 2- النمط الأمني

والفارق بينهما هو أن الأولى تتمثل في أن هيئات صنع القرار السياسي تتضمن بين أفرادها الفاعلين عناصر تنتمي للمؤسسة العسكرية مثل مصر، اليمن، الجزائر، سوريا، السودان.

أما الأنظمة الأمنية فإن النمط السائد فيها هو ضبط الحياة اليومية للمجتمع من خلال المراقبة الصارمة والتدخل المتواصل في الشأن اليومي للأفراد مثل (الأردن، السعودية، البحرين، المغرب) (*)

ولا يفوتنا ونحن نعمل على تفسير النتائج التي توصلنا إليها التطرق إلى موضوع هام ومؤشر وهو طبيعة الحكام في الدول العربية فمن خلال استعراضنا لهذا الموضوع نجد أن هناك تفاوت واختلاف من ناحيتين ما بين هؤلاء الحكام وبين شعوبهم، أول هذين الأمرين هو متوسط العمر لهؤلاء الحكام حيث يعتبر هذا المتوسط أعلى بكثير من متوسط عمر الشعوب وثانيها: الدرجة العلمية لهؤلاء الحكام مقارنة بالشعوب وتأثير ذلك إلى حد كبير بأحداث أزمة تواصل بين هؤلاء الحكام وشعوبهم.

ولا نغفل بالذكر في هذا المجال عن ذكر ثقافة الانتخابات وحقوق الإنسان في الوطن العربي حيث أنه ولطبيعة هذه المجتمعات العربية فإن الأنظمة الانتخابية فيها تعتمد على النمط الآلي (انتخاب ابن العشيرة، ابن المنطقة) وليس على النمط العضوي (الحزبي، النقابي..) وهذا

(*) المرجع السابق، ص5.

ما كان يساعد في إفراز الأشخاص غير المؤهلين وغير الأكفاء نظراً لعدم اعتماد الكفاءة في الانتخاب حسب نظرية دوركهايم(*).

وفي النهاية لا بد لنا من التطرق إلى موضوع الفساد السياسي في الأنظمة العربية حيث أن هذا الفساد ساهم وبشكل كبير في ترسيخ الأنظمة الاستبدادية في الدول العربية من خلال الأنماط المختلفة له مثل الرشوة، النفوذ المحوسبية، محاباة الأقارب، حيث أنه ونتيجة استشراء الفساد السياسي في الدول العربية اتصفت بنيتها السياسية بضعف التنافس السياسي، ونمو اقتصادي ضعيف مع غياب المسائلة الحكومية وضعف المجتمع المدني(†).

وبتحليل جميع العوامل السابقة فإن الخلاصة كانت هي أن السمة التي تجمع هذه الأنظمة هي القاعدة الثقافية التي تتمثل في مجتمعات زراعية قبلية ذكورية تتسم بالاستبداد السياسي وهو حتماً أدى إلى العلاقة العكسية ما بين العولمة والديمقراطية في الدول العربية.

(*) عبد الحي، وليد، وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، ص 3-4، المرجع السابق

(†) المرجع نفسه، ص 32.

التوصيات

بعد عرض فصول الدراسة السابقة، وإجراء التحليل لمؤشرات الدراسة، يمكن وضع التوصيات التالية:

- إعادة النظر في البنية السياسية في الدول العربية بما يحقق مصالح تلك الدول من عملية العولمة الدولية، وبما يجنب تلك الدول الآثار السلبية المترتبة على البنية السياسية السلبية مع محصلة وظروف العولمة.
- التركيز على إعداد الشباب وجيل المستقبل في ظروف ديمقراطية ايجابية للاستفادة من مكاسب العولمة بصورة صحيحة بعيدة عن التشويش والسلبية، والحصول على المفيد من نواتج العولمة وتجنب النواتج السلبية التي ربما تفرزها البنية السياسية في الدول العربية.
- العمل على تبني استراتيجيات للتوعية السياسية والديمقراطية لإعداد النشء للتعامل مع بنية سياسية قوية في ظل ظروف منفتحة لا تتعارض مع معطيات المجتمع العربي، ولا تهمش النواتج الايجابية للعولمة.

الملاحـــق

ملحق رقـــم (1)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والأوزان الفرعية لها لعـــام 2000م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي للدولة
	التدفقات التقنية	المعوقات الاقتصادية	المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	المؤشر الاجتماعي	عدد السفارات	العضوية في المنظمات الدولية	المشاركة في بعثات حفظ السلام	المؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	46.48	38.51	42.01	34.09	54.29	2.99	31.64	13.96	13.96	13.14	84.03 41.08	48.89
البحرين	95.24	78.53	86.89	90.52	75.93	42.88	28.63	8.98	8.98	8.45	39.03 26.43	67.72
مصر	35.81	45.20	40.51	31.50	60.65	33.76	42.58	16.88	16.88	15.88	91.33 49.65	54.37
العراق	غ . م	غ . م	غ . م	27.08	39.98	1	22.23	غ . م	غ . م	غ . م	59.02	غ م
الأردن	77.86	54.41	66.14	69.22	63.81	44.58	59.65	19.33	19.33	18.19	83.46 56.86	68.14
الكويت	44.05	78.64	61.34	75.96	76.11	84.50	78.66	13.09	13.09	12.32	57.55 38.51	66.93
لبنان	61.50	غ م	غ م	66.56	77.53	45.76	63.78	12.75	12.75	12	60.21 37.52	62.33
ليبيا	35.41	غ م	غ م	53.01	73.17	1	42.67	12.95	12.95	12.18	70.59 38.09	53.96
موريتانيا	55.87	41.32	48.82	37	40.84	1	25.66	6.01	6.01	5.66	45.23 17.69	39.12
المغرب	47.19	24.55	35.87	37.91	65.16	36.38	47.14	14.42	14.42	13.57	81.7 42.42	51.93
عُمان	62.82	74.61	69.44	72.46	63.91	36.99	58.42	8.31	8.31	7.82	42.01 24.45	58.21
قطر	غ م	غ م	غ م	91.14	62.63	40.39	62.49	8.21	8.21	7.73	43.95 24.17	55
السعودية	38.28	غ م	غ م	75.21	59.42	77.77	70.38	12.89	12.89	12.13	58.01 37.92	65.38
السودان	33.71	غ م	غ م	19.10	31.47	1.50	18.50	5.70	5.70	5.36	52.46 16.77	31.97
سوريا	43.13	25.54	34.33	44.06	40.86	1	29.57	7.01	7.01	6.60	54.67 20.64	37.76
تونس	69.27	38.56	53.92	44.82	70.72	5.48	41.85	16.48	16.48	15.5	84.67 48.48	57.26
الإمارات العربية	غ م	87.99	71.40	91.48	74.54	84.27	82.33	11.75	11.75	11.06	49.47 34.57	69.9
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	72.50	1	43.35	0.78	0.78	0.73	7.93 2.30	29.03
اليمن	58.43	غ م	49.50	26.82	32.54	3.49	21.12	5.02	5.02	4.72	40.52 14.76	36.44

ملحق رقم (2)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والأوزان الفرعية لها لعام 2001 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي
	التجارة الفعلية	المعوقات الاقتصادية	مؤشر التكامل الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	الكلي الاجتماعي	عدد السفارات	عضوية المنظمات الدولية	مهمات حفظ السلام	الكلي السياسي	
الجزائر	47.65	39.08	42.83	26.38	58.20	3.12	30.50	13.83	13.83	13.01	83.66 40.68	48.63
البحرين	94.86	77.99	86.43	89.36	79.93	44.06	7.28	9.46	9.46	8.90	40.63 27.84	68.53
مصر	36.64	45.99	41.32	31.70	62.29	34.13	43.35	17.06	17.06	16.05	91.33 50.18	54.95
العراق	غ م	غ م	غ م	15.57	39.98	1	18.58	غ م	غ م	غ م	59.58	غ م
الاردن	67.10	58.15	67.13	70.17	64.71	44.52	60.28	19.85	19.85	18.68	84.60 58.39	69.03
الكويت	40.04	79.17	59.61	77.84	77.85	84.69	79.97	13.27	13.27	12.49	58.30 39.05	66.99
لبنان	65.07	غ م	غ م	66.98	77.63	46.01	64.51	12.87	12.87	12.11	60.51 37.87	62.60
ليبيا	42.62	غ م	غ م	54.36	51.88	1	86.33	12.19	12.19	11.47	70.88 35.86	50.60
موريتانيا	54.31	41.32	48.51	38.06	41.83	1	26.33	8.84	8.84	8.32	48.13 26.01	54.05
المغرب	49.51	31.46	40.48	37.45	66.95	36.31	47.61	16.04	16.04	15.09	85.97 47.18	54.88
عُمان	63.79	74.35	69.72	72.25	77.73	36.80	63.21	8.59	8.59	8.09	42.06 25.29	60.14
قطر	غ م	غ م	غ م	90.79	67.32	40.64	64.33	8.51	8.51	8	44.46 25.03	56.30
السعودية	42.71	غ م	غ م	75.22	59.84	78.57	70.78	12.94	12.94	12.17	58.01 38.06	65.62
السودان	31.82	غ م	غ م	19.44	38.55	1.37	20.65	6.22	6.22	5.85	53.77 18.30	34.04
سوريا	41.75	25.54	33.64	43.43	44.47	1	30.64	7	7	6.58	54.42 20.59	37.85
تونس	67.64	38.83	53.23	45.64	73.45	5.48	43.10	17.36	17.36	16.33	87.67 51.06	58.25
الامارات العربية	غ م	87.99	73.56	89.72	75.54	85.64	82.73	11.91	11.91	11.21	49.47 35.04	70.84
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	76	1	44.93	0.80	0.80	0.75	7.93 2.37	29.97
اليمن	52.63	غ م	51.24	27.77	32.54	3.49	21.30	5.16	5.16	4.85	40.77 15.17	37.23

ملحق رقـــم (3)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعـام 2002 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي للدولة
	التدفقات التجارية	العوائق الاقتصادية	المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	المؤشر الاجتماعي	عدد السفارات	العضوية في المنظمات الدولية	المشاركة في بعثات حفظ السلام	المؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	50.36	44.57	47.11	26.39	64.01	2.74	32.46	14.69	14.69	13.83	84.47 43.22	51.17
البحرين	94.99	79.06	87.02	88.56	79.84	43.94	69.99	9.45	9.45	8.98	40.88 28.08	68.70
مصر	38.25	45.38	41.81	32.78	62.40	33.70	43.62	17.01	17.01	16.01	90.83 50.05	55.11
العراق	غ م	غ م	غ م	12.51	42.95	1	18.60	غ م	غ م	غ م	56.75	غ م
الاردن	73.57	63.30	68.44	70.46	65.79	43.40	60.41	19.83	19.83	18.66	84.04 58.33	69.41
الكويت	37.22	79.70	58.64	80	77.66	84.69	80.62	12.92	12.92	12.16	57.14 38	66.52
لبنان	64.29	غ م	غ م	67.68	78.79	47.01	64.99	12.89	12.89	12.13	60.15 37.91	63.04
ليبيا	55.39	غ م	غ م	55.68	58.32	1	39.26	8.18	8.18	7.70	53.50 24.08	45.02
موريتانيا	57.02	41.32	49.41	35.74	44.31	1	26.42	6.44	6.44	6	47.25 18.96	40.14
المغرب	48.93	37.66	43.30	38.09	68.11	36.44	48.27	16.51	16.51	15.54	86.67 48.58	56.34
عُمان	54.39	68.96	62.57	72.28	68.75	36.99	60.08	7.80	7.80	7.34	40.95 22.95	56.06
قطر	غ م	غ م	غ م	91.15	68.57	40.64	64.92	8.56	8.56	8.05	44.46 25.18	56.64
السعودية	41.31	غ م	غ م	75.72	66.31	78.33	73.17	13.12	13.12	12.35	57.70 38.61	66.92
السودان	31.82	غ م	غ م	19.36	52.40	1.12	22.05	6.46	6.46	6.08	54.23 19.01	35.06
سوريا	42.95	25.54	34.24	44.09	52.40	1.12	33.73	7.15	7.15	6.73	53.84 21.04	39.09
تونس	67.06	44.93	55.99	45.52	74.88	4.49	43.26	17.49	17.49	16.46	87 51.46	59.15
الامارات العربية	غ م	87.99	75.19	87.96	74.23	86.45	82.03	11.80	11.80	11.11	48.89 34.72	71.02
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	77.98	1	45.78	0.82	0.82	0.77	7.93 2.41	30.48
اليمن	53.74	غ م	52.12	27.85	39.34	3.49	24.06	5.34	5.34	5.03	40.77 15.72	38.57

ملحق رقـــم (4)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعـــام 2003 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي
	الناقلات التقنية العالية	المؤشرات الاقتصادية	وزن المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	وزن المؤشر الاجتماعي الكلي	عدد السفارات	في المنظمات	في مهمات حفظ	مؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	50.19	45.98	47.82	27.19	63.43	2.62	32.48	15.71	15.71	12.65	84.75 43.65	51.51
البحرين	94.45	79.89	87.17	90.68	78.62	43.19	69.82	10.70	10.70	8.61	42.95 29.72	69.22
مصر	40.79	41.78	41.29	33	61.08	33.20	43.07	17.83	17.83	14.36	90.65 49.54	54.66
العراق	غ.م	غ م	غ.م	8.14	44.44	1	17.71	غ م	غ م	غ م	57.01	غ.م
الاردن	74.79	63.77	69.28	66.98	69.08	42.66	60.19	21.24	21.24	17.11	84.57 59	69.77
الكويت	37.17	79.70	58.43	78.20	78.89	85.12	80.59	13.91	13.91	11.20	57.95 38.65	66.71
لبنان	74.32	غ م	غ.م	68.17	81.63	45.76	65.81	13.99	13.99	11.27	60.91 38.87	63.83
ليبيا	52.24	غ م	غ.م	56.94	59.31	1	40.05	8.85	8.85	7.13	54.05 24.59	45.51
موريتانيا	58.47	41.32	70.16	33.71	45.31	1	26.11	6.91	6.91	5.57	47.58 19.21	40.38
المغرب	47.71	43.85	45.78	38.88	67.99	37.87	48.94	18.10	18.10	14.58	87.24 50.28	57.64
عُمان	54.21	68.96	62.49	72.82	67.36	36.99	59.77	8.43	8.43	6.79	41.76 23.43	56.12
قطر	غ م	غ م	غ.م	91.87	72.40	40.89	66.70	9.60	9.60	7.73	45.79 26.67	58.25
السعودية	41.31	غ م	غ.م	74.81	67.58	78.20	73.28	14.09	14.09	11.35	58.26 39.15	67.21
السودان	34.46	غ م	غ.م	19.92	40.27	1.12	21.34	6.81	6.81	5.48	54.48 18.92	34.74
سوريا	41.36	25.54	33.45	45.33	56.03	1.50	35.55	7.81	7.81	6.29	54.67 21.70	39.71
تونس	65.81	44.64	55.22	45.78	75.60	4.61	43.64	18.71	18.71	15.07	87.78 51.97	59.21
الامارات العربية	غ م	87.07	78.25	89.02	74.42	86.64	82.45	13.05	13.05	10.51	49.98 36.27	72.57
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ.م	غ م	81.50	1	47.26	0.89	0.89	0.71	7.93 2.48	31.36
اليمن	50.85	غ م	49.83	29.84	39.70	3.49	24.73	8.95	8.95	7.21	58.49 24.88	42.55

ملحق رقـــم (5)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعـــام 2004 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي
	التكاليف الفعلية	المعوقات الاقتصادية	الكلي الاقتصادي	الاتصال الشخصي	تبادل المعلومات	التقارب الثقافي	الكلي الاجتماعي	عدد السفارات	المنظمات الدولية	مهمات حفظ السلام	الكلي السياسي	
الجزائر	50.22	48.45	49.23	32.88	64.28	3.61	34.99	16.42	16.42	13.08	85.06 45.12	53.05
البحرين	96.15	78.54	87.34	90.58	74.18	43.25	68.09	11.14	11.14	8.97	44.79 30.94	69.10
مصر	43.76	43.58	43.67	34.47	60.62	32.95	43.32	18.08	18.08	14.56	90.40 50.22	55.56
العراق	غ م	غ م	غ م	8.83	45.43	1	18.25	غ م	غ م	غ م	54.76	غ م
الاردن	76.64	60.1	68.52	69.49	68.13	42.72	60.7	21.63	21.63	17.42	85.83 60.08	70.01
الكويت	40.1	77.77	58.93	77.58	78.06	85.12	80.09	14.32	14.32	11.53	59.34 39.78	67.05
لبنان	73.92	غ م	غ م	68.87	81.8	45.64	66.02	19.10	19.10	15.38	75.82 53.06	69.99
ليبيا	49.61	غ م	غ م	57.48	59.8	1	40.4	9.06	9.06	7.29	54.56 25.16	46.13
موريتانيا	67.41	41.32	54.77	29.67	46.31	1	25.16	7.09	7.09	5.71	47.32 19.69	41.63
المغرب	48.63	35.57	42.10	35.58	71.41	38.24	49.17	18.20	18.20	14.66	88.98 50.57	56.84
عُمان	57.5	68.96	63.93	74.31	67	40.47	61.22	8.67	8.67	6.98	42.06 24.09	57.28
قطر	غ م	غ م	غ م	92.93	74.78	40.21	67.69	9.53	9.53	7.68	45.21 26.49	58.60
السعودية	39.46	غ م	غ م	75.41	69.04	78.45	74.08	14.01	14.01	11.28	57.70 38.92	67.46
السودان	37.47	غ م	غ م	19.97	39.24	1.37	21.07	6.72	6.72	5.41	54.17 18.66	34.46
سوريا	43.77	32.1	37.94	46.96	59.57	2.24	37.59	8.50	8.50	6.85	55.76 23.63	42.39
تونس	67.21	47	57.11	46.08	77.7	5.61	44.80	19.04	19.04	15.34	87.72 52.91	60.32
الامارات العربية	غ م	87.99	82.98	89.72	73.59	87.44	82.58	13.35	13.35	10.75	49.90 37.08	74.32
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	84.52	1	48.52	0.91	0.91	0.73	7.93 2.54	32.11
اليمن	51.89	غ م	50.66	31.1	40.77	3.49	25.49	9.16	9.16	7.38	58.90 25.46	43.24

ملحق رقم (6)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والأوزان الفرعية لها لعام 2005 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي: التقنية	المعوقات الاقتصادية	الكلي الاقتصادي	مؤشرات العولمة الاجتماعية: الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	الكلي الاجتماعي	مؤشرات العولمة السياسية: السفارات	المنظمات الدولية	مهمات حفظ السلام	الكلي السياسي	ترتيب مؤشر العولمة الكلي
الجزائر	50.91	51.62	51.31	32.57	63.53	3.12	34.47	16.48	16.48	13.27	85.31 45.79	53.68
البحرين	96.37	80.5	88.44	90.48	66.35	43.63	65.12	11.09	11.09	8.93	45.04 30.82	68.44
مصر	50.26	48.4	49.33	36.32	63.12	33.08	44.86	19.26	19.26	15.5	91.5 53.5	58.49
العراق	غ م	غ م	غ م	8.55	53.35	1	20.80	غ.م	غ.م	غ.م	54.26	غ م
الاردن	80.85	64.63	72.74	68.47	68.41	43.34	60.65	22.27	22.27	17.93	86.33 61.86	71.66
الكويت	45.53	78.74	62.14	74.6	77.67	85.12	78.95	14.63	14.63	11.78	59.84 40.64	67.92
لبنان	76.26	غ م	غ م	68.87	82.7	46.32	66.61	19.75	19.75	15.91	77.35 54.87	70.95
ليبيا	51.72	غ م	غ م	55.03	60.3	1	39.61	9.49	9.49	7.64	56.70 26.37	46.52
موريتانيا	73.69	41.32	58	28.28	48.30	1	25.35	7.35	7.35	5.92	47.57 20.43	42.96
المغرب	49.83	42.92	46.37	44.27	72.13	38.12	52.29	19.22	19.22	15.48	89.46 53.40	59.70
عُمان	62.50	75.48	69.79	73.58	65.06	36.24	58.97	9.05	9.05	7.29	42.82 25.15	58.75
قطر	غ م	غ م	غ م	91.49	70.91	40.46	65.87	10.22	10.22	8.23	48.31 28.39	58.77
السعودية	45.02	غ م	غ م	74.55	68.85	78.76	73.82	13.97	13.97	11.26	57.70 38.83	67.31
السودان	40.85	غ م	غ م	19.97	36.82	1.37	20.21	6.83	6.83	5.50	55.23 18.98	34.37
سوريا	45.11	32.10	38.61	47.18	64.14	1.37	39.02	8.71	8.71	7.02	56.01 24.21	43.24
تونس	70.01	56.28	63.14	46.78	76.59	4.73	44.36	19.53	19.53	15.73	87.22 54.26	62.22
الامارات العربية	غ.م	84.01	82.03	89.08	73.95	87.06	82.42	13.35	13.35	10.75	50.15 37.10	73.98
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	85.51	1	48.97	0.92	0.92	0.74	7.93 2.56	32.38
اليمن	48.35	غ.م	47.86	31.27	48.10	1.25	24.52	9.35	9.35	7.53	61.20 25.97	42.45

ملحق رقم (7)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعام 2006 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
الجزائر	51.37	53.35	52.48	32.28	62.86	2.62	33.98	16.48	16.48	13.28	85.06 45.80	53.85
البحرين	96.64	81.85	89.25	90.21	69.61	43.32	66.22	11.23	11.23	9.04	45.11 31.20	59.17
مصر	50.34	48.57	49.46	36.46	67.59	33.26	46.56	19.97	19.97	16.09	93.12 55.49	59.59
العراق	غ م	غ م	غ م	6.79	54.83	1	20.73	غ م	غ م	غ م	53.75	غ م
الاردن	79	63.80	71.40	67.95	72.45	43.52	61.98	22.40	22.40	18.04	86.83 62.23	71.67
الكويت	70.85	77.39	64.12	77.04	76.56	42.32	66.11	13.89	13.89	11.19	60.39 38.59	53.91
لبنان	77.38	غ م	غ م	68.54	81.67	47.44	66.5	20.07	20.07	16.17	78.27 55.77	71.26
ليبيا	52.64	غ م	غ م	52.26	60.79	1	38.68	9.79	9.79	7.88	58.34 27.20	46.63
موريتانيا	69.83	44.69	57.65	26.55	49.78	1	25.32	7.49	7.49	6.03	48.38 20.81	43.02
المغرب	52.01	41.79	46.90	41.07	70.08	37.49	50.30	19.14	19.14	15.41	89.79 53.17	59.22
عمان	65.05	72.98	69.50	73.61	64.65	37.11	59.10	9.23	9.23	7.43	43.57 25.65	58.89
قطر	غ م	غ م	غ م	90.08	70.88	40.21	65.40	15.78	15.78	12.71	66.57 43.84	55.87
السعودية	51.08	غ م	غ م	71.26	69.64	37.79	60.31	12.47	12.47	10.04	58.26 34.65	59.48
السودان	40.56	غ م	غ م	20.79	40.84	1.37	21.91	7.26	7.26	5.84	56.31 20.17	35.83
سوريا	43.70	37.09	40.39	48	64.85	2.37	39.86	9.19	9.19	7.40	57.32 25.53	44.54
تونس	70.69	49.33	60.01	46.79	76.39	4.86	44.34	19.34	19.34	15.57	87.77 53.72	51.21
الامارات العربية	غ م	84.23	83.84	89.48	75.11	44.50	68.37	12.98	12.98	10.46	51.74 36.07	59.72
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	86.01	1	49.18	0.92	0.92	0.74	7.93 2.57	32.5
اليمن	52.45	غ م	51.09	32.80	39.91	1	24.77	10.19	10.19	8.21	63.80 28.32	44.39

ملحـــق رقـــم (8)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعـــام 2007

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي للدولة
	التدفقات الفعلية	المعوقات الاقتصادية	ثلث المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	ثلث المؤشر الاجتماعي الكلي	عدد السفارات	العضوية في المنظمات الدولية	المشاركة في بعثات حفظ السلام	المؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	51.74	49.67	50.58	37.91	62.47	2.99	35.84	12.17	12.52	10.08	69.70 34.78	49.91
البحرين	96.20	81.63	88.91	88.27	69.97	42.63	65.61	11.39	11.72	9.44	47 32.57	69.30
مصر	48.94	52.53	50.74	37.36	67.74	33.63	47.03	19.71	20.27	16.33	93.40 56.32	60.31
العراق	غ م	غ م	غ م	6.81	54.34	1	20.58	غ م	غ م	غ م	55.92	غ م
الاردن	81.02	63.86	72.44	68.21	77.97	44.08	64.21	22.27	22.91	18.45	87.09 63.65	73.09
الكويت	60.11	74.82	67.46	77.71	75.81	42.63	66.16	14.22	14.62	11.78	61.98 40.63	65.56
لبنان	79.32	غ م	غ م	68.17	80.76	48.12	66.27	14.26	14.67	11.81	62.82 40.75	64.88
ليبيا	47.49	غ م	غ م	51.46	60.79	1	38.37	9.81	10.09	8.12	59.67 28.03	46.99
موريتانيا	70.69	51.31	61.29	35.94	51.27	1	28.80	7.89	8.12	6.54	49.19 22.56	45.87
المغرب	56.12	43.55	49.84	45.16	74.10	37.49	53.09	19.44	19.99	16.10	90.34 55.55	61.49
عُمان	68.18	77.42	73.37	74.25	67.99	36.55	60.33	9.87	10.15	8.18	45.96 28.21	61.38
قطر	غ م	غ م	غ م	89.73	68.11	40.96	64.48	17.84	18.35	14.78	74.44 50.99	68.5
السعودية	58.99	غ م	غ م	72.29	70.36	37.91	60.94	12.68	13.05	10.51	59.90 36.25	60.52
السودان	39.05	غ م	غ م	20.85	40.01	1.25	21.60	7.18	7.39	5.95	57.12 20.54	35.96
سوريا	42.18	39.10	40.64	49.02	66.64	1.12	40.45	9.27	9.54	7.68	58.65 26.50	45.20
تونس	73.84	50.27	62.06	46.79	76.28	4.98	44.33	19.26	19.81	15.96	88.55 55.04	62.16
الامارات العربية	غ م	85.15	85.18	89.43	76.62	45.31	69.25	13.18	13.55	10.92	53.12 37.66	70.90
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	87	1	49.60	0.90	0.93	0.75	7.93 2.59	32.75
اليمن	54.20	غ م	52.48	34.13	40.82	2.12	25.86	10.21	10.50	8.45	64.24 29.17	45.42

ملحـــق رقــم (9)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعـام 2008 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي للدولة
	التدفقات التقنية	المعوقات الاقتصادية	ثقل المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	ثقل المؤشر الاجتماعي الكلي	عدد السفارات	العضوية في المنظمات الدولية	المشاركة في بعثات حفظ السلام	المؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	51.08	47.66	49.16	29.24	63.94	3.74	33.70	15.79	16.24	13.08	85.65 45.13	52.70
البحرين	96.37	80.61	88.49	87.28	71.04	43.50	66.05	11.79	12.13	9.77	48.39 33.71	69.67
مصر	47.41	50.60	49.01	37.83	66.82	35.88	47.55	19.62	20.18	16.25	93.56 56.06	59.92
العراق	غ.م	غ.م	غ م	8.16	54.83	1	21.17	غ.م	غ.م	غ.م	55.42	غ م
الاردن	75.86	64.87	70.37	69.48	82.92	43.77	66.30	22.38	23.02	18.54	87.37 63.95	73.20
الكويت	53.89	75.31	64.60	78.29	77.55	42.75	67.01	14.13	14.53	11.71	62.23 40.38	64.90
لبنان	79.35	غ.م	غ م	69.89	80.37	47.87	66.5	14.37	14.78	11.91	63.08 41.07	65.11
ليبيا	49.32	غ م	غ م	51.24	60.79	1	38.29	14.95	15.37	12.38	78.38 42.71	54.5
موريتانيا	70.69	55.89	63.52	36.99	51.76	1	29.29	12.32	12.67	10.20	68.07 35.20	51.72
المغرب	56.30	43.40	49.85	45.92	76.34	37.12	54.03	19.38	19.93	16.06	89.76 55.38	61.70
عُمان	69.75	80	75.5	75	65.30	36.74	59.68	10.11	10.40	8.37	46.62 28.89	61.97
قطر	غ م	غ م	غ م	90.08	68.19	43.13	65.35	18.45	18.98	15.29	75.80 52.74	69.58
السعودية	62.16	غ م	غ م	73.42	70.72	37.91	61.45	12.89	13.26	10.68	60.40 36.85	61.02
السودان	39.36	غ م	غ م	20.53	40.37	1.12	21.58	7.18	7.39	5.95	57.12 20.53	35.95
سوريا	39.57	37.05	38.31	50.01	66.64	1.50	40.90	9.19	9.45	7.61	58.90 26.26	44.59
تونس	75.79	49.20	62.5	46.83	76.80	4.49	44.38	19.15	19.69	15.86	88 54.72	62.19
الامارات العربية	غ م	86.68	85.62	85.21	77.53	44.94	68.37	13.46	13.84	11.15	54.18 38.46	71
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	86.50	1	49.39	0.90	0.92	0.74	7.93 2.58	32.63
اليمن	56.16	غ م	54.05	35.69	40.82	2.37	26.37	10.76	11.07	8.92	65.98 30.76	46.63

ملحــق رقــم (10)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعــام 2009 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي للدولة
	التدفقات الفعلية	المعوقات الاقتصادية	وزن المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	وزن المؤشر الاجتماعي الكلي	عدد السفارات	العضوية في المنظمات الدولية	المشاركة في بعثات حفظ السلام	المؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	48.99	45.16	47.15	30.90	67.58	3.95	35.62	8.39	9.40	7.38	69.67 33.58	48.20
البحرين	97.27	81.36	89.32	86.11	70.09	42.92	65.17	8	8.96	7.04	46.17 32.02	69.37
مصر	54.46	58.12	56.30	36.44	64.37	34.56	45.81	14.31	16.03	12.59	93.39 57.27	61.33
العراق	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	54.89	غ م
الاردن	77.71	66.45	72.09	65.19	77.80	41.06	62.21	15.47	17.33	13.62	86.30 61.91	71.74
الكويت	59.62	83.31	71.47	79.44	78.69	43.38	68	10.48	11.73	9.22	61.93 41.92	67.69
لبنان	غ م	غ م	غ م	71.75	82.50	49.14	68.27	10.21	11.43	8.98	62.04 40.85	65.86
ليبيا	غ م	غ م	غ م	52.51	62.29	1.02	39.24	6.97	7.80	6.13	59.31 27.88	47.01
موريتانيا	62.47	49.39	56.14	31.64	44.28	0.85	25.06	5.14	5.75	4.52	48.68 20.56	42.25
المغرب	59.40	45.79	52.60	42.64	70.90	34.47	50.18	13.70	15.34	12.05	90.07 54.80	60.85
عُمان	69.09	79.24	74.79	70.76	61.61	34.66	56.31	6.75	7.56	5.94	44.85 27.03	60.28
قطر	غ م	غ م	غ م	90.81	68.74	43.47	65.88	12.67	14.19	11.14	73.60 50.68	68.87
السعودية	غ م	غ م	غ م	73.32	70.62	37.86	61.37	9.02	10.10	7.93	59.5 36.08	60.64
السودان	غ م	غ م	غ م	20.28	39.88	1.10	21.32	4.87	5.45	4.28	56.05 19.48	34.77
سوريا	49.92	46.75	48.34	50.12	66.78	1.50	40.99	6.98	7.82	6.14	58.30 27.94	47.93
تونس	77.54	50.34	63.95	46.92	76.95	4.49	44.47	13.56	15.19	11.93	87.33 54.26	62.137
الامارات العربية	غ م	غ م	غ م	85.47	77.76	45.07	68.58	8.22	9.21	7.23	52.71 32.90	62.43
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	92.19	1.06	52.64	غ م	غ م	غ م	8.26	غ م
اليمن	59.89	غ م	57.64	31.23	35.72	2.07	23.08	7.08	7.93	6.23	62.85 28.33	45.08

ملحـــق رقـــم (11)

ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات العولمة الرئيسية والاوزان الفرعية لها لعـــام 2010 م

الدولة	مؤشرات التكامل الاقتصادي			مؤشرات العولمة الاجتماعية				مؤشرات العولمة السياسية				ترتيب مؤشر العولمة الكلي للدولة
	التدفقات التقنية الفعلية	المعوقات الاقتصادية	وزن المؤشر الاقتصادي الكلي	الاتصال الشخصي	تدفق المعلومات	التقارب الثقافي	وزن المؤشر الاجتماعي الكلي	عدد السفارات	العضوية في المنظمات الدولية	المشاركة في مهمات حفظ السلام	المؤشر السياسي الكلي	
الجزائر	49	45.71	47.15	30.90	67.58	3.95	35.62	8.39	9.40	7.38	69.67 33.58	48.20
البحرين	97.27	81.36	89.32	86.11	70.09	42.92	65.17	8	8.96	7.04	46.17 32.02	69.37
مصر	54.46	58.12	56.30	36.44	64.37	34.56	45.81	14.31	16.03	12.59	93.39 57.27	61.33
العراق	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	54.89	غ م
الاردن	77.71	66.45	72.09	65.19	77.80	41.06	62.21	15.47	17.33	13.62	86.30 61.91	71.74
الكويت	59.62	83.31	71.47	79.44	78.69	43.38	68	10.48	11.73	9.22	61.93 41.92	67.79
لبنان	غ م	غ م	غ م	71.75	82.50	49.14	68.27	10.21	11.43	8.98	62.04 40.85	65.86
ليبيا	غ م	غ م	غ م	52.51	62.29	1.02	39.24	6.97	7.80	6.13	59.31 27.88	47.01
موريتانيا	62.47	49.39	56.14	31.64	44.28	0.85	25.06	5.14	5.75	4.52	48.68 20.56	42.25
المغرب	59.40	45.79	52.60	42.64	70.90	34.47	50.18	13.70	15.34	12.05	90.07 54.80	60.85
عُمان	69.09	79.24	74.79	70.76	61.61	34.66	56.31	6.75	7.56	5.94	44.85 27.03	60.28
قطر	غ م	غ م	غ م	90.81	68.74	43.47	65.88	12.67	14.19	11.14	73.60 50.68	68.87
السعودية	غ م	غ م	غ م	73.32	70.62	37.86	61.37	9.02	10.10	7.93	59.50 36.08	60.64
السودان	غ م	غ م	غ م	20.28	39.88	1.1	21.32	4.87	5.45	4.28	56.05	34.77
سوريا	49.92	46.75	48.34	50.12	66.78	1.5	40.99	6.98	7.82	6.14	58.30 19.48	47.93
تونس	77.54	50.34	63.95	46.92	76.95	4.49	44.47	13.56	15.19	11.93	87.33 27.94	62.13
الامارات العربية	غ م	غ م	غ م	85.47	77.76	45.07	68.58	8.22	9.21	7.23	52.71 54.26	62.43
الضفة الغربية/غزة	غ م	غ م	غ م	غ م	92.19	1.06	52.64	غ م	غ م	غ م	8.26	غ م
اليمن	59.89	غ م	57.64	32.26	36.90	2.14	23.84	7.08	7.93	6.23	62.85 28.33	45.80

<u>ملاحظة</u> : أود التنويه بأن قيم المؤشرات الرئيسية والاوزان الفرعية تختلف من فترة الى أخرى وحسب تغيير قيم هذه المعطيات من فترة الى أخرى سواءً كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية ، لذا نؤكد هنا على توثيق الفترة الزمنية التي يقوم الباحث بأحتساب هذه المؤشرات فيها وذلك خوفاً من الوقوع في خطأ أحتساب هذه القيم نتيجة لاختلافها وتباينهاحسب الوقت .

*** أنظر الموقع . globalization.kof.ethz.ch**

ملحق رقم (12)مؤشرات الديموقراطية للدول العربية لعام 2006:

الدولة	الترتيب	القيمة الكلية	العملية الأنتخابية	عمل الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
فلسطين	79	6.01	8.25	2.71	7.78	6.88	4.41
لبنان	85	5.82	7.92	2.36	6.11	6.25	6.47
العرق	112	4.01	4.75	0.00	5.56	5.63	4.12
الأردن	113	3.92	3.08	3.79	3.89	5.00	3.82
المغرب	115	3.90	3.50	3.79	2.78	5.63	3.82
مصر	115	3.90	2.67	3.64	2.78	6.88	3.53
البحرين	123	3.53	3.50	2.57	2.78	5.00	3.82
الجزائر	132	3.17	2.25	2.21	2.22	5.63	3.53
موريتانيا	133	3.12	1.83	4.29	2.22	3.13	4.12
الكويت	134	3.09	1.33	4.14	1.11	5.63	3.24
تونس	135	3.06	0.00	2.36	2.22	6.88	3.82
اليمن	137	2.98	2.67	2.71	2.78	4.88	2.35
السودان	141	2.90	2.25	2.36	1.67	5.00	3.24
قطر	142	2.78	0.00	3.43	1.67	5.00	3.82
عمان	143	2.77	0.00	3.07	1.67	5.00	4.12
الأمارات	150	2.42	0.00	3.07	1.11	5.00	2.94
سوريا	153	2.36	0.00	1.79	1.67	6.88	1.47
السعودية	159	1.92	0.00	2.36	1.11	4.38	1.76
ليبيا	161	1.84	0.00	1.64	1.11	5.00	1.47

http://www.economist.com/media/pdf/
Democracy-Index2006

ملحق رقم (**13**)مؤشرات الديموقراطية للدول العربية لعام **2008**:

الدولة	الترتيب	القيمة الكلية	العملية الأنتخابية	عمل الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
فلسطين	85	5.83	7.83	2.86	7.78	6.25	4.41
لبنان	89	5.62	7.92	3.21	6.11	5.00	5.88
العراق	116	4.00	4.75	0.07	6.67	4.38	4.12
الأردن	117	3.93	3.17	3.21	4.44	5.00	3.82
موريتانيا	118	3.91	2.08	4.29	4.44	3.75	5.00
مصر	119	3.89	2.67	3.21	4.44	5.00	.4.12
المغرب	120	3.88	3.50	3.93	2.22	5.63	4.12
الكويت	129	3.39	1.33	4.29	2.78	5.00	3.53
البحرين	130	3.38	2.58	3.57	2.22	5.00	3.53
الجزائر	133	3.32	2.67	2.21	1.67	5.63	4.41
عمان	140	2.98	0.00	3.57	2.22	5.00	4.12
تونس	141	2.96	0.00	2.86	2.78	5.63	3.53
اليمن	142	2.95	2.17	2.50	3.33	5.00	1.76
قطر	144	2.92	0.00	3.57	2.22	4.38	4.41
السودان	146	2.81	1.33	2.50	1.67	5.00	3.53
الأمارات	147	2.60	0.00	3.93	1.11	5.00	2.94
سوريا	156	2.18	0.00	2.14	1.67	5.63	1.47
ليبيا	159	2.00	0.00	2.14	1.11	5.00	1.76
السعودية	161	1.90	0.00	2.86	1.11	3.75	1.76

http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy
Democracy-Index2008

ملحق رقم(14)مؤشرات الديموقراطية للدول العربية لعام 2010:

الدولة	الترتيب	القيمة الكلية	العملية الأنتخابية	عمل الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
لبنان	86	5.82	7.92	3.93	6.67	5.00	5.59
فلسطين	93	5.44	7.83	2.86	8.33	4.38	3.82
العراق	111	4.00	4.33	0.79	6.11	3.75	5.00
الكويت	114	3.88	3.58	4.29	3.33	4.38	3.82
موريتانيا	115	3.86	3.00	4.29	3.89	3.13	5.00
المغرب	116	3.79	3.50	4.64	1.67	5.00	4.12
الأردن	117	3.74	3.17	4.64	3.33	3.75	3.82
البحرين	122	3.49	2.58	3.57	2.78	5.00	3.53
الجزائر	125	3.44	2.17	2.21	2.78	5.63	4.41
قطر	137	3.09	0.00	3.21	2.22	5.63	4.41
مصر	138	3.07	083.	3.21	2.78	5.00	3.53
عمان	143	2.86	0.00	3.57	2.22	4.38	4.12
تونس	144	2.79	0.00	2.86	2.22	5.63	3.24
اليمن	146	2.64	1.33	1.79	3.89	5.00	1.18
الأمارات	148	2.52	0.00	3.57	1.11	5.00	2.94
السودان	151	2.42	0.00	1.43	3.33	5.00	2.35
سوريا	152	2.31	0.00	2.50	1.67	5.63	1.76
ليبيا	158	1.94	0.00	2.14	1.11	5.00	1.47
السعودية	160	1.84	0.00	2.86	1.11	3.75	1.47

http://graphics.eiu.com/pdf
Democracy-Index2010

ملحق رقم (**15**) : يبين التغير الحاصل في مؤشر العملية الانتخابية لعينة الدراسة في سنوات الدراسة

الدولة	سنة **2006**	سنة **2008**	سنة **2010**
فلسطين	8.25	7.83	7.83
لبنان	7.92	7.92	7.92
العراق	4.75	4.75	4.33
الاردن	3.08	3.17	3.17
موريتانيا	1.83	2.08	3.00
مصر	2.67	2.67	0.83
المغرب	3.50	3.50	3.50
الكويت	1.33	1.33	3.58
البحرين	3.50	2.58	2.58
الجزائر	2.25	2.67	2.17
عمان	0.00	0.00	0.00
تونس	0.00	0.00	0.00
اليمن	2.67	2.17	1.33
قطر	0.00	0.00	0.00
السودان	2.25	1.33	0.00
الامارات	0.00	0.00	0.00
سوريا	0.00	0.00	0.00
ليبيا	0.00	0.00	0.00
السعودية	0.00	0.00	0.00

ملحق رقم (16) : يبين التغير الحاصل في مؤشر عمل الحكومة لعينة الدراسة خلال سنوات الدراسة

الدولة	سنة 2006	سنة 2008	سنة 2010
فلسطين	2.71	2.86	2.86
لبنان	2.36	3.21	3.93
العراق	0.00	0.07	0.79
الاردن	3.79	3.21	4.64
موريتانيا	4.29	4.29	4.29
مصر	3.64	3.21	3.21
المغرب	3.79	3.93	4.64
الكويت	4.14	4.29	4.29
البحرين	2.57	3.57	3.57
الجزائر	2.21	2.21	2.21
عمان	3.07	3.57	3.57
تونس	2.36	2.86	2.86
اليمن	2.71	2.50	1.79
قطر	3.43	3.57	3.21
السودان	2.36	2.50	1.43
الامارات	3.07	3.93	3.57
سوريا	1.79	2.14	2.50
ليبيا	1.64	2.14	2.14
السعودية	2.36	2.86	2.86

ملحق رقم (17) : يبين التغير الحاصل في مؤشر المشاركة السياسية في الدول العينة لسنوات الدراسة

الدولة	سنة 2006	سنة 2008	سنة 2010
فلسطين	7.78	7.78	8.33
لبنان	6.11	6.11	6.67
العراق	5.56	6.67	6.11
الاردن	3.89	4.44	3.33
موريتانيا	2.22	4.44	3.89
مصر	2.78	4.44	2.78
المغرب	2.78	2.22	1.67
الكويت	1.11	2.78	3.33
البحرين	2.78	2.22	2.78
الجزائر	2.22	1.67	2.78
عمان	1.67	2.22	2.22
تونس	2.22	2.78	2.22
اليمن	2.78	3.33	3.89
قطر	1.67	2.22	2.22
السودان	1.67	1.67	3.33
الامارات	1.11	1.11	1.11
سوريا	1.67	1.67	1.67
ليبيا	1.11	1.11	1.11
السعودية	1.11	1.11	1.11

ملحق رقم (18) : يبين التغير الحاصل في مؤشر الثقافة السياسية لدول العينة في سنوات الدراسة

الدولة	سنة 2006	سنة 2008	سنة 2010
فلسطين	6.88	6.25	4.38
لبنان	6.25	5.00	5.00
العراق	5.63	4.38	3.75
الاردن	5.00	5.00	3.75
موريتانيا	3.13	3.75	3.13
مصر	6.88	5.00	5.00
المغرب	5.63	5.63	5.00
الكويت	5.63	5.00	4.38
البحرين	5.00	5.00	5.00
الجزائر	5.63	5.63	5.63
عمان	5.00	5.00	4.38
تونس	6.88	5.63	5.63
اليمن	4.38	5.00	5.00
قطر	5.00	4.38	5.63
السودان	5.00	5.00	5.00
الامارات	5.00	5.00	5.00
سوريا	6.88	5.63	5.63
ليبيا	5.00	5.00	5.00
السعودية	4.38	3.75	3.75

ملحق رقم (19) : يبين التغير الحاصل في مؤشر الحريات المدنية لدول العينة في سنوات الدراسة

الدولة	سنة 2006	سنة 2008	سنة 2010
فلسطين	4.41	4.41	3.82
لبنان	6.47	5.88	5.59
العراق	4.12	4.12	5.00
الاردن	3.82	3.82	3.82
موريتانيا	4.12	5.00	5.00
مصر	3.53	4.12	3.53
المغرب	3.82	4.12	4.12
الكويت	3.24	3.53	3.82
البحرين	3.82	3.53	3.53
الجزائر	3.53	4.41	4.41
عمان	4.12	4.12	4.12
تونس	3.82	3.53	3.24
اليمن	2.35	1.76	1.18
قطر	3.82	4.41	4.41
السودان	3.24	3.53	2.35
الامارات	2.94	2.94	2.94
سوريا	1.47	1.47	1.76
ليبيا	1.47	1.76	1.47
السعودية	1.76	1.76	1.47

ملحق رقم (20) : يبين القيمة الكلية لدول العينة خلال فترة الدراسة

الدولة	سنة 2006	سنة 2008	سنة 2010
فلسطين	6.01	5.83	5.44
لبنان	5.82	5.62	5.82
العراق	4.01	4.00	4.00
الاردن	3.92	3.93	3.74
موريتانيا	3.12	3.91	3.86
مصر	3.90	3.89	3.07
المغرب	3.90	3.88	3.79
الكويت	3.09	3.39	3.88
البحرين	3.53	3.38	3.49
الجزائر	3.17	3.32	3.44
عمان	2.77	2.98	2.86
تونس	3.06	2.96	2.79
اليمن	2.98	2.95	2.64
قطر	2.78	2.92	3.09
السودان	2.90	2.81	2.42
الامارات	2.42	2.60	2.52
سوريا	2.36	2.18	2.31
ليبيا	1.84	2.00	1.94
السعودية	1.92	1.90	1.84

ملحق رقم (21) : يبين الترتيب لدول العينة خلال سنوات الدراسة

الدولة	سنة 2006	سنة 2008	سنة 2010
فلسطين	79	85	93
لبنان	85	89	86
العراق	112	116	111
الاردن	113	117	117
موريتانيا	133	118	115
مصر	115	119	138
المغرب	115	120	116
الكويت	134	129	114
البحرين	123	130	122
الجزائر	132	133	125
عمان	143	140	143
تونس	135	141	144
اليمن	137	142	146
قطر	142	144	137
السودان	141	146	151
الامارات	150	147	148
سوريا	153	156	152
ليبيا	161	159	158
السعودية	159	161	160

انظر الوقع **DEMOCRACEY-ENDIX(2006-2008-2010)**

ملحق رقم (22)

الدولة	مؤشر الضعف	نقاط الفعالية	نقاط الشرعية	فعالية الأمن	شرعية الأمن	مؤشر النزاع المسلح	الفعالية السياسية	الشرعية السياسية	نوع الحكم	الفعالية الاقتصادية	الشرعية الاقتصادية	الفعالية الاجتماعية	الشرعية الاجتماعية
السودان	24	12	12	3	3	حرب	3	3	اوتقراطي	3	3	3	3
العراق	17	9	8	3	3	حرب	2	2	ديمقراطي	3	3	1	0
موريتانيا	16	8	8	0	1	*	3	2	اوتقراطي	3	3	2	2
اليمن	16	7	9	1	2	حرب	1	2	اوتقراطي	2	3	2	2
الجزائر	15	6	9	2	2	*	1	3	اوتقراطي	2	3	1	1
مصر	13	5	8	0	2	X	2	3	اوتقراطي	0	2	1	1
السعودية	10	2	8	1	2	X	1	3	اوتقراطي	2	3	0	0
سوريا	10	4	6	0	2	حرب	0	2	اوتقراطي	1	2	2	0
تونس	8	4	4	0	1	-	2	2	-	0	0	1	1
ليبيا	7	1	6	0	1	حرب	1	1	-	2	3	0	1

الأردن	6	3	3	0	1	-	0	2	أوتقراطي	0	0	1	0
لبنان	6	2	4	1	1	X	1	3	ديمقراطي	2	0	0	0
المغرب	6	4	2	0	1	*	0	0	أوتقراطي	0	0	2	1
قطر	6	2	4	0	0	–	2	0	أوتقراطي	0	3	0	1
عُمان	5	2	3	0	0	–	0	0	أوتقراطي	0	3	0	0
البحرين	4	0	4	0	0	–	0	1	أوتقراطي	0	3	0	0
الكويت	3	0	3	0	0	*	0	0	أوتقراطي	0	3	0	0
الإمارات	3	0	3	0	0	–	0	0	أوتقراطي	0	3	0	0

المصدر:(1) **Monty G.marshall**

،Benjamin R.cole،conflict،Governance،and State Fragilitity،Global Report2011،Center For Systemic Peace،Vienna،USA،p18_36

ملحق (23)

مخرجات التحليل الإحصائي لبرمجية SPSS

Case Summaries[a]

	البلد	السنة	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	العولمة السياسية	العولمة
1	الجزائر	2006,00	52,48	33,98	85,06	67,17
2	الجزائر	2008,00	49,87	34,77	77,68	54,11
3	الجزائر	2010,00	47,15	35,62	69,67	50,81
4	البحرين	2006,00	89,25	68,22	45,11	66,66
5	البحرين	2008,00	88,70	65,83	47,70	67,41
6	البحرين	2010,00	89,32	65,17	46,17	66,89
7	مصر	2006,00	49,46	46,56	93,12	63,05
8	مصر	2008,00	40,66	47,28	93,48	63,55
9	مصر	2010,00	56,30	45,81	93,39	65,17
10	العراق	2006,00		20,73	53,75	37,24
11	العراق	2008,00		20,86	55,67	38,27
12	العراق	2010,00		.	54,89	27,45
13	الاردن	2006,00	71,40	61,98	86,83	73,40
14	الاردن	2008,00	71,41	65,26	87,23	74,63
15	الاردن	2010,00	72,09	62,21	86,30	73,53
16	الكويت	2006,00	64,12	06,11	60,39	63,54
17	الكويت	2008,00	66,03	66,59	62,11	64,91
18	الكويت	2010,00	71,47	68,00	61,93	67,13
19	لبنان	2006,00		66,50	78,27	72,39
20	لبنان	2008,00		66,38	62,95	64,67
21	لبنان	2010,00		68,27	62,04	65,16
22	ليبيا	2006,00		66,60	58,34	62,42
23	ليبيا	2008,00		38,33	69,03	53,69
24	ليبيا	2010,00		39,24	59,31	49,28
25	موريتانيا	2006,00	57,65	25,32	48,38	43,78
26	موريتانيا	2008,00	39,91	29,05	58,63	42,53
27	موريتانيا	2010,00	56,64	25,06	48,68	43,46
28	المغرب	2006,00	48,90	50,30	89,79	62,33
29	المغرب	2008,00	49,85	53,56	90,05	64,49
30	المغرب	2010,00	52,60	50,18	90,07	64,28
31	عمان	2006,00	69,50	59,10	43,57	57,39
32	عمان	2008,00	74,44	60,01	46,29	60,24
33	عمان	2010,00	74,79	56,31	44,65	58,65
34	قطر	2006,00		65,40	66,57	65,99
35	قطر	2008,00		64,91	75,12	70,02
36	قطر	2010,00		65,88	73,60	69,74
37	السعودية	2006,00		60,31	58,26	59,29
38	السعودية	2008,00		61,20	60,15	60,67
39	السعودية	2010,00		61,37	59,50	60,44
40	السودان	2006,00		21,91	58,31	39,11
41	السودان	2008,00		21,59	57,12	39,35
42	السودان	2010,00		21,32	56,05	38,69
43	سوريا	2006,00	40,39	39,86	57,32	45,86
44	سوريا	2008,00	39,46	40,67	58,78	46,31
45	سوريا	2010,00	48,34	40,99	58,30	49,21
46	تونس	2006,00	60,01	44,34	87,77	64,04
47	تونس	2008,00	57,28	44,43	87,67	63,12
48	تونس	2010,00	63,95	44,47	87,33	65,25
49	الامارات	2006,00	83,84	66,37	51,74	67,98
50	الامارات	2008,00	85,40	68,81	53,65	69,29
51	الامارات	2010,00		68,58	52,71	60,65
52	الضفة وغزة	2006,00	.	49,18	7,93	28,56
53	الضفة وغزة	2008,00	.	49,50	7,93	28,71
54	الضفة وغزة	2010,00	.	52,64	8,26	30,45
55	اليمن	2006,00	51,09	24,77	63,80	46,55

Case Summaries[a]

	البلد	السنة	العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	العولمة السياسية	العولمة
56	اليمن	2008,00	53,27	26,12	65,11	48,18
57	اليمن	2010,00	57,64	23,08	62,75	47,82
Total N	57	57	35	56	57	57

Case Summaries[a]

	العملية الانتخابية	عمل الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
1	2,25	2,21	2,22	5,63	3,53
2	2,67	2,21	1,67	5,63	4,41
3	2,17	2,21	2,78	5,63	4,41
4	3,50	2,57	2,78	5,00	3,82
5	2,58	3,57	2,22	5,00	3,53
6	2,58	3,57	2,78	5,00	3,53
7	2,67	3,64	2,78	6,88	3,53
8	2,67	3,21	4,44	5,00	4,12
9	,83	3,21	2,78	5,00	3,53
10	4,75	,00	5,56	5,63	4,12
11	4,75	,07	6,67	4,38	4,12
12	4,33	,79	6,11	3,75	5,00
13	3,08	3,79	3,89	5,00	3,82
14	3,17	3,21	4,44	6,00	3,82
15	3,17	4,64	3,33	3,75	3,82
16	1,33	4,14	1,11	5,63	3,24
17	1,33	4,29	2,78	5,00	3,53
18	3,58	4,29	3,33	4,38	3,82
19	7,92	2,36	6,11	6,25	6,47
20	7,92	3,21	6,11	5,00	5,88
21	7,92	3,93	6,67	5,00	5,59
22	,00	1,64	1,11	5,00	1,47
23	,00	2,14	1,11	5,00	1,76
24	,00	2,14	1,11	5,00	1,47
25	1,83	4,29	2,22	3,13	4,12
26	2,08	4,29	4,44	3,75	5,00
27	3,00	4,29	3,89	3,13	5,00
28	3,50	3,79	2,78	5,63	3,82
29	3,50	3,93	2,22	5,63	4,12
30	3,50	4,64	1,67	6,00	4,12
31	,00	3,07	1,67	5,00	4,12
32	,00	3,57	2,22	5,00	4,12
33	,00	3,57	2,22	4,38	4,12
34	,00	3,43	1,67	5,00	3,82
35	,00	3,57	2,22	4,38	4,41
36	,00	3,21	2,22	5,63	4,41
37	,00	2,36	1,11	4,38	1,76
38	,00	2,86	1,11	3,75	1,76
39	,00	2,86	1,11	3,75	1,47
40	2,25	2,36	1,67	5,00	3,24
41	1,33	2,50	1,67	5,00	3,53
42	,00	1,43	3,33	5,00	2,35
43	,00	1,79	1,67	6,88	1,47
44	,00	2,14	1,67	5,63	1,47
45	,00	2,50	1,67	5,63	1,76
46	,00	2,36	2,22	6,88	3,82
47	,00	2,86	2,78	5,63	3,53
48	,00	2,86	2,22	5,63	3,24
49	,00	3,07	1,11	5,00	2,94
50	,00	3,93	1,11	5,00	2,94
51	,00	3,57	1,11	5,00	2,94
52	8,25	2,71	7,78	6,88	4,41
53	7,83	2,86	7,78	6,25	4,41
54	7,83	2,86	8,33	4,38	3,82
55	2,67	2,71	2,78	4,38	2,35

Case Summaries[a]

	العملية الانتخابية	عمل الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية
56	2,17	2,50	3,33	5,00	1,76
57	1,33	1,78	3,89	6,00	1,18
Total N	57	67	57	57	57

a. Limited to first 100 cases.

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	العولمة السياسية, العولمة الاجتماعية, العولمة الاقتصادية[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,329[a]	,108	,022	1,35156

a. Predictors: (Constant), العولمة الاقتصادية, العولمة الاجتماعية, العولمة السياسية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,879	3	2,293	1,255	,307[a]
	Residual	56,628	31	1,827		
	Total	63,507	34			

a. Predictors: (Constant), العولمة الاقتصادية, العولمة الاجتماعية, العولمة السياسية

b. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1,068	1,809		-,590	,559
	العولمة الاقتصادية	,021	,028	,225	,768	,448
	العولمة الاجتماعية	-,010	,024	-,109	-,407	,687
	العولمة السياسية	,029	,015	,381	1,922	,064

a. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الحريات المدنية, المشاركة السياسية, الثقافة السياسية, العملية الانتخابية, عمل الحكومة[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المواطنة الاقتصادية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,363[a]	,132	-,018	14,86196

a. Predictors: (Constant), عمل الحكومة, العملية الانتخابية, الثقافة السياسية, المشاركة السياسية, الحريات المدنية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	946,612	5	189,322	,881	,506[a]
	Residual	6234,218	29	214,973		
	Total	7180,830	34			

a. Predictors: (Constant), عمل الحكومة, العملية الانتخابية, الثقافة السياسية, المشاركة السياسية, الحريات المدنية

b. Dependent Variable: المواطنة الاقتصادية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	77,853	31,473		2,474	,019
	العملية الانتخابية	-,592	2,332	-,056	-,254	,801
	عمل الحكومة	2,980	4,269	,172	,698	,491
	المشاركة السياسية	-3,177	3,363	-,205	-,945	,353
	الثقافة السياسية	-3,769	3,752	-,224	-1,005	,323
	الحريات المدنية	,700	3,269	,046	,213	,833

a. Dependent Variable: المواطنة الاقتصادية

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, المشاركة السياسية, العملية الانتخابية[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المواطنة الاجتماعية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,532[a]	,283	,211	14,50356

a. Predictors: (Constant), الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, المشاركة السياسية, العملية الانتخابية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4150,621	5	830,124	3,946	,004[a]
	Residual	10517,662	50	210,353		
	Total	14668,282	55			

a. Predictors: (Constant), الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, المشاركة السياسية, العملية الانتخابية

b. Dependent Variable: المواطنة الاجتماعية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7,401	17,490		,423	,674
	العملية الانتخابية	,854	1,769	,129	,483	,631
	عمل الحكومة	8,684	2,465	,524	3,523	,001
	المشاركة السياسية	-1,387	2,296	-,160	-,604	,549
	الثقافة السياسية	3,566	2,548	,181	1,400	,168
	الحريات المدنية	-,033	2,342	-,002	-,014	,989

a. Dependent Variable: المواطنة الاجتماعية

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, العملية الانتخابية, المشاركة السياسية[a]		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: المواطنة السياسية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,470[a]	,221	,145	18,27837

a. Predictors: (Constant), الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, العملية الانتخابية, المشاركة السياسية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4843,360	5	968,672	2,899	,022[a]
	Residual	17039,047	51	334,099		
	Total	21882,407	56			

a. Predictors: (Constant), الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, العملية الانتخابية, المشاركة السياسية

b. Dependent Variable: العولمة السياسية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	37,728	21,222		1,778	,081
	العملية الانتخابية	-1,095	2,223	-,137	-,492	,624
	عمل الحكومة	,221	2,891	,011	,077	,939
	المشاركة السياسية	-4,502	2,890	-,434	-1,558	,125
	الثقافة السياسية	3,988	3,060	,169	1,303	,198
	الحريات المدنية	5,826	2,860	,352	2,037	,047

a. Dependent Variable: العولمة السياسية

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, العملية الانتخابية, المشاركة السياسية[a]		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: GLOPTOTL

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,663[a]	,439	,384	9,97574

a. Predictors: (Constant), الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, العملية الانتخابية, المشاركة السياسية

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3978,009	5	795,602	7,995	,000[a]
	Residual	5075,280	51	99,515		
	Total	9053,288	56			

a. Predictors: (Constant), الحريات المدنية, الثقافة السياسية, عمل الحكومة, العملية الانتخابية, المشاركة السياسية

b. Dependent Variable: GLOPTOTL

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	29,317	11,582		2,531	,014
	العملية الانتخابية	-,102	1,213	-,020	-,084	,933
	عمل الحكومة	4,978	1,578	,399	3,156	,003
	المشاركة السياسية	-3,185	1,577	-,478	-2,020	,049
	الثقة السياسية	2,490	1,670	,164	1,491	,142
	الحريات المدنية	2,730	1,561	,256	1,749	,086

a. Dependent Variable: GLOPTOTL

Correlations

Correlations

		المواطنة الاقتصادية	المواطنة الاجتماعية	المواطنة السياسية	GLOPTOTL
المواطنة الاقتصادية	Pearson Correlation	1	,741**	-,416*	,643**
	Sig. (2-tailed)	.	,000	,013	,000
	N	35	35	35	35
المواطنة الاجتماعية	Pearson Correlation	,741**	1	,001	,732**
	Sig. (2-tailed)	,000	.	,995	,000
	N	35	56	56	56
المواطنة السياسية	Pearson Correlation	-,416*	,001	1	,602**
	Sig. (2-tailed)	,013	,995	.	,000
	N	35	56	57	57
العملية الانتخابية	Pearson Correlation	-,014	,030	-,276*	-,260
	Sig. (2-tailed)	,936	,825	,038	,050
	N	35	56	57	57
عمل الحكومة	Pearson Correlation	,271	,494**	,150	,519**
	Sig. (2-tailed)	,115	,000	,267	,000
	N	35	56	57	57
المشاركة السياسية	Pearson Correlation	-,113	-,093	-,348**	-,414**
	Sig. (2-tailed)	,517	,494	,008	,001
	N	35	56	57	57
الثقة السياسية	Pearson Correlation	-,242	,026	,128	,049
	Sig. (2-tailed)	,162	,848	,341	,716
	N	35	56	57	57
الحريات المدنية	Pearson Correlation	,151	,179	,026	,084
	Sig. (2-tailed)	,387	,187	,850	,536
	N	35	56	57	57
GLOPTOTL	Pearson Correlation	,643**	,732**	,602**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.
	N	35	56	57	57

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المراجـــع

أولاً: المراجع العربي

أولاً: الكتب:

- الموند، جابرييل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ، ط1،الدار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1998،ص81- ص100.
- عبد الحي، وليد وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- أحمد الخطيب، نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، ط1، 2004.
- احمد جراح ، بدر ، قضايا معاصرة في العولمة ، ط 1 ، المعتز للنـــشر والتوزيـــع ، 200، ص206
- الدبس، عصام، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، دار الثقافة، ط1، الأردن، 2010م.
- الشرقاوي ، سعاد ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، 2007، ص116
- بيليس ، جون ، سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ط 1 ، مركز الخليج للابحاث ، الإمارات، 2004 ، ص28.
- شدود ، ماجد ، العولمة (مفهومها ، مظاهرها ، سبل التعامل معها) ، ط1 ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، دمشق ، 2002 ، ص 10 .
- عبد الحي ، وليد ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي ، ط 1 ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2011 ، ص 18
- عبد الحي، وليد ، آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، عمان . 2002، ص5
- كاظم الوالي ، عبد الجليل ، جدلية العولمة بين الاختيار والنقد ، دار الكتاب الجامعي ، ط1، الإمارات 2010، ص 18 .
- محمد شلبي،علي،تاريخ الفكر السياسي،مكتبة الصفوة،المنصورة،2009.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

– عبد الله العثمان ، وفاء ، دور العولمة في العنف السياسي الداخلي ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك،اربد_الاردن،2009.

ثالثاً: الدوريات والمجلات المحكمة:

- حاتم ، لطفي ، مجلة المحور (النظم السياسية العربية وانهار شرعيتها السياسية)، العدد 3277 ، 2011
- عبد القوي، مقبل، محمد. الفرق بين النظام الرئاسي والنظـام البرلمـاني، مجلـة 14 أكتوبر، العدد رقم 13912، 2007.
- هايل، عبد المولى طشطوش، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2007،1894

رابعاً: منظمات ومراكز البحوث

– المركز الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي السابع للمركز الوطني لحقوق الإنسان (أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2010).

– استطلاع الرأي العام حول الديمقراطية في الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية ، كانون الأول ديسمبر 2010.

– إعلان اليونسكو العالمي بشأن الثقافة ، 2006.

– اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية 2007/8/18

خامساً: مواقع الانترنت

- www.a.t Kearney.com/shard-res/pdf/2006G-indexpdf

- www.golbaliztion-index.org/static/pdf/method-2010.pdf

- www.golbaliztion-index.org/static/pdf/method-2010.pdf-

- globalization.kof.ethz.ch

WWW.SCARUFFI.COM /POLITICS /ARABIC.HTML 2006 -

WWW.SCARUFFI.COM/ POLITICS /ARABIC.HTML2003-2004-2005.

p53.، 1953،New york ،- http//en.wikipidia.org/wiki/political-system science

http://en.wikipidia.org/wiki/

Dimocracy Index Regime Type-Methodology

- http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy

Democracy Index 2010 Democracy In Retreat

- http://www.economist.com/media

The Economist Intelligence Units Index Of Democracy

- http://www.economist.com/media/pdf

- http://en.wikipidia.org/wiki/DMOCRACY-INDEX

– http://www.economist.com/media/pdf

http://graphics.eiu.com/pdf/Democracy

-http://graphics.eiu.com/pdf Democracy-Index2010

http://www.elwatannews.com/news/details-

http://www.menaobservatory.org

- www.gcss.org/upload polling/292.doc

- www.wa-gulf.com/vb/showthread.php

– مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي http://arabic.carnegieendowment.org

-المرصد النقابي – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- http://www.shebacss.com/docs/poadt009pdf

www.mopd.gov.jo/doc files/doc34/p1-7

– وزارة التنمية السياسية 2009

www.albosala.com/portals/files/general/130002307.doc

– مركز وهج الخليج ، قراءة في الديمقراطية العُمانية (الانجازات والتطلعات)

Libyahttp://anhri.net

– الرابطة الليبية لحقوق الانسان ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان 2006

http://democracy.ahram.org.eg/ui/frant/innerf

– التحول الديمقراطي في دول الخليج

لبنان ويكيبيديا، لبنان الطائف بحاجة الى الإصلاح (مبادرة الاصلاح العربي)

http://www.alwasatnews.com/2772/news/read/394

- (فريدم هاوس) ، البحرين تشهد ركوداً في الديمقراطية ، العدد 2772 ، الجمعة 9 ابريل 2010

http://demokratiaweb.org/drupal/content

– الديمقراطية وب، الدراسات المقارنة في الحرية

http://www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf

– التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ص 14 – ص 22 .

http://algaberzoon.blogspot.com/2011

– جريدة الشرق ، بداية الطريق نحو المسار الديمقراطي 2011/11/3

http://www.achr.nu/art219.htm

- http://www.feedo.net/society/socialinfluences

– العقد الاجتماعي

- http://www.achr.nu/artb23.htm-2011.

- http://Forum.univbiskra.net/Index.php? Topic=266

Hannah Arendt,Lesysteme totoliataire.-

www.ahwwar,org/debat/show.art.asp –

مجلة الحوار المتمدن.

http://www.14octobar.com/News.aspx?News -

مجلة 14 أكتوبر

ثانياً المراجع الأجنبية

- Kelechia.Kalu (2004)،Globalization and its im pact on indigenous Governance Structures،south western. Journal Of International Studies، marsh2004
- MARE-Noelle Sarger (1994) ،The Evolution Of Political System : The Effects Of Globalization ، Paris،1994،p2
- Waltz،Kenneth N.(1979).Political Structures،in theory of inter-national politics،.Newyork :Random House.p81-100
- koster ، Ferry (2008) the effects of social and political openness on the walfare state in 18 OECD countries. International journal of social welfare oct2008 ، vol 17 issueu ، 5 charts.
- David Easton ،The Political System: An Inqury in to the state of political –
- David Easton. The Political System: An Inqury in to the state of political science،New york ، 1953،p53.
- David lebrarg, Barry Eichengreen, Democrancy and Globali zation National Bureau of economic research, Cambridge, Augst,2006.
- Monty G.marshall،Benjamin R.col (2011)،conflict،Governance،and State Fragilitity ،Global Report 2011، Center For Systemic Peace، Vienna،USA،p18_36
- Monty G.marshall،Benjamin R.cole،conflict،Governance،and State Fragilitity،Global Report2011،p37.